اقتصادية دورية تصدر عن غرفة الرياض

تجارة الرياض

العـــدد 713 مايـــو - أغسطس 2026م

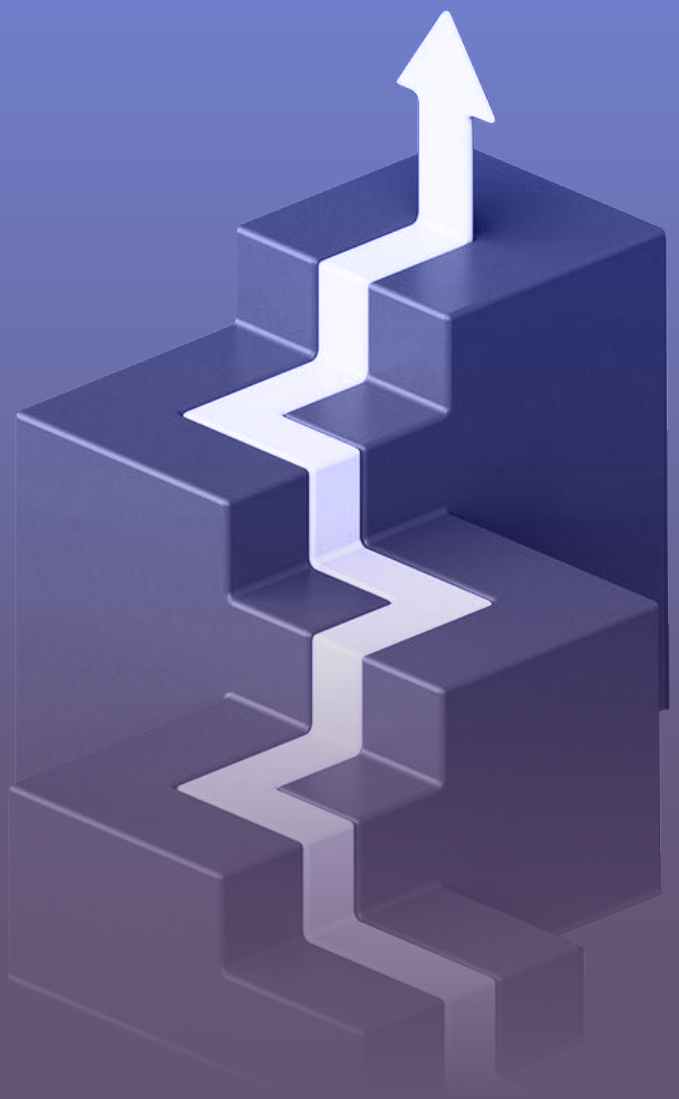


السعودية .. قلب اللوجستيات العالمي في زمن الاضطرابات

لجميع الأعداد

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK

غرفة الرياض
Riyadh Chamber



مشروعك في بدايته؟

تمويل رواد الأعمال صُمم عشانك
دعم لتجهيز المشروع وتشغيله بآلية سداد مرنة.

مبادرة تمويل رواد الأعمال

الممول بنك التنمية الاجتماعية

تمويل يصل إلى	فترة سماح تصل إلى	فترة سداد تصل	رسوم إدارية
500 ألف ريال	12 شهر	9 سنوات	9% ورسوم خدمة سنوية 2%

التسجيل

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

رئيس مجلس الإدارة
م. عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان

النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة
أ. عبدالله بن إبراهيم الخريف

النائب الثاني لرئيس مجلس الإدارة
أ. عجلان بن سعد العجلان

أعضاء مجلس الإدارة
(حسب الترتيب الأبجدي)
م. ابراهيم بن عبدالرحمن بن الشيخ
أ. تركي بن خالد العجلان
م. ثامر بن عبدالله بن ريس
أ. خالد بن عبدالرحمن القويز
أ. خلود بنت عبدالعزيز الدخيل
أ. زياد بن عبداللطيف آل الشيخ
أ. سالم بن علي العجمي
أ. سلمان بن مسعد العتيبي
أ. عبدالسلام بن عبدالرحمن الماجد
أ. عبدالعزيز بن فهد العنقري
أ. عبدالله بن سعود الرميح
أ. عدنان بن عبدالله الخلف
أ. لطيفة بنت عبدالله الوعلان
أ. محمد بن عبدالله المرشد
أ. نغيمش بن فهد العجمي

الأمين العام
ناصر بن عثمان أبو حيمد

رئيس التحرير
حميد بن عوض العنزي

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
هاتف: 4040044 تحويلة: 418
بريد إلكتروني : onezih@rdcci.org.sa

إن الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كاتبيها وليس بالضرورة عن تجارة الرياض أو الناشر. كما أن إعادة استخدام كل أو جزء مما هو وارد في هذه المجلة من دون إذن الناشر يعرض للمساءلة القانونية

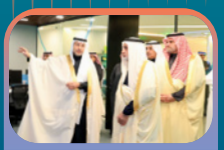


في هـذا العـدد


اقتصادٌ يتشكّل... والمملكة تقوده
06


غرفة الرياض تبحث مع الاقتصاد والتخطيط دعم القطاع الخاص
10


في لقاء رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع برجال الاعمال
14


العبيكان: الملكية الفكرية رافعة استثمارية لحماية الابتكار
24


ورشة توعوية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
38


الديوانية التجارية تستضيف رئيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة
40


منتدى الرياض الاقتصادي يعقد حلقات نقاش دراسات الدورة (12)
44


البلديات والإسكان طرح أكثر من 21 ألف فرصة استثمارية وعقود تجاوزت 12.6
54


تدشين المرحلة التطبيقية الأولى للمركبات ذاتية القيادة
74


وزير الصناعة يطلق إطاراً مهنياً شاملاً لـ 500 مهنة لتعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي
77



غرفة الرياض
Riyadh Chamber

خـدمة مكـانك



نعمل على انجاز وتسهيل
جميع خدمات المشتركين
في مكانك اعتمد توقيعك
وحدث بيانات منشأتك
في أي وقت واينما كنت
عند طلبك للخدمة

عبر منصة بوابة اعمالي
mybusiness.chamber.sa

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER



اقتصادٌ يتشكّل... والمملكة تقوده

في لحظةٍ عالمية تتسارع فيها التحولات وتتعاظم فيها التحديات، يواصل الاقتصاد السعودي ترسيخ حضوره كقوة فاعلة في رسم ملامح المرحلة المقبلة، مستندا إلى رؤية طموحة، وإصلاحات متدرجة، وممكنات نوعية تعيد تعريف دور المملكة في الاقتصاد العالمي.

يأتي هذا العدد من مجلة تجارة الرياض ليعكس هذا التحول في أبعاده المختلفة؛ حيث نسلّط الضوء على تقرير رؤية المملكة 2030 وما يحمله من مؤشرات تؤكد الانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التعظيم، إذ لم تعد الرؤية إطارا استراتيجيا فحسب، بل أصبحت واقعا اقتصاديا ملموسا، تتجلى نتائجه في تنوع القاعدة الاقتصادية، وارتفاع جاذبية الاستثمار، وتنامي دور القطاع الخاص كشريك رئيس في التنمية.

وفي سياق عالمي مضطرب، يتناول العدد تقريرا تحليليا حول الارتدادات الاقتصادية التي تعيد تشكيل الأسواق العالمية، حيث لم تعد التغيرات الجيوسياسية وسلاسل الإمداد مجرد عوامل مؤثرة، بل أصبحت محددات رئيسة تعيد رسم خرائط التجارة، وتفتح في الوقت ذاته فرصًا جديدة للدول الأكثر جاهزية ومرونة.

ومن هذا المنطلق، تبرز المملكة كلاعب محوري في معادلة التحول، عبر موقعها الاستراتيجي واستثماراتها المتسارعة، لتتقدم بثبات نحو أن تكون قلبا لوجستيا عالميا في زمن الاضطرابات، مستفيدة من بنية تحتية متطورة، ومشروعات نوعية، وسياسات داعمة تعزز تكامل سلاسل الإمداد، وترسّخ مكانتها كمركز إقليمي ودولي للتجارة والخدمات اللوجستية.

كما يضم العدد تغطيات موسعة لزيارات عدد من أصحاب المعالي وكبار المسؤولين إلى غرفة الرياض، في مشهد يعكس عمق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويؤكد دور الغرفة كمنصة حوار اقتصادي، ومحرك فاعل في دعم بيئة الأعمال، ونقل تطلعات مجتمع الأعمال إلى دوائر صنع القرار.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber



عبر بوابة اعمالي

عزيزي صاحب المنشأة :

بيانات محدثة
خدمات متكاملة

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER



عهد التحول برؤيـة 2030

عقب مرور نحو 10 أعوام على إطلاق تفاصيلها، تواصل اليوم رؤية السعودية 2030 البناء على نتائج الأعوام الماضية، وتنفيذ مستهدفات مرحلتها الثالثة والأخيرة (2026 - 2030)، في حين تظهر مؤشرات أدائها ارتفاعاً في تحقيق المستهدفات، بجانب المحافظة على التركيز في تحقيق أهدافها طويلة المدى، وتكييف أساليب التنفيذ وفق متطلبات المرحلة؛ بما يدفع نحو استدامة التقدم والازدهار، وفقاً لنتائج التقرير السنوي الخاص بالرؤية لعام 2025.

وكشفت نتائج التقرير السنوي أن 93% نسبة مؤشرات أداء البرامج والاستراتيجيات التي حققت مستهدفاتها السنوية أو تجاوزتها أو على أقل تقدير قاربت نحو تحقيق المستهدف بنسبة تصل 85% إلى 99%.

وأوضحت النتائج الخاصة بالتقرير السنوي أن 90% نسبة مبادرات رؤية 2030 المكتملة أو التي تمضي على مسارها الصحيح، في حين بلغ عدد المبادرات المكتملة منذ إطلاق الرؤية نحو 935 مبادرة بواقع 225 مبادرة على المسار الصحيح.

بالتوازي، بلغ عدد إجمالي المبادرات المفعلة نحو 1290مبادرة في وقت تواصل الرؤية العمل على تنفيذ برامجها وخططها في عامها العاشر والبناء على ما تحقق.

تعزيز التكامل

وتعد رؤية 2030 التي وضعها بتوجيهات العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، رئيس مجلس الوزراء في 25 أبريل عام 2016، خطة وطنية تنموية ترسم مساراً يعزز التكامل بين الثقافة والابتكار، بما يواكب التغيرات العالمية المتسارعة، ويفتح آفاقًا أوسع للمواطنين والمقيمين والزوار من مختلف أنحاء العالم.

في سياق متصل، صُممت رؤية 2030، لتنفذ على ثلاث مراحل رئيسة تمتد كل مرحلة منها لخمسة أعوام، وتُبنى على نجاحات المرحلة السابقة، وبدأت المرحلة الأولى بإرساء أسس التحول عبر إصلاحات هيكلية، واقتصادية ومالية، واجتماعية شاملة، بينما ركزت المرحلة الثانية على تعظيم الفائدة من القطاعات ذات الأولوية، وتعزز المرحلة الثالثة المواصلة على تحقيق الأهداف بمرونة.

وأظهرت أبرز نتائج التقرير السنوي لرؤية 2030 في العام المنصرم، انخفاض معدل البطالة بـ7.2% في مستوى مستقر نسبياً، إذ تحسن مقارنة بمعدل 12.3% بنهاية العام 2016، مدفوعاً بتنمية القطاعات الاقتصادية، وإصلاحات استهدفت سوق العمل لتُولّد فرص وظيفية تزيد فاعلية القطاع الخاص في التوظيف.

وتشير نتائج التقرير إلى تجاوز المستهدفات في قطاعات متعددة، فمثلاً تجاوزت نسبة مستهدف الإسكان للعام المنصرم 66.24%، متجاوزاً المستهدف الأساسي المتمثل بـ 65%.

في الإطار ذاته، أوضحت نتائج التقرير السنوي أن نسبة المستفيدين من الإعانات المالية للقادرين على العمل الذين جرى تمكينهم تجاوزت المستهدف إذ وصلت إلى 33.4%.

ممارسة النشاط البدني

أما على صعيد الرياضة، تجاوز مستهدف العام 2025 في مؤشر ممارسة النشاط البدني للبالغين نحو 59% متجاوزاً المستهدف الذي يبلغ 55%، وتبنى منظومة قياس الرؤية وفقاً لمنهجية واضحة، تتبع مسار تنفيذ الرؤية، من نقطة الانطلاق وحتى عام 2030.

وذلك، عبر تصميم مؤشرات لقياس الأداء من ثلاثة مستويات؛ إذ يقيس المستوى الأول والثاني مدى التقدم نحو المستهدفات الاستراتيجية، في حين المستوى الثالث يُعنى بالتقدم في تنفيذ الخطط والمبادرات لبرامج تحقيق الرؤية والاستراتيجيات الوطنية.

مقابل ذلك، أظهرت نتائج مؤشرات جودة الخدمات الصحية إلى تجاوز المستهدف عبر تحقيق قيمة فعلية وصلت إلى 70.4%، وبدأ قياس المؤشر في العام 2022؛ بهدف متابعة جودة الخدمات الصحية المقدّمة في مختلف المناطق، وبُنيت منهجية قياسه بالاستفادة من الممارسات والمعايير الدولية؛ لضمان جودة كفاءة المؤشر في القياس، لا سيّما مع التوسع في تغطية المناطق.

ارتفاع متوسط العمر

في سياق متصل، تشير نتائج التقرير السنوي لرؤية 2030 للعام الماضي إلى ارتفاع متوسط العمر إلى 79.7 سنة؛ ليتجاوز بذلك مستهدف العام 2024 حتى عام 2029 ، ودفع التحول في القطاع الصحي إلى ارتفاع المؤشر، إذ شهد القطاع إصلاحات حولته من نموذج النظام الصحي التقليدي إلى نموذج نظام الرعاية الصحية الحديث؛ ليقود ذلك إلى ارتفاع جاهزية الخدمات الصحية وجودتها، بزيادة الطاقة الاستيعابية في المستشفيات وتوسيع نطاق التغطية للخدمات الصحية والمستفيدين من التأمين الصحي، مع زيادة في كفاءة علاج أمراض القلب والأوعية الدموية.

وانطلقت رؤية السعودية 2030 في رحلتها قبل عشر سنوات، وبُنيت لتُنفّذ في ثلاث مراحل، تُمثل كل مرحلة محطة تأسيس لما يليها؛ لتصل إلى مرحلتها الثالثة بنضج مؤسسي يُتيح المواءمة بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المالي، والتقويم والمتابعة المستمرة للمبادرات القائمة، وتصحيح المسارات بما يخدم مسار التنمية، ويتوافق مع المصلحة العامة، وفقاً لتقرير رؤية 2030 السنوي.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الوفـــود التـــجارية

تساهم في ربط المنشآت المحلية بالدولية



- جذب مزيـــد من التعـــاون والتبـــادل التجـــاري بين مجتمع الأعمـال السعودي والشركات والمؤسسات الدولية
- التعـــــريف بالفـــــرص الجـــديدة في الأسواق الدولية
- فتح قنوات لتبادل الخبرات بين الشركات والمؤسســات الدولـــية والمحلـــية
- توسيـع الفـرص الاســتثمارية خـــارج وداخل المملكة

للتواصل: ic@rdcci.org.sa

مركـــز الاتصـــال الموحـــد
920004565
RIYADHCHAMBER

الشريك الدائم | anb | berain بيرين

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

غرفة الرياض تبحث مع الاقتصاد والتخطيط دعم القطاع الخاص



استقبل رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض المهندس عبدالله العبيكان، بمقر الغرفة، وفدًا من وزارة الاقتصاد والتخطيط برئاسة وكيل الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي الأستاذ راكان آل الشيخ، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك، ودعم دور القطاع الخاص في مسارات التنمية الاقتصادية.

وجرى خلال اللقاء استعراض تفاصيل مركز التميز والاستشراف الاقتصادي بغرفة الرياض، والتعريف بأهم مختبراته المتخصصة، ودوره في دعم صُنّاع القرار من خلال الدراسات التحليلية والرؤى الاستشرافية، بما يسهم في تعزيز كفاءة السياسات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال.

وناقش الجانبان أهمية الوصول إلى البيانات الدقيقة لقطاع الأعمال، والتعاون في تنفيذ الدراسات المعمقة عبر مجموعات التركيز، إلى جانب وضع إطار واضح لأولويات التعاون بين الوزارة والغرفة خلال المرحلة المقبلة، بما يحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

كما تطرق اللقاء إلى أهمية التقييم اللاحق للأنظمة واللوائح القائمة، والتعاون في تحسين آليات رصد التحديات التشريعية التي تواجه قطاع الأعمال، بما يسهم في تطوير السياسات والتنظيمات الاقتصادية ورفع كفاءتها.

وأكد الجانبان في ختام اللقاء أهمية استمرار التنسيق والتعاون المؤسسي بين وزارة الاقتصاد والتخطيط وغرفة الرياض، بما يدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية، ويعزز إسهام القطاع الخاص في تحقيق النمو المستدام.



غرفة الرياض
العـــدد 713 مايـــو - أغســـطس 2026م

وزارة التجـــارة
Ministry of Commerce

د.النـــويران يطـــلع علـى المشـــــاريع الاستـراتيجية للغـــــــرفة


د. النـويـــران


م. العبيـــكان

التقى رئيـس مجلـس إدارة غرفة الرياض المهندس عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان بمقر الغرفـة، وكيل وزارة التجـارة للأعمال التجارية الدكتور محمد النويران،

وجرى خلال الاجتماع استعراض تقرير أعمال الغرفة، الذي يعكس حجم الحراك المؤسسي وتطور الأداء، ودورها المحوري في تمثيل مصالح القطاع الخاص، والمساهمة في صياغة السياسات والتشريعات الاقتصادية، إلى جانب جهودها في تيسير ممارسة الأعمال وتعزيز التكامل مع الجهات الحكومية.

كما اطّلع الدكتور النويران على حزمة المشاريع والمبادرات الاستراتيجية التي تعمل عليها الغرفة، والتي تمثل تحولًا نوعيًا في مسار العمل المؤسسي، وتشمل: تطوير الاستراتيجية والنموذج التشـغيلي، وإطلاق مركز التميز والاستشراف الاقتصادي، وتأسيس مكتب التمكيـن والمتابعة، ومكتب إدارة البيانات، إلى جانب مشاريع التحول الرقمي.

وتضمن العرض إبراز دور مركز التميز والاستشراف الاقتصادي بوصفه ذراعًا معرفيًا داعمًا لصناعة القـرار الاقتصـادي، مـن خلال تقديم رؤى وتحلـيلات مبنية على البيانات، إضافة إلى دور مكتب إدارة البيانات في بناء منظومة متكاملة تعزز اتخاذ القرار، وتدعم التحول نحو اقتصاد قائم على البيانات والذكاء.

كما استعرضت الغرفة دور مكتب المتابعة والتمكين في رفع كفاءة تمثيل قطاع الأعمال وتعزيز التواصل مع الجهات الحكومية، حيث يعمل المكتب على تنفيذ اكثر من 28 مبادرة مشتركة مع عدد من الجهات الحكومية.

كما تناول الاجتماع جهود الغرفة في تطوير البنية الرقمية والخدمات التقنية، وتحسين تجربة المشتركين عبر بوابة خدمات متكاملة.

واستعرضت الغرفة فرص التعاون والتكامل مع الوزارة، خاصة في مجالات تطوير التشريعات التجاريـة، والربط التقني، ودعم المنشـآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز بيئة الأعمال، بما يعكس الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين فـي دعم الاقتصاد الوطنـي ورفع كفاءة السوق التجارية وإجراء دراسات مشتركة .





نائب وزير المالية يطلع على منتجات مركز التميز والاستشراف

وزارة المالية
Ministry of Finance



استقبل رئيس مجلس الادارة المهندس عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان، في مقر الغرفة، معالي نائب وزير المالية الأستاذ عبدالمحسن بن سعد الخلف، حيث جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين الغرفة ووزارة المالية بما يسهم في دعم وتمكين القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وشهد اللقاء مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص بما يواكب مستهدفات التنمية الاقتصادية ويعزز بيئة الأعمال في المملكة، كما بحث الجانبان سبل التعاون في مجال البيانات الاقتصادية لدعم عمل المركز، واتفق الطرفان على تشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

كما اطلع معالي نائب وزير المالية خلال اللقاء على مكونات مركز التميز والاستشراف الاقتصادي بالغرفة، بوصفه ذراعاً معرفياً يهدف إلى دعم صناعة القرار الاقتصادي للقطاع الخاص عبر تحليلات مبنية على البيانات واستشراف الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد، وتناول العرض المختبرات المتخصصة للمركز التي تشمل: مختبر السياسات العامة، ومختبر الاستشراف الاقتصادي لتحليل الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية، ومختبر الإنتاجية والتنافسية لدعم تطوير أداء المنشآت ورفع كفاءتها، إضافة إلى مختبر الامتثال للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) الذي يهدف إلى تعزيز الاستدامة وتقليل المخاطر لدى المنشآت.



غرفة الرياض
العـــدد 713 مايـــو - أغســـطس 2026م

وزارة التعـــليم
Ministry of Education



لقاء يناقش سبل تمكـين القطـاع التعليمي ودعـم استدامته وتعزيز بيئته الاستثمارية

في إطار تعزيز دور القطاع التعليمي ودعم استدامته، ناقش رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض المهندس عبدالله العبيكان مع الأستاذ إياد القرعاوي، مساعد وزير التعليم، عددًا من الموضوعات التي تهم قطاع التعليم، وذلك بحضور عدد من مسؤولي الوزارة والغرفة، خلال لقاء عُقد في مقر الغرفة بحضور رئيس لجنة التعليم بغرفة الرياض أ. عبدالعزيز الفهد وأمين عام الغرفة أ. ناصر أبو حيمد.

وأكـد اللقاء أهمية تطوير الممكنات التي تسهم في نمو التعليم الخاص، من خلال بناء شراكة فاعلة بين وزارة التعليم والمستثمرين، تقوم على وضوح الأنظمة، وتسهيل الإجراءات، وتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، بما يضمن حماية الاستثمارات وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية للقطاع

كما تـم التأكيـد على ضرورة إيجـاد حلول تنظيميـة مرنـة تدعـم عدالـة المنافسـة، وتواكب تطلعات المستثمرين، وتسهم في رفع جـودة المخرجات التعليمية، إلى جانب تحفيز الطلـب على التعليم الخاص، ودعم استقرار المنشآت التعليمية.

ويأتي هذا التوجه انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في التعليم، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وبناء قطاع تعليمي تنافسي جاذب، يسهم في التنمية الاقتصادية والمعرفية، ويحقق قيمة مضافة للمستثمرين والمجتمع على حد سواء..

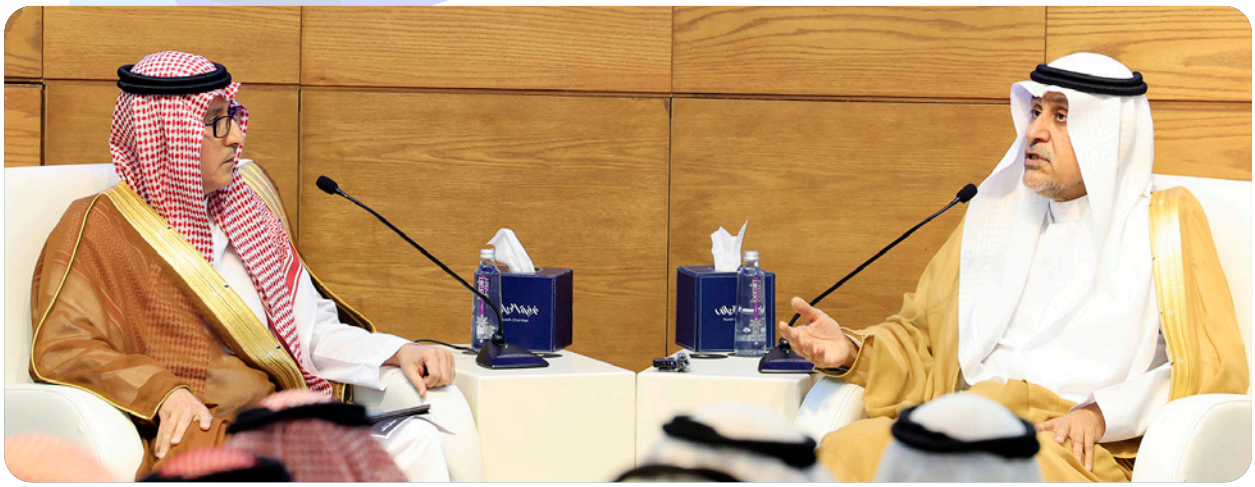
يُذكر أن حجم الفرص الاستثمارية المتاحـة في قطاع التعليم خلال الفترة مـن 2025م إلى 2030م يبلغ 50 مليار ريال، فيما يصل عدد المدارس الخاصة إلى 7,337 مدرسة بمعدل نمو سنوي قدره 7%، كما بلغت ميزانية التعليم لعام 2025 أكثر من 200 مليار ريال.





في لقاء رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع برجال الاعمال

الهيئة الملكية للجبيل وينبع
Royal Commission for Jubail & Yanbu



عقد معالي رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، المهندس خالد بن محمد السالم، لقاءً مع عدد من رجال الأعمال والمستثمرين بمقر غرفة الرياض، تم خلاله بحث سبل تعزيز التعاون للاستفادة من المشاريع المتنوعة في المجالات الصناعية والتجارية بمدن الهيئة.

وشهد اللقاء مناقشات معمّقة ركزت على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بوصفه ركيزة أساسية لتوسيع الفرص الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي، مع التأكيد على أهمية تكامل الجهود بين الجهات المختلفة لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

كما ناقش اللقاء الممكنات التي تقدمها الهيئة الملكية للجبيل وينبع لدعم المستثمرين، وفرص تطوير المشاريع الصناعية والخدمية، إلى جانب استعراض المبادرات الهادفة إلى رفع كفاءة البنية التحتية والخدمات في المدن الصناعية، وتعزيز جاذبيتها للاستثمارات النوعية.

وأشار معاليه إلى أن الهيئة تواصل العمل على تطوير مدن صناعية مستدامة، وتقديم خدمات نوعية وبنية تحتية متقدمة تدعم نمو الأعمال وتعزز فرص الابتكار والاستثمار، بما يرسخ مكانة مدن الهيئة بصفتها نماذج تنموية وصناعية رائدة.

من جانبه أشاد النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة الرياض عجلان بن سعد العجلان بالجهود التي أسهمت بها الهيئة الملكية للجبيل وينبع من خلال تقديم تجربة رائدة في تطوير المدن الصناعية، وبناء منظومات اقتصادية متكاملة، مما أسهم في ترسيخ مكانة المملكة كوجهة صناعية واستثمارية عالمية، مؤكدًا أهمية استمرار الشراكة والتنسيق مع الهيئة الملكية للجبيل وينبع، بما يسهم في تلبية احتياجات المستثمرين ورواد الأعمال، وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري.

ويأتي هذا اللقاء ضمن الجهود المشتركة لتعزيز التواصل مع مجتمع الأعمال، ودعم القطاع الصناعي، وتمكين الاستثمارات النوعية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني.

الشراكة مع القطاع الخاص

وفي مستهل اللقاء، ألقى نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، عجلان العجلان، كلمة رحّب فيها بمعالي رئيس الهيئة الملكية والحضور، مؤكدًا أهمية هذا اللقاء في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم البيئة الاستثمارية في المملكة.

وأشار إلى أن الهيئة الملكية قدّمت نموذجا رائدا في تطوير المدن الصناعية وبناء منظومة اقتصادية متكاملة، أسهمت في ترسيخ مكانة المملكة كوجهة صناعية عالمية.

واستعرض أبرز المؤشرات، حيث بلغ عدد المصانع نحو 12 ألف مصنع، مع مستهدف الوصول إلى 36 ألف مصنع بحلول عام 2035، فيما بلغت صادرات السلع غير النفطية 225 مليار ريال في عام 2025، محققة نموًا سنويًا قدره 4%، ما يعكس تنامي دور القطاعات غير النفطية.

كما أكد دور الغرفة في دعم قطاع الأعمال عبر منصات استراتيجية، تشمل مركز التميز والاستشراف الاقتصادي، ومكتب إدارة البيانات، ومكتب التمكين، بما يعزز جودة المعلومات ويرفع كفاءة اتخاذ القرار لدى المستثمرين، مشددًا على أن تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص يمثل الركيزة





الأساسية لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

مؤشرات اقتصادية بارزة

من جانبها، استعرضت الهيئة الملكية مجموعة من المؤشرات التي تعكس تطور القطاع الصناعي ودوره المتنامي في الاقتصاد الوطني، حيث بلغ عدد المصانع القائمة نحو 12 ألف مصنع، مع مستهدف الوصول إلى 36 ألف مصنع خلال السنوات المقبلة، فيما سجلت صادرات السلع غير النفطية نحو 225 مليار ريال في عام 2025، بمعدل نمو سنوي بلغ 4%.

وفي سياق متصل، بلغت إجمالي قرارات المستثمرين في مدن الهيئة نحو 5 تريليونات ريال، فيما تتجاوز مساحة المدن الصناعية 2000 كيلومتر مربع، بإنتاج سنوي يفوق 600 مليون طن. كما تشهد مدن الهيئة حراكًا متناميًا من خلال تنظيم أكثر من 600 فعالية سنويًا، في وقت يصل فيه حجم سوق التجزئة إلى نحو 300 مليار ريال، مع تحقيق نسبة 77% لإعادة تدوير المخلفات الصناعية.

كما استعرضت الهيئة تجربتها الممتدة لأكثر من 50 عامًا في تطوير مدن صناعية متكاملة، مدعومة ببنية تحتية متقدمة تشمل الموانئ الاستراتيجية، وشبكات الطاقة والغاز، والخدمات اللوجستية، بما يسهم في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وخفض التكاليف التشغيلية.

وسلط العرض الضوء على أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من القطاعات الحيوية، من بينها الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والتعدين والصناعات التحويلية، والكيماويات والصناعات المتقدمة، والسياحة والفعاليات، والخدمات اللوجستية والتجزئة.



التأكيد على الشراكة والتحول

وفي الجلسة الحوارية، شدد معالي المهندس خالد السالم على أهمية تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، داعيًا المستثمرين إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في مدن الهيئة، وزيارتها للاطلاع على ممكناتها الاستثمارية.

كما أكد التركيز على التحول الاستراتيجي والرقمي، إلى جانب تطوير قطاع الخدمات اللوجستية بوصفه أحد المحركات الرئيسة للنمو، مشيرًا إلى العمل على إنشاء منصة لتبادل المعلومات مع القطاع الخاص، إضافة إلى الاهتمام بتطوير الكوادر الوطنية وربط الأداء بمؤشرات واضحة.

وكشف معاليه عن مستهدفات استثمارية طموحة، تتمثل في تجاوز إجمالي الاستثمارات 1.5 تريليون ريال، والسعي لتحقيق نحو 2 تريليون ريال ضمن خطط التحول الاستراتيجي للهيئة.





بحث تطوير منظومة العمل في القطاع الزراعي



وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

بحثت وزارة البيئة والمياه والزراعة سبل تعزيز التعاون المشترك مع الغرفة، بما يسهم في دعم قطاع الأعمال وتنمية الأنشطة ذات العلاقة، وذلك خلال لقاء عُقد بمقر الغرفة.

حيث التقي عضو مجلس إدارة غرفة الرياض الأستاذ زياد بن عبداللطيف آل الشيخ، وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة لشؤون الزراعة الأستاذ الدكتور سليمان بن علي الخضيري، وبحضور أمين عام الغرفة أ. ناصر أبو حيمد، حيث ناقش اللقاء أوجه التعاون المشترك، والفرص المتاحة لتعزيز الشراكات بما يخدم قطاع الأعمال ويدعم التنمية المستدامة.

وتناول اللقاء بحث عدد من المبادرات الهادفة إلى تطوير منظومة العمل في القطاع الزراعي، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتهيئة البيئة المناسبة لرفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الاستدامة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

كما تضمن اللقاء التعريف بـ مركز التميز والاستشراف الذي أطلقته الغرفة مؤخرًا، بوصفه إحدى المنصات الداعمة لتمكين قطاع الأعمال، من خلال تقديم الدراسات والمبادرات الاستشرافية، ودعم متخذي القرار في القطاعين العام والخاص.

وأكد الجانبان في ختام اللقاء أهمية استمرار التنسيق والتكامل بين الغرفة والوزارة، بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، ودعم الاستثمار، وتحقيق الأثر الإيجابي على قطاع الأعمال.



وزارة التجـارة تنظـم ورشـة عمـل قواعـد المستفيد الحقيقي بالتعاون مع غرفة الرياض

وزارة التجارة
Ministry of Commerce



نظّمت وزارة التجارة بالتعاون مع غرفة الرياض ورشة عمل «قواعد المستفيد الحقيقي»، وذلك ضمن جهودها المستمرة لتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع التجاري، وضمان نزاهة التعاملات، ومنع استغلال الكيانات التجارية في ممارسات غير نظامية.

وناقشـت الورشـة أهميـة تطبيـق قواعد المسـتفيد الحقيقـي لتعزيـز الإفصاح عن هياكل الملكية والسـيطرة في الشركات، ورفع مسـتوى الشـفافية بمـا يتوافق مع المتطلبـات الدوليـة، إضافـة إلـى إنشـاء قاعـدة بيانـات متكاملة لتسـجيل وحفظ بيانات المستفيدين الحقيقيين، الأمر الذي يعـزز سلامة النظام المالـي ويدعم الثقة في بيئة الأعمال بالمملكة.

كما تطرقت الورشة إلى تعريف المستفيد الحقيقي، بالبيانات الواجب قيدها في سجل المستفيد الحقيقي، والالتزام بتقديم بيانات المستفيد الحقيقي عند التأسيس ضمن طلب التسجيل، والالتزام بالتأكيد السنوي وتحديث البيانات عند حدوث أي تغيير.

كما اسـتعرضت الورشـة أبرز المخالفات، ومن بينها عدم الإفصاح عن بيانات كافية ودقيقة ومحدثة خلال المدة المحددة، وعدم تحديث البيانات في الوقت النظامي، وعدم قيدها في سجل خاص وحفظها، أو عدم التعاون مع الوزارة في تزويدها بالمستندات والمعلومات المطلوبة، إضافة إلى عدم تقديم البيانات إلى المؤسسـات المالية والأعمـال والمهـن غير الماليـة المحددة عند الطلب.

واختتمت الورشة بالتأكيد على استمرار الوزارة في تقديم الدعم والإرشاد للشركات لضمان الامتثـال الفعّال للقواعد، بمـا يعزز مبادئ الشـفافية والحوكمة ويرسـخ بيئة أعمال موثوقة ومستدامة في المملكة.

التحـول الرقـمي يرسـم ملامـح مستقبل القطاع العقـاري



ممثلة باللجنة العقارية نظمت غرفة الرياض لقاء "التحول الرقمي العقاري: نحو منظومة رقمية متكاملـة"، وذلـك للتعريف بأهمية التقنيـات العقاريـة "البروبتك" في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الشاملة للقطاع العقاري، وناقش المتحدثون أبرز التحولات الرقمية التي يشهدها القطاع، ودور البيانات والذكاء الاصطناعي في تطوير المنظومة العقارية ورفع كفاءة اتخاذ القرار.

وتناولـت محـاور اللقاء عـدد من الموضوعات منهـا توضيح مفهوم التحـول الرقمي في القطاع العقاري من زوايا متعددة، إلى جانب استعراض أثر التقنيات العقارية في تطوير منظومة الأعمال العقارية، وإبراز دور البيانات العقارية والذكاء الاصطناعي في دعم اتخاذ القرار، إضافة الى مناقشة مستقبل القطاع العقاري في ظل التحول الرقمي المتسارع.

الخلف يشارك في تدشين المعرض المغـــربي للصـــناعة التقـــليدية



شـارك عضو مجلس الإدارة أ. عدنان بـن عبدالله الخلف في تدشين أعمال المعرض المغربي الدولي للصناعة التقليدية، الـذي أقيم بمركـز الرياض الدولي للمؤتمـرات والمعارض، و بحضور د. مصطفى المنصوري سـفير المملكـة المغربية، و أ. عبدالحـق أرخاوي رئيس غرفة الصناعة التقليدية لسـوس ماسة بالمملكة المغربية، وبمشاركة 30 عارضًا يمثلون نخبة من الحرفيين والمنتجين في مجال الصناعات التقليدية المغربية.

ويأتـي تنظيـم المعرض فـي إطار تعزيـز التبـادل الثقافي والاقتصـادي، والتعريـف بثراء وتنـوع الصناعـات التقليدية المغربية، وما تتميز به من جودة عالية وقيمة تراثية تعكس الهويـة الوطنية والحرف الأصيلة، إلى جانـب دعم الحرفيين وتمكينهم من الوصول إلى أسواق جديدة.

وأكد أ. عدنان الخلف خلال مشاركته أهمية مثل هذه المعارض في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية، وفتح آفاق جديدة للتعاون بين قطاعـي الأعمال في البلدين، مشـيرًا إلـى دور غرف التجارة في دعم المبادرات التي تسـهم في تنمية الصناعات الحرفية وتحفيز رواد الأعمال.









إطلاق مبـــادرة "واعية" لتمكين رائدات الأعمال قانونيًـــا

نظمت غرفة الرياض لقاء "مبادرة واعية لتمكين رائدات الأعمال قانونيًا"، وذلك ضمن جهودها المسـتمرة لدعم رائدات الأعمال وتعزيز البيئة النظامية للشركات الناشئة، وذلك خلال الفترة من 11 - 15 يناير 2026 م.

وتهدف المبادرة إلى رفع الوعي القانوني لدى رائدات الأعمال، وتمكينهن من فهم الأطر النظامية المرتبطة بتأسيس الشركات وإدارتها، وصياغة العقود، وتنظيم علاقات العمل، بما يسهم في تقليل المخاطر القانونية وتعزيز استدامة المشاريع.

وتضمنت المبادرة سلسـلة من المحاور المتخصصة، من أبرزها، نظام العمل والتوظيف في الشركات الناشئة، أساسيات نظام الشـركات لرائدات الأعمال، إدارة النشـاط التجاري على أسس قانونية، وصياغة العقود واتفاقيات الشركاء، والمنازعات التجارية وآليات فضها نظاميًا.



تعاون مشـترك مع هيـئة تطوير البحـــث والابتـــكار

برئاسة عضو مجلس الإدارة أ. تركي العجلان، عقدت اللجنةُ التجارية اجتماعاً مع هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، بحضور المدير العام للقطاع الخاص وريادة الأعمال د. أحمد الجدعان، ود. يوسف الغامدي مدير عام استقطاب المواهب الابتكارية، وبحث الاجتماع سبلَ تعزيز التعاون المشـترك بين الغرفـة والهيئة، بما يسـهم في دعم قطاع الأعمـال، وتمكيـن المبادرات الابتكارية، واسـتثمار الفرص التي تعزز نمو الأنشطة التجارية وتطوير بيئة الأعمال.

كذلك أكد اللقاء على أهمية تعزيز التعاون وتوحيد الجهود لتمكين القطاع الخاص من توظيف الابتكار كأداة رئيسية في تطوير المشاريع التجارية، لا سيما المشاريع الرائدة، ورفع جاهزيتها للنمو والتوسع.

وتطوير منهجية واضحة للاسـتفادة من البحوث والدراسات المتاحة، وتوظيف مخرجاتها في تمكين القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية.

إضافة الى تنظيم ورشـة عمل متخصصة في أنشطة الابتكار، لرفع مستوى الوعي وبناء القدرات لدى القطاع الخاص.





برنامج تدريبي في صياغة وتنفيذ التشريعات الاقتصادية

أقامت الغرفة برنامج تدريبي متخصص في صياغة وتنفيذ التشريعات الاقتصادية، والذي نظمته بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الكوري للتنمية، تحت عنوان «البرنامج التنفيذي في التشريعات الاقتصادية»، وذلك بمشاركة قيادات من الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص.

وأقيم البرنامج في مقر الغرفة الرئيسي، واستمر لمدة خمسة أيام خلال الفترة من 14 إلى 18 ديسمبر 2025م، بتمويل كامل من الغرفة، في إطار جهودها الرامية إلى دعم تطوير الكفاءات الوطنية.

واستهدف البرنامج دعم التحول الاقتصادي للمملكة من خلال تشريعات محفزة للنمو، وتعزيز قدرات المختصين في إعداد وصياغة التشريعات والأنظمة الاقتصادية، إضافة إلى تزويد المشاركين بالمنهجيات الحديثة لصنع القرار التنظيمي وتحليل الأثر التشريعي.



المكاتب المهنية تناقش برامج العمل



استعرضت لجنة المكاتب المهنية بغرفة الرياض في اجتماعها الدوري، برامج عمل اللجنة مع كل من هيئة الأدب والنشر والترجمة والهيئة السعودية للملكية الفكرية، كما ناقش الاجتماع مقترح زيارة "منشآت" والهيئة السعودية للمحامين لبحث التحديات وتعزيز فرص التعاون معها.

وتضمنت بنود الاجتماع استعراض برامج العمل مع هيئتي الأدب والنشر والترجمة، والملكية الفكرية، وتمت التوصية باعتماد إقامة مؤتمر خاص بقطاع المكاتب المهنية خلال عام 2026 .

غرفة الرياض
العـــدد 713 مايـــو - أغســـطس 2026م

أمانة منطقة الرياض
RIYADH REGION MUNICIPALITY

تعزيـــز الشراكة بيـــن أمـــانة الريـــاض والقطـــاع الخـــاص



بالشـراكة مع أمانة منطقة الرياض نظّمت غرفة الرياض ورشـة عمل التجمع التجاري والاستثماري، بهدف تعزيز التكامل والتواصل مع القطاع الخاص، والعمل على تحسـين بيئة الأعمال في مدينة الرياض، بما يتوافق مع مستهدفات التنمية وتحسين الخدمات، وتأتي هذه الورشة ضمن جهود الأمانة وغرفة الرياض لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وبناء بيئة أعمال أكثر تنافسية تدعم الاستثمار والتنمية في العاصمة.

وناقشت الورشة، التي شارك فيها عدد من ممثلي المنشآت والجهات ذات العلاقة، أبرز التحديـات التي تواجه القطاع الخاص في مجالات تنمية المدينة والصحة العامة والرقابة، والمشاريع والتشغيل والصيانة، إضافة إلى الفرص الاستثمارية، والبنية التقنية، والمدن الذكية، والمشاركة المجتمعية.

كمـا تناولـت الجلسـات محـاور التطلعات والتمكين مـن خلال اسـتعراض المبادرات المقترحـة لتعزيز دور القطـاع الخاص في تطوير المدينة، ومناقشة الفرص الاستثمارية ومجـالات التخصيص، والأفـكار الابتكارية لتحسين جودة الخدمات.

وانتهت الورشة إلى جملة من التوصيات العملية، شملت مبادرات لمعالجة التحديات الحالية التي تواجه القطاع الخاص وتقديم حلول سريعة لها، إضافة إلى تحديد محاور للقاء المقبل مع القطاع الخاص، كما أعلنت أمانة منطقة الرياض عـن تفعيل قناة مخصصة للتواصل مع القطاع الخاص بهدف متابعة الطلبات والتحديات بشكل مباشر.



مهارات احترافية لممارسة نشاط الوساطة العقارية

أقامت غرفة الرياض ممثلةً في اللجنة العقارية، محاضرةً بعنوان «خبرات احترافية في الوساطة العقارية»، قدّمتها الأستاذة أسماء العليان، المدير التنفيذي لشـركة العليان القابضة. واستعرضت خلالها المهارات اللازمة لممارسة نشاط الوساطة العقارية، وأهمية فهم الأدوات والتقنيات اللازمة لتحقيق الاستدامة والنمو في سوق العقار.

واستعرضت محاور المحاضرة عدة موضوعات منها التعريف بوسائل بناء الدخل المستدام للوسيط العقاري، وآلية التسويق الشخصي الاحترافي، وأهمية التخطيط المسبق في العمل العقاري، وفن التفاوض وإتمام الصفقات باحترافية، وكيفية إدارة وبناء قاعدة العملاء.



تأهيل الكوادر الوطنية للعمل في قطاع التجزئة

وزارة التجارة
Ministry of Commerce

بالتعاون مع وزارة التجارة نظمت غرفة الرياض، البرنامج التدريبي «محترفي المبيعات في قطاع التجزئة»، والذي أُقيم على مدى خمسة أيام خلال الفترة من 14 إلى 18 ديسمبر 2025م، وذلك في مقر الغرفة، بمشاركة عدد من منسوبي ومنسوبات قطاع التجزئة.

ويهدف البرنامج إلى تطوير مهارات العاملين في المبيعات ورفع كفاءتهم المهنية، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات الأساسية التي تسهم في تحسين الأداء البيعي وتعزيز تجربة العميل، بما يواكب تطلعات القطاع ويدعم مستهدفات التنمية الوطنية.

وتناول البرنامج عددًا من المحاور المهمة، من أبرزها: بناء الهوية الوطنية، والاحتراف السلوكي والانضباط الوظيفي، والتميز في تجربة العميل، والبيع الاستشاري وتحسين الأداء التجاري، وبناء العلامة التجارية من نقطة البيع، إضافة إلى تنمية مهارات القيادة الميدانية وإدارة التغيير.

وفي ختام البرنامج، تم تكريم المشاركين وتسليمهم شهادات اجتياز البرنامج، وسط إشادة بالدور الذي تقوم به الغرفة في تمكين الكوادر الوطنية وتأهيلها للعمل باحترافية في قطاع التجزئة، بما يسهم في رفع جودة الخدمات وتعزيز تنافسية السوق.





تعزيز التعاون مع هيئة المحتوى المحلي

هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية
Local Content & Government Procurement Authority

عقدت لجنة المكاتب المهنية بغرفة الرياض، برئاسة أ. خالد الخضيري، اجتماعًا مع نائب الرئيس التنفيذي للشراكات وبناء القدرات في هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، م. محمد القحطاني، وبحضور فريق عمل الهيئة، واستعرض الجانبان سبل تعزيز التعاون في مجالات التوعية ودعم المنشآت المهنية الصغيرة والمتوسطة، خصوصًا فيما يتعلق بتأثير المحتوى المحلي على أعمالها، كما ناقش الاجتماع أبرز التحديات وفرص تمكين قطاع الخدمات المهنية ودعم استمرارية نموه.

وأوصى الاجتماع بإعداد استطلاع لحصر الحالات التي استُبعدت فيها المكاتب المهنية الوطنية من المنافسات الحكومية، وتنظيم ورشة عمل ولقاءات للتعريف بآليات عمل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، كما أكد على تعزيز التعاون المشترك لخدمة مجتمع الأعمال ونشر الوعي بالمحتوى المحلي.



تعزيز التعاون البيئي وتطوير إدارة النفايات

مـوان MWAN
المركز الوطني لإدارة النفايات
National Center for Waste Management



عقدت لجنة البيئة والاقتصاد الدائري اجتماعًا مع المسؤولين بالمركز الوطني لإدارة النفايات، جرى خلاله مناقشة عدد من التحديات التي تواجه المستثمرين بالقطاع، ومن أبرزها آليات إصدار التراخيص، ورصد المخالفات وسبل تحسين التواصل والتكامل مع المركز لإيجاد الحلول لهذه التحديات.

كما تم بحث فرص التعاون المشترك بين الجانبين وتفعيل المبادرات والخطط الاستراتيجية، حيث شهد الاجتماع استعراض المخطط الاستراتيجي الشامل لإدارة النفايات بالمملكة اضافة الى خطة المركز لتطوير منظومة إدارة النفايات بمنطقة الرياض، وتعزيز الاستدامة البيئية.

ومن جهة أخرى أكد الاجتماع على أهمية استمرار التنسيق وعقد ورش عمل للتعريف بالمخطط الاستراتيجي الشامل لإدارة النفايات اضافة الى مشاركة الغرفة ممثلة باللجنة في المعرض الدولي لتقنيات البيئة " IFAT" لخدمة الأهداف المشتركة.

حصر التحديات التي تواجه شركات قطاع التوظيف

رصدت لجنة الموارد البشرية والتدريب في اجتماعها الدوري برئسة الاستاذة شذى النفيسة أبرز التحديات التي تواجه شركات التوظيف، واستعرضت عدداً من الحلول المقترحة لمعالجتها. كما بحث الاجتماع المبادرة الخاصة بتطوير أعمال اللجنة، إضافة إلى الاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بدراسة التوطين.

ومن جهة أخرى اعتمد الاجتماع إجراء استطلاع لحصر التحديات التي تواجه شركات التوظيف، كما وافق على تشكيل فريق لمتابعة تنفيذ مبادرة تطوير أعمال اللجنة، وأوصى بمراجعة الإطار المقترح لإعداد دراسة التوطين، واعتماد مواعيد اجتماعات اللجنة لعام 2026م.



رفع الوعي بالأنظمة التأمينية

gosi
التأمينات الاجتماعية
Social Insurance



أقامت غرفة الرياض بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ورشة عمل "الوعي بالالتزام التأميني" والتي استهدفت رفع مستوى المعرفة بالأنظمة التأمينية لدى أصحاب الأعمال والمهتمين، وتعزيز الامتثال بما يسهم في حماية الحقوق وضمان استقرار بيئة العمل.

وتناولت محاور الورشة أثر الالتزام التأميني على صاحب العمل وأبرز المخالفات التأمينية الشائعة وكيفية تجنبها وخدمة الالتزام التفاعلي ودورها في رفع مستوى التوافق مع الأنظمة.

وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود الغرفة والمؤسسة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع الوعي بممارسات الالتزام التي تحمي الحقوق وتدعم سوق العمل.



العبيكان: الملكية الفكرية رافعة استثمارية لحماية الابتكار

الهيئة السعودية للملكية الفكرية
Saudi Authority for Intellectual Property

بحث وفد غرفة الرياض برئاسة رئيس مجلس الإدارة م. عبدالله العبيكان، خلال لقائه الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للملكية الفكرية د. عبدالعزيز السويلم، سبل تعزيز التعاون المشترك بين الغرفة والهيئة بما يخدم قطاع الأعمال في منطقة الرياض، كما جرى استعراض السياسة الوطنية للملكية الفكرية في المملكة.

وشهد اللقاء تقديم نبذة تعريفية عن جهود الغرفة، ومنها إنشاء مكتب للبيانات والمختبرات الاقتصادية، إلى جانب بحث فرص الشراكة بين الغرفة والهيئة، والتعاون في عقد لقاءات استرشادية للقطاع الخاص، ومشاركة الهيئة في فعاليات الغرفة والحملات التوعوية، كذلك اطلع الوفد على الأصول غير الملموسة للملكية الفكرية، إضافة إلى برامج تمكين الملكية الفكرية

من جانبه، نوّه العبيكان بأهمية اللقاء، مؤكداً أن الوفد اطّلع على منجزات نوعية وجهود مؤثرة تبذلها الهيئة، وأوضح أن الملكية الفكرية أصبحت اليوم رافعة استثمارية لحماية الابتكار وتحويل الأفكار إلى أصول اقتصادية تعزز نمو المنشآت وتنافسية الاقتصاد الوطني، وأضاف: "سنواصل في غرفة الرياض، بالتعاون مع الهيئة، العمل على تفعيل المبادرات التي تمكّن القطاع الخاص من الاستفادة من منظومة الملكية الفكرية".

ومن جانب آخر استعرضت ورشة عمل "حقوق الملكية الفكرية وأوجه حمايتها"، التي نظمتها الغرفة بالتعاون مع الهيئة أثر الملكية الفكرية على نمو الأعمال، وآليات حماية الحقوق الإبداعية، ودور الأنظمة في صون الحقوق والعلامات التجارية، كما تناولت محاور الورشة رفع الوعي والتعريف بحقوق الملكية الفكرية، وأنواع حماية وإجراءات تسجيل الحقوق، وآلية تعزيز الامتثال لأنظمة الملكية الفكرية.





غرفة الرياض
العدد 713 مايو - أغسطس 2026م

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

زيارة مسرعة أعمال المشاريع الناشئة الجامعية



اطلعت اللجنة التجارية بغرفة الرياض خلال الزيارة التي قامت بها برئاسة عضو مجلس الإدارة الأستاذ تركي العجلان إلى مسرعة أعمال المشاريع الناشئة الجامعية التابعة للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على الخدمات التي تقدمها المسرعة.

كما هدفت الزيارة إلى بحث سبل دعم المشاريع المبتكرة التي يقودها رواد الأعمال من الشباب، بما يسهم في تعزيز بيئة ريادة الأعمال وتمكين المنشآت الناشئة من النمو والتوسع.





آفاق استثمارية ذكية في حلول المياه والبيئة

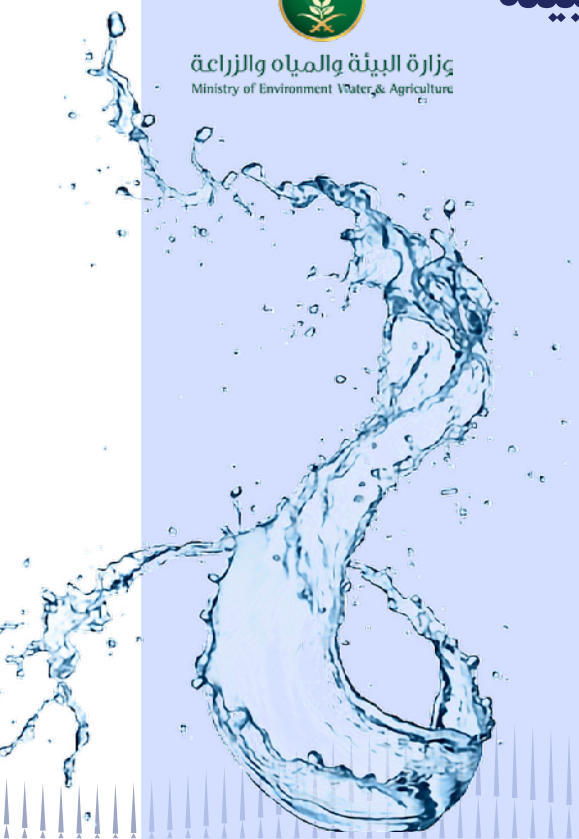
وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture

طرحت وزارة البيئة والمياه والزراعة خلال ورشة عمل "الفرص الاستثمارية والممكنات التنظيمية بقطاعات البيئة والمياه والزراعة"، التي نظمتها الغرفة ممثلةً في لجنة الزراعة والمياه، وبالتعاون مع الوزارة فرصا استثمارية في قطاعات البيئة والمياه والزراعة، كما استعرضت الممكنات التنظيمية والأنظمة واللوائح المعتمدة التي تسهم في تعزيز بيئة الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تنمية هذه القطاعات الحيوية.

وشارك في الورشة عدد من المسؤولين والمتخصصين، حيث أدارها رئيس لجنة الزراعة والمياه بالغرفة أ. محمد الرمضان، وبمشاركة سعد الحماد مدير عام إدارة تطوير الأعمال في صندوق التنمية الزراعية، وأميرة العبيدلي مدير إدارة تطوير الأعمال المكلف في المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، وعبدالله الصغير مدير إدارة تطوير الأعمال في وزارة البيئة والمياه والزراعة، وخالد بن إبراهيم مدير إدارة استثمار الأصول في الوزارة.

وقد أوصت الورشة بضرورة التوعية بالممكنات النظامية والمعايير الفنية بالقطاع، ودعوة المستثمرين للاستفادة من بيوت الخبرة، والاستفادة من برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن الميز التنافسية والاقتصادية في منطقة الرياض

وتناولت الورشة عدة محاور رئيسية شملت نبذة تعريفية بالمنظومة، والأنظمة واللوائح المعتمدة، والفرص الاستثمارية المطروحة والمستهدفة، إضافة إلى التعريف بمنصة "فرص" وآلية التقديم ومعايير التقييم الفنية.





مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض
Riyadh Infrastructure Projects Center

العقارية تقود حراكاً لمعالجة تحديات القطاع

كثّفت اللجنة العقارية بغرفة الرياض من تحركاتها الرامية إلى تطوير القطاع العقاري، عبر سلسلة من اللقاءات والاجتماعات التي تناولت محاور تنظيمية وتشغيلية، وذلك في إطار دعم البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبما يسهم في رفع كفاءة القطاع وتعزيز نموه واستدامته ضمن مستهدفات التنمية الاقتصادية.

ففي جانب التعاون مع الجهات ذات العلاقة، عقدت اللجنة برئاسة د. تركي اليحيى اجتماعا مع الرئيس التنفيذي لمركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض م. فهد البداح، جرى خلاله استعراض استراتيجية المركز وآليات العمل مع المطورين والمستثمرين، إلى جانب بحث سبل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث اتفق الجانبان على تنظيم ورش عمل مشتركة لمناقشة المستجدات والتحديات، إضافة إلى إقامة لقاءات تعريفية تسهم في إطلاع المستثمرين على الفرص المتاحة في مشاريع البنية التحتية.

وفي سياق متصل بتطوير البيئة التنظيمية، نظمت اللجنة العقارية لقاءً برئاسة نائب رئيس اللجنة أ. سلطان الشلاش مع م. محمد الدخيل الرئيس التنفيذي لمركز خدمات المطورين "إتمام"، حيث تم بحث مستجدات إجراءات وتراخيص التطوير العقاري، كما استعرض اللقاء التحديثات في الأنظمة والإجراءات، إلى جانب أبرز التحديات التي تواجه المطورين، مع طرح حلول تهدف إلى تحسين كفاءة الإجراءات وتسهيل ممارسة الأعمال، خصوصا في مجالات التطوير والبيع على الخارطة.

ومن جهة أخرى كانت اللجنة قد ناقشت في اجتماعها الدوري أبرز المعوقات التي تواجه المطورين، خاصة في نشاط إدارة المرافق، مؤكدة أهمية متابعة تحديثات الأنظمة واللوائح بشكل مستمر، وانجازات اللجنة وخطط فرق العمل، والتحضير لورش عمل متخصصة لمناقشة قضايا القطاع، وإجراء دراسات ميدانية لرصد التحديات، ووضع خطط عمل زمنية لتنفيذ المبادرات خلال عام 2026، حيث تؤكد هذه الجهود توجه اللجنة نحو تعزيز التكامل مع الجهات ذات العلاقة، وتحسين البيئة التنظيمية، ومواجهة التحديات التشغيلية، بما يدعم نمو القطاع العقاري ويرسخ استدامته ويعزز جاذبيته الاستثمارية.





غرفة الرياض تعزز وعي منسوبيها سيبرانياً



ضمن جهودها لرفع مستوى الوعي الرقمي نظّمت غرفة الرياض ورشة عمل "التوعية بالأمن السيبراني للموظفين"، بهدف تعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى منسوبيها، وبما يواكب أفضل الممارسات والمعايير الوطنية، وبما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء فضاء سيبراني آمن وموثوق

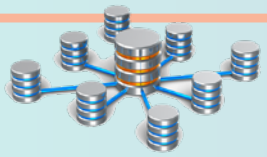
كما استهدفت الورشة تمكين منسوبي الغرفة من التعامل الآمن مع التقنيات الحديثة، في ظل توسّع العمل عن بعد، وتزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في بيئات العمل.

وتضمنت محاور الورشة، التعريف بمفهوم الأمن السيبراني وأهميته، والهندسة الاجتماعية وأنواع هجمات التصيّد، وكيفية التعامل الآمن أثناء العمل عن بُعد ومع وسائل التواصل الاجتماعي إضافة الى أفضل الممارسات للاستفادة الآمنة من أدوات الذكاء الاصطناعي.

وركزت مخرجات الورشة على رفع الوعي بالمخاطر السيبرانية وأحدث أساليب الهجمات.

تعزيز ثقافة الاستخدام الآمن للتقنيات الرقمية ضمن بيئة العمل، وتمكين الموظفين من التمييز بين الرسائل الاحتيالية. وتعزيز مهارات حماية الحسابات الشخصية والمهنية، وتطوير سلوكيات آمنة أثناء العمل عن بُعد والاجتماعات الافتراضية، زيادة الجاهزية للتعامل مع التهديدات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

مؤشرات القرار المعتمد على البيانات







استهدفت ورشة عمل "بناء مؤشرات تطوير منصة قواعد البيانات واتخاذ القرارات المعتمدة على البيانات (DDDM)"، التي نظمتها غرفة الرياض بمشاركة منسوبي إدارات الغرفة، تطوير وبناء المؤشرات القيادية للمنصة.

كما استهدفت الورشة تعزيز منهجية اتخاذ القرار المبني على البيانات من خلال التحليلات والمؤشرات الذكية، الاستفادة من الرؤى والتنبؤات المدعومة بأدوات الذكاء الاصطناعي بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة القرارات داخل الغرفة.



لجنة التعليم تعتمد دراسة التعليم الخاص بالمملكة

اعتمدت لجنة التعليم بالغرفة في اجتماعها الدوري برئاسة أ. عبدالعزيز الفهد، وبحضور أعضاء اللجنة، عددا من الموضوعات ذات العلاقة بقطاع التعليم، كما ناقشت أبرز المستجدات والتحديات والفرص التطويرية في التعليم الخاص بالمملكة.

وتناول الاجتماع استعراض أعمال وإنجازات اللجنة خلال عام 2025م، إلى جانب مناقشة آخر المستجدات المتعلقة بدراسة قطاع التعليم، وأعمال المجالس الاستشارية ذات الصلة، إضافة إلى بحث المستجدات المرتبطة بمؤتمر التعليم.

وفي هذا السياق، أوصت اللجنة باعتماد دراسة التعليم الخاص في المملكة في ضوء مستهدفات رؤية السعودية 2030، مع تحليل أثر البيئة التشريعية والتنظيمية والتنافسية العادلة على نمو القطاع واستدامته، بما يسهم في دعم تطوير السياسات التعليمية وتحسين جودة المخرجات.

كما أوصى الاجتماع بالعمل على تنظيم مؤتمر التعليم الخاص لعام 2026م، ليكون منصة تجمع المختصين وصنّاع القرار والمستثمرين، وتستعرض أفضل الممارسات والتجارب، وتناقش التحديات والفرص المستقبلية في قطاع التعليم الخاص.

وأكدت اللجنة في ختام اجتماعها أهمية مواصلة التنسيق والتكامل مع الجهات ذات العلاقة، وتعزيز دور الغرفة في دعم وتطوير قطاع التعليم، بما يسهم في بناء منظومة تعليمية متقدمة ومستدامة، تلبي احتياجات سوق العمل وتواكب التحولات الوطنية.



مناقشة اشتراطات تراخيص المنشآت الصحية



ركزت لجنة القطاع الصحي في اجتماعها الدوري، على مناقشة عددًا من التحديات التي تواجه القطاع، من بينها مشروع اللجنة الخاص بالأرشفة الإلكترونية، وصعوبات استقطاب الكوادر الوطنية الطبية في القطاع الصحي، إلى جانب تعدد اشتراطات ترخيص المنشآت الصحية.

كما اطّلع الاجتماع على إنجازات اللجنة خلال الفترة الماضية، وجرى الاتفاق على عقد اجتماع مع مجلس الضمان الصحي لبحث منافسة شركات التأمين للمستشفيات، وإعداد استطلاع حول التحديات التي تواجه القطاع الصحي، بالإضافة إلى إجراء دراسة حول كثرة وتعدد المنصات الحكومية، وتعدد اللوائح والأنظمة، كذلك بحث الاجتماع مشاركة اللجنة في معرض الصحة العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية وتنظيم عدد من ورش العمل خلال الفترة القادمة.

دعـم المشـاريع متـناهية الصغر وتعزيز العمل الحر



ضمن المبادرات التي تهدف لدعم قطاع الأعمال وتمكين رواد الأعمال، بالتعاون مع الجهات الحكومية والتمويلية، وبما ينسجم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية ورؤية المملكة 2030، نظّمت الغرفة ممثلةً في لجنة السياحة والترفيه والمعارض، لقاءً مشـتركًا مع بنك التنمية الاجتماعية، استهدف تعريف المراكـز التجارية ببرامج الدعم الموجّهة للمشـاريع متناهية الصغر وممارسي العمل الحر.

وأوضح الأسـتاذ فالح الفالح، رئيـس اللجنة أن اللقاء يندرج في إطار جهود الغرفة لتمكين قطاع الأعمال ورفع مستوى الوعي بالخدمات والمنتجات التمويلية التي يقدمها البنك، وبمـا يسـهم في تحفيز النشـاط الاقتصـادي وخلق فرص استثمارية مستدامة داخل المراكز التجارية.

وقـال إن اللقاء تناول عددًا من المحـاور المهمة، من أبرزها التعريـف ببرامج البنك المخصصة لدعم المشـاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وآليات الاستفادة منها، إضافةً إلى استعراض الحلول التمويلية والخدمات غير المالية المقدمة لممارسي العمل الحر، بما يعزز فرص نموهم واستدامة أعمالهم.

تطوير منظومة الاستيراد والتصدير لتحقيق الريادة اللوجستية

بمشاركة عدد من المختصين والمهتمين من قطاع الأعمال، نظّمت الغرفة بالتعاون مع الهيئـة العامة للغذاء والدواء ورشـة عمل "شرح وتوضيح إجراءات الاستيراد والتصدير وحرية البيع"، تم خلالها مناقشة مستجدات إجراءات الاستيراد والتصدير.

وتناولت الورشة إجراءات ومتطلبات الاستيراد والتصدير للمنتجـات الغذائية وحرية البيع، إضافة إلى استعراض اشتراطات وإجراءات فسح الأجهزة والمستلزمات الطبية، ومتطلبات اسـتيراد الأدوات والمـواد الكيميائية، إلى جانب توضيح أبرز التحديثات التي تمت بناءً علـى صدور اللائحة التنفيذية لنظام إدارة المواد الكيميائية.

كما شهدت الورشة تقديم عدد من العروض التوضيحية، ومداخلات من المختصين، حيث جرى تسليط الضوء على آليات الامتثال للأنظمة واللوائح، وأفضل الممارسات التي تسهم في تسهيل الإجراءات ورفع مستوى الالتزام، بما يدعم انسيابية حركة التجارة ويحفظ سلامة المنتجات المتداولة في الأسواق.



غرفة الرياض
العدد 713 مايو - أغسطس 2026م

وزارة السياحة
Ministry of Tourism

" السياحة " تستعرض مبادراتها لتمكين المستثمرين في القطاع السياحي





استعرض عددٌ من قيادات وزارة السياحة، خلال لقاء جمعهم بالمستثمرين في القطاع السياحي نظمته غرفة الرياض ممثلة بلجنة السياحة والترفيه والفعاليات، وبحضور رئيس اللجنة أ. فالح الفالح، أبرز جهود الوزارة في تطوير القطاع، وما أطلقته من برامج ومبادرات لتعزيز تنافسيته ورفع مستوى الامتثال، حيث أكدوا حرص الوزارة على دعم المستثمرين، وتمكينهم من النمو، ومعالجة التحديات التي تواجههم، كما شهد اللقاء تنظيم جلسة استشارية جانبية قدّم خلالها مسؤولو الوزارة إرشادات مباشرة للمستثمرين.

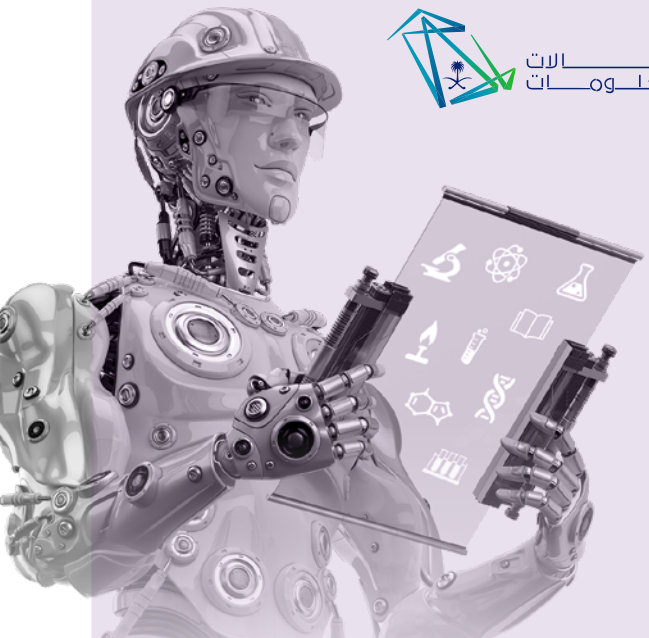
واستهدفت محاور اللقاء عدد من الموضوعات من أبرزها التعريف بمنظومة السياحة وأدوار إدارة علاقات المستثمرين، وآلية التصنيف وإجراءات إصدار التراخيص، إضافة الى عرض مؤشرات خدمات السفر والسياحة في منطقة الرياض، ومهام الرقابة والتفتيش في تعزيز الثقة في السوق.

كما ناقشت آلية خدمة التفتيش الذاتي للتحقق من الالتزام بالأنظمة والاشتراطات، والسياسات والمحفزات الداعمة لتوطين الوظائف بالقطاع، إضافة الى إشراف الوزارة على تمكين القطاع السياحي غير الربحي، واستعراض التعديلات على لائحة خدمات السفر والسياحة، والتعريف بدور المركز السعودي للتنافسية والأعمال – فرع السياحة – في تسهيل الاستثمارات.

يذكر أن إجمالي تراخيص مرافق الضيافة السياحية بمنطقة الرياض بلغ 1,234 ترخيصا، بينما بلغ عدد مقدمي خدمات السفر والسياحة 1,333 مقدم خدمة، فيما بلغ إجمالي رخص الإرشاد السياحي 682 رخصة وعدد غرف الضيافة 59.107 غرفة.

مبادرات تحفيزية لتوظيف الكفاءات التقنية

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات



سلطت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الضوء على عدد من المنتجات والمبادرات التي تهدف إلى دعم استمرارية الموظف لدى الشركات في مجال تقنية المعلومات. وذلك خلال محاضرة "حوافز مالية لتمكين الشركات لتوظيف الكفاءات التقنية" التي نظمتها الوزارة بالتعاون مع غرفة الرياض.

بحيث يتم تقديم حوافز مالية للشركات عبر هذه المنتجات لتمكّنها من استقطاب الكفاءات التقنية والمحافظة عليها.

واستهدفت المحاضرة استعراض الحوافز التي تقدم عبر المبادرات والمنتجات، والتعريف بآلية الاستفادة من برنامج دعم التوظيف، والمساهمة في تحقيق مستهدفات التحول الرقمي، إضافة الى دعم استمرارية توطين الكفاءات الوطنية في القطاع التقني، وتعزيز مشاركة الشركات في بناء قدرات وطنية مؤهلة.

مشاركة ناجحة لغـرفة الرياض في ريستـاتكس العقـاري 2026

شهد جناح غرفة الرياض في معرض ريستاتكس الرياض العقاري 2026 إقبالًا لافتًا من الزوار، حيث توافد المهتمون بالقطاعين العقاري والاقتصادي للاطلاع على مبادرات الغرفة وبرامجها الداعمة للتنمية والاستثمار. وقد عكـس هذا الحضـور الكبيـر المكانة التي تحظى بها الغرفـة ودورها المحوري في تعزيـز بيئة الأعمال داخـل منطقة الرياض، إضافـة إلى اهتمام الـزوار بالخدمات التي تقدمها لقطاع الأعمال ورواد الاستثمار.

وقام عضو مجلس الإدارة الأستاذ نغيمش بن فهد العجمي بزيارة لجناح الغرفة، واطلع خلالهـا على ما يقدمه الجنـاح من خدمات ومعلومات لزوار المعرض. كما زار الجناح أيضًا أمين عام غرفة الرياض، الأستاذ ناصر بن عثمان أبو حيمد، حيث أكدا أهمية المعرض كمنصة تجمع المستثمرين والمطورين وصناع القرار تحت سقف واحد.

وأشارا إلى أن مشاركة غرفة الرياض تأتي ضمن جهودها المستمرة لتعزيز التواصل مع شركائها في القطاع العقاري، وتقديم خدمات نوعية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحفيز الابتكار في مجالات التطوير العمراني.

وقد شكّل جناح الغرفة نقطة جذب رئيسية للزوار، بفضل ما قدّمه من معلومات ومواد تعريفية وبرامج تفاعلية تعكس رؤية الغرفة في تمكين قطاع الأعمال وتعزيز دوره في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.





ورشة افتراضية للتعريف بالمنصة الوطـــنية الموحـــدة للتـــوظيف



بالتعاون مع المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف "جدارات"، نظّمت غرفة الرياض، ورشـة تعريفية افتراضية اسـتعرضت مزايا المنصة وآليات الاستفادة منها، وأبرز التحسينات التي أُجريت عليها مؤخرًا، إضافة إلى توضيح طريقة إضافة الإعلانات الوظيفية وآلية عمل القوائم الوظيفية للفئات المستهدفة.

كما سلطت الورشة الضوء على دور المنصة في دعم الباحثين عن عمل وتمكين أصحاب الأعمال من الوصول إلى الكفاءات الوطنية، وتأتي الورشـة ضمن جهـود الغرفة لتعزيز الوعي بالمنصات الوطنية الداعمة لسوق العمل، وتسهيل استفادة القطاعين العام والخاص من الخدمات الرقمية المتقدمة.

منصات التواصل الاجتماعي تعزز فرص نمـــو التجـــارة الرقمـية



أوصت ورشة عمل "التجارة الرقمية ودورها في تعزيز تنافسية ونمو المنشآت التجارية"، التي نظمتها غرفة الرياض ممثلة باللجنة التجارية وبمشاركة نخبة من المختصين والخبراء في قطاع التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، بالاستفادة من المزايا التقنية التي توفرها منصتا سناب شات وتيك توك، كما استعرضت الورشة عدداً من الفرص التسويقية المتاحة أمام المنشآت التجارية عبر منصتي سناب شات وتيك توك، والتي تسهم في دعم استدامة نموها وتعزيز قدرتها التنافسية، في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده المملكة.

وتضمنت محاور الورشة عدد من الموضوعات التحول إلى التجارة الرقمية كميزة تنافسية استراتيجية، وتكامل القنوات الرقمية لتنظيم المبيعات وتحسين تجربة العميل، وبناء علامة تجارية قوية في سوق رقمي تنافسي، واستراتيجيات التسويق الرقمي المبني على تحليل البيانات، وكيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين التسويق وخدمة العملاء، وإدارة التحديات والمخاطر لضمان استدامة النمو.

كما اوصت الورشة بالاستفادة من المزايا التقنية التي توفرها منصتا سناب شات وتيك توك، وضرورة صناعة محتوى جذاب لزيادة المبيعات والحضور المستمر على المنصات، وبناء هرم تسويقي واضح لتحقيق الأهداف وفهم طبيعة كل منصة، إضافة الى فهم سلوك المستهلك لنجاح الإعلانات وزيادة التفاعل مع المحتوى، بالإضافة الى الاستفادة من الحوافز والبرامج التدريبية التي تقدمها المنصتان، والتركيز على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات لتعزيز جودة العمل، وتنويع المحتوى بما يتوافق مع العلامة التجارية ومواكبة متغيرات السوق.

يذكر أن تأثير منصة تيك توك في الانفاق الاستهلاكي بالمملكة بلغ 110 مليار ريال، وأن عدد مستخدمي سناب شات في المملكة نحو 26 مليون مستخدم، بينما يبلغ عدد مستخدمي تيك توك نحو 38 مليون مستخدم.





تأهيل المطورين العقاريين لاسترداد ضريبة القيمة المضافة



بحثت ورشة عمل "آلية تأهيل المطورين العقاريين لاسترداد الضريبة" التي نظّمتها الغرفة ممثلة باللجنة العقارية، وبالتعاون مع شركة ياسر الطالع، أبرز الجوانب النظامية والعملية المتعلقة باسترداد ضريبة القيمة المضافة للمطورين العقاريين، إضافة إلى التحديات التي تواجه الشركات في هذا المجال.

وتطرق محاور الورشة لعدد من الموضوعات تتعلق بالتحديات التي تواجه الشركات في تطبيق آليات الاسترداد، والإطار النظامي لاسترداد ضريبة القيمة المضافة، وشروط تأهيل المطور العقاري ومتطلبات التسجيل.

كما استعرضت الورشة المتطلبات الضريبية وآلية معالجة ضريبة المدخلات، والأخطاء التي تؤدي إلى رفض الطلبات، وطريقة تقديم طلب الاسترداد وإجراءاته، وإدارة المخاطر الضريبية والامتثال.

آلية الاستفادة من مبادرة "استرداد"

أكدت ورشة عمل التعريف بمبادرة إعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة "استرداد"، التي نظمتها غرفة الرياض بالتعاون مع "منشآت" على أهمية المبادرة ودورها في تحفيز نمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز استمراريتها وقدرتها التنافسية، بما يسهم في رفع كفاءة التشغيل واستمرارية الأنشطة الاقتصادية.

وتناولت محاور الورشة التعريف بالمبادرة وأهدافها لدعم المنشآت الناشئة، إضافة الى استعراض شروط الاستفادة من المبادرة والفئات المستهدفة وتوضيح الرسوم الحكومية التي يمكن استردادها، وشرح آلية التقديم والخطوات اللازمة للحصول على الاسترداد.

مناقشة آلية ترخيص الألعاب الترفيهية



خلال اجتماعها الدوري ناقشت لجنة السياحة والترفيه والفعاليات عددًا من الموضوعات التي تهم القطاع، بما في ذلك الاطلاع على تقرير أداء اللجنة لعام 2025م، إضافة إلى مناقشة آلية ترخيص الألعاب الترفيهية، واستعراض أهم مستجدات القطاع.

واستعرض الاجتماع خطة عمل ومشاريع اللجنة لعام 2026م كما تمت مناقشة آلية التراخيص للألعاب الترفيهية، وأوصى الاجتماع بتنظيم عدد من ورش العمل واللقاءات التوعوية، وبحث قضايا تراخيص الألعاب الترفيهية مع الجهات المختصة، كما تم اعتماد تقرير أعمال وإنجازات اللجنة لعام 2025م.

حصر تحديات وأولويات شركات القطاع الخاص بالرياض



ضمن جهودها لدعم القطاع الخاص بمنطقة الرياض، عقدت الغرفة ورشة عمل "حصر التحديات والأولويات وتطبيقاتها لنماذج مركز التميز والاستشراف الاقتصادي"، وذلك بهدف تعزيز جاهزيته وتمكينه من الاستفادة من التقنيات الحديثة، وفي مقدمتها نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي.

ويأتي تنظيم الورشة ضمن خطة طموحة وضعتها الغرفة لدعم نمو القطاع الخاص، وتحقيق رؤية اقتصاد مزدهر في الرياض يقوده القطاع الخاص، من خلال تمكين المنشآت من تبني التقنيات الحديثة وتطوير قدراتها المستقبلية.

وهدفت الورشة إلى رفع مستوى الوعي برؤية مركز التميز ومنهجية تفعيله، إضافة إلى استعراض القدرات المستهدفة من تأسيسه، بما يشمل دعم اتخاذ القرار، وتحسين كفاءة الأعمال، وتطوير حلول مبتكرة تعزز تنافسية منشآت القطاع الخاص في مدينة الرياض.

كما ركزت الورشة على التوافق حول الأولويات الرئيسية وأبرز التحديات التي تواجه الشركات في الرياض، إلى جانب تحديد وترتيب أولويات الاستخدام ذات الأثر العالي، والخصائص المطلوبة لنموذج سياسات الذكاء الاصطناعي التوليدي، بما يضمن مواءمته لاحتياجات السوق المحلي.

واستعرض المشاركون أيضا نتائج استبيان أعضاء الغرفة الذي تناول التحديات الرئيسة التي تواجه منشآت القطاع الخاص، بهدف صياغة تصور واضح لأولويات التطبيقات التابعة لمركز التميز، وتحديد المجالات الأكثر احتياجًا لحلول الذكاء الاصطناعي التوليدي.



المركز الوطني للنخيل والتمور
NATIONAL CENTRE FOR PALMS & DATES

رؤية مشتركة لتحسين جودة صادرات التمور

دعما لقطاع التمور وتعزيز قدراته التنافسية في الأسواق الدولية، نظّمت غرفة الرياض بالتعاون مع المركز الوطني للنخيل والتمور، ورشة عمل "التعريف بالإجراءات المُحدثة لتصدير التمور" وهدفت الورشة إلى تعريف المشاركين بآلية تصدير التمور عبر مراكز التصدير المعتمدة.

كما استعرضت خلال الورشة الإجراءات والاشتراطات المطبقة على الشحنات والخدمات المقدمة، بما يسهم في رفع مستوى الامتثال للأنظمة، والتعريف بآلية التصدير من خلال مراكز التصدير المعتمدة.

إضافة الى شرح الإجراءات المطبقة على شحنات التمور والخدمات الإضافية، وتمكين المصدّرين من مواكبة متطلبات الأنظمة الحديثة واستعراض رحلة المُصدر المُحدثة لتصدير التمور الخام، وسبل تحسين كفاءة وجودة صادرات التمور السعودية.



الصناعة والطـاقة تبـحث التعـــاون مع برنامج مصانع المســـــتقبل



مصانع المستقبل

ناقشت لجنة الصناعة والطاقة بغرفة الرياض في اجتماعها الدوري برئاسة المهندس بدر الشـثري، سـبل التعاون مع برنامج مصانع المستقبل، وذلك بحضور أ. عبدالله الصفراني مديـر منح الثورة الصناعيـة الرابعة، والذي تحدث في الاجتماع عن أهداف البرنامج ومزايا الانضمـام والمنهجية المتبعة والمسـارات التحفيزية ورحلة المستثمر والتقنيات التي يدعمها وأدلة التقديم على البرنامج والحافز.

وتضمنت بنود الاجتماع مناقشة آلية التعاون مع برنامج مصانع المستقبل، والتعرف على مبادرة "صوت الصناعيين"، إضافة الى بحث تحديات المنافسة غير العادلة في السوق، واستعراض تقرير ورشة عمل برنامج استدامة النفط.

وتمت التوصية بتنظيم ورشة عمل مشتركة عن برنامج مصانع المسـتقبل، وبحث سبل تعزيز التعاون مع برنامج استدامة النفط.

غرفة الرياض تحصل على شهـــادة إدارة المعـــــرفة

ISO 30401



تواصـل غرفة الريـاض جهودها في تعزيز التميز المؤسســي وتطوير كفاءة منظومـة العمل عبر الالتزام بتطبيق المعاييـر الدولية المعتمدة، وفي هذا الإطار، نجحت الغرفة في الحصول على شهادة جديدة في مجال إدارة المعرفة، إلى جانب تجديد شـهادات سابقة في إدارة الجودة وإدارة شكاوى العملاء، في خطوة تعكس توجهها الثابت نحو الابتكار والجودة والتحسين المستمر.

حيث حصلت الغرفة على شهادة "ISO 30401" الخاصة بنظام إدارة المعرفة، وهو معيار دولي يهدف إلى تمكين المنشآت من إدارة وتوثيق وتبادل المعرفة المؤسسية بكفاءة، بما يدعم تعزيز الأداء المؤسسي، ويحفّز الابتكار، ويضمن استدامة التميز.

كما جددت الغرفة حصولها على شهادتي "" ISO 9001 لنظام إدارة الجودة و"" ISO 10002 لإدارة شكاوى العملاء، وذلك بعد اجتيازها إجراءات المراجعة والتدقيق بنجاح، في تأكيدٍ على التزامها المستمر بتطبيق أفضل الممارسات العالمية في تطوير منظومة العمل ورفع كفاءة العمليات.

وتعكس هذه الإنجازات حرص الغرفة على ترسـيخ ثقافة الجودة، وتحسين تجربة المستفيدين، وضمان معالجة الشكاوى والملاحظات بكفاءة وشفافية، إلى جانب تعزيز منهجية التحسـين المسـتمر، بما يسـهم فـي تحقيق التميز المؤسسي وتعزيز الثقة في خدماتها لقطاع الأعمال.



بحث تعزيز المكنات الصناعية ومبادرات دعم المستثمرين

عقدت غرفة الرياض ممثلة بلجنة الصناعة والطاقة برئاسة م. بدر الشثري لقاءً مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية ممثلةً بسعادة الدكتور أحمد الزواوي وكيل الوزارة المساعد، وناقش اللقاء المكنات الصناعية المحدثة التي تقدمها الوزارة وتسليط الضوء على دورها المحوري في دعم المشاريع الصناعية وتمكين المستثمرين بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتناول اللقاء عدد من الموضوعات منها استعراض دليل المكنات الصناعية والخدمات لتعزيز نمو القطاع الصناعي، والتعرف على المبادرات المطروحة عبر مساري "منصة صناعي" و"الشركات الاستشارية"، إضافة الى مناقشة آليات التمويل والتحديات التي تواجه القطاع والاستفادة من الفرص الاستثمارية.

كما تم بحث موضوع اعادة النظر في طول فترة متابعة المصانع وتقييم جاهزيتها للإنتاج، وتنظيم ورش عمل مشتركة للتعريف بالمبادرات والمحفزات الصناعية التي تقدمها الوزارة، وأيضا تفعيل سبل التعاون مع الوزارة لتبادل المعلومات من خلال عقد اللقاءات الدورية المشتركة.

ورشة عمل تناقش لائحة نشاط النقل التعليمي

TGA
الهيئة العامة للنقل
Transport General Authority

استعرضت الهيئة العامة للنقل خلال ورشة عمل نظمتها غرفة الرياض ممثلة بلجنة القطاع اللوجستي اللائحة التنفيذية لنشاط النقل التعليمي، مؤكدة أن الهدف الرئيس للائحة هو تنظيم خدمات نقل الطلاب والطالبات في جميع المراحل التعليمية، ورفع جودة الخدمة، وتشجيع الاستثمار في القطاع بما يتوافق مع متطلبات السلامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال الورشة، قدمت الهيئة شرحًا تفصيليًا لبنود اللائحة، شمل الإطار النظامي لممارسة النشاط واشتراطات الحصول على الترخيص وضوابط التشغيل ومتطلبات السلامة، إضافة إلى أبرز المخالفات والعقوبات المرتبطة بالنشاط، وأوضحت الهيئة أن ممارسة نشاط النقل التعليمي تُعد محظورة دون الحصول على ترخيص رسمي، مؤكدة أن ممارسة النشاط لا تتم إلا بعد إصدار الترخيص.

كما بيّنت الهيئة أن شروط الحصول على ترخيص النقل التعليمي تتضمن عددًا من المتطلبات، من أبرزها وجود سجل تجاري للمنشأة يتضمن النشاط النقل التعليمي، وتوفير خمس حافلات كحد أدنى ومطابقة للاشتراطات والمواصفات الفنية ومتطلبات السلامة.

وتضمن العرض كذلك توضيح ضوابط تجديد الترخيص لممارسة النشاط وحالات إلغائه، إضافة إلى اشتراطات الحصول على بطاقة التشغيل، والإجراءات المنظمة للهوية الخارجية للحافلات العاملة في نشاط النقل التعليمي ومنها ألا يتجاوز العمر التشغيلي للحافلة "12" عاما من تاريخ الصنع، إضافة الى التزامات السائق، ومتطلبات التجهيزات والسلامة داخل الحافلات.

واختتمت الهيئة عرضها باستعراض أبرز المخالفات، ومن بينها ممارسة النشاط دون ترخيص، وتشغيل مركبة دون بطاقة تشغيل، أو قيادتها بدون بطاقة سائق مهني، أو تشغيل حافلات لا تتوافق مع الاشتراطات الفنية المعتمدة.



احتفالا باليوم العالمي للملكية الفكرية

غرفة الرياض وجامعة الملك سعود تنظمان ورشة إدارة واستثمار أصول الملكية الفكرية



نظمت غرفة الرياض ممثلة في الإدارة التنفيذية للشؤون القانونية والالتزام بالتعاون مع جامعة الملك سعود ممثلة في معهد ريادة الأعمال، وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية، فعالية بعنوان " إدارة واستثمار أصول الملكية الفكرية"، وذلك وسط حضور واسع من المختصين والمهتمين بالابتكار ونقل التقنية، في تأكيد على الدور المتنامي للملكية الفكرية في دعم التوجه الاقتصادي للمملكة وتعزيز التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

وأكد المشاركون في الفعالية أن حماية الأصول الفكرية واستثمارها أصبحت من أهم الأدوات التي تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، مشيرين إلى أن تطوير منظومة الابتكار يتطلب الربط الفعّال بين الابتكار في الجامعات واحتياجات القطاع الخاص، مما يعزز قدرة المنشآت الوطنية على الابتكار وتطوير حلول تلبي متطلبات السوق.

واستعرضت الفعالية عدداً من المحاور الرئيسة، شملت آليات تسجيل الابتكارات وحمايتها، وأهمية الأنظمة الحديثة في رفع مستوى الثقة لدى المبتكرين والمستثمرين، إضافة إلى إبراز دور الملكية الفكرية في تعظيم الأثر الاقتصادي للابتكار من خلال تعزيز التواصل بين الجامعات والقطاع الخاص، بما يسهم في دعم الابتكارات الجامعية وتسريع نقل التقنية. كما تناولت الفعالية الحلول النظامية والتعاقدية لتعزيز الشركات القائمة على الابتكار، إلى جانب مناقشة حقوق البث الرياضي في ضوء نظام حقوق المؤلف الجديد، بوصفها أحد الجوانب الحديثة في منظومة الملكية الفكرية.

كما تطرقت النقاشات إلى التحديات التي تواجه منظومة الابتكار، مثل محدودية الوعي بأهمية حماية الملكية الفكرية، والحاجة إلى تطوير التشريعات الداعمة، وضرورة توفير منصات فعّالة لتسويق الابتكارات. وقدّم المشاركون عدداً من الحلول المقترحة، من بينها تعزيز برامج التدريب، وتوسيع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص، وتطوير آليات تقييم الأصول الفكرية بما يضمن استثمارها بالشكل الأمثل.

وشهدت الفعالية مناقشة عدة محاور حول دور مكتب نقل التقنية بمعهد ريادة الاعمال بالجامعة قدمها د. ثامر البهكلي، واحتياجات القطاع الخاص لبناء الثقة في الابتكارات الجامعية وتبنيها قدمها د. عبدالله العصيمي، إضافة الى الاليات الوطنية والدولية لحماية وتسجيل الابتكارات قدمها د. عثمان البجادي، وحقوق البث الرياضي في ضوء نظام حقوق المؤلف الجديد قدمتها د. نجلاء الحقيل، هذا بالإضافة الى جلسة حوارية بعنوان من الابتكار الى السوق – التحديات والحلول في ربط الجامعات بالقطاع الخاص بمشاركة عدد من المهتمين والمختصين.

ومن جهة أخرى أكد المشاركون في الفعالية أهمية التعاون بين غرفة الرياض وجامعة الملك سعود بوصفه نموذجاً للشراكة الفاعلة بين القطاعين الأكاديمي والاقتصادي، حيث يسهم هذا التعاون في تسريع نقل التقنية، وتمكين الباحثين من تحويل ابتكاراتهم إلى مشاريع اقتصادية ذات أثر ملموس. وأوضح المشاركون أن هذا التكامل بين المعرفة العلمية والخبرة السوقية يشكل رافعة مهمة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجالات الابتكار والصناعة والتقنية.





ورشة توعوية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



نظمت وزارة التجارة بالتعاون مع غرفة الرياض ممثلة باللجنة التجارية ورشة عمل توعوية متخصصة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، استهدفت العاملين في قطاع تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وذلك ضمن الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز الامتثال بالمتطلبات النظامية ذات الصلة.

وتأتي هذه الورشة ضمن سلسلة من البرامج التوعوية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين في القطاع، وتمكينهم من فهم أدوارهم النظامية، وتعزيز قدرتهم على الكشف المبكر عن المخاطر والتعامل معها وفق أفضل الممارسات المعتمدة، كما ركزت الورشة على التعريف بمفهوم جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبيان مخاطرها، إضافة إلى استعراض الأنماط والأساليب الشائعة المستخدمة في هذا النوع من الجرائم.

كما تناولت الورشة تحديد أخطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وشرح الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة للحد من تلك المخاطر، ومنها تطبيق مبدأ اعرف عميلك، وإجراءات العناية الواجبة، وتقييم المخاطر، ورصد المؤشرات التحذيرية للعمليات المشبوهة.

وشدد المختصون خلال الورشة على أن الامتثال للأنظمة والتعليمات ليس خياراً، بل مسؤولية مشتركة تسهم في تعزيز النزاهة والشفافية، وحماية الاقتصاد الوطني، والحد من استغلال الأنشطة التجارية في تمويل الجرائم أو الأنشطة غير المشروعة.





غرفة الرياض تعقد جمعيتها العمومية

العبيكـان: تمكين قطاع الأعمال في صدارة أولويات الغرفة

عقدت غرفة الرياض اجتماع الجمعية العمومية لعام 2025م، برئاسة رئيس مجلس الإدارة، المهندس عبدالله بن عبدالرحمن العيبان، وبحضور أعضاء الجمعية، حيث جرى اسـتعراض أبرز منجزات الغرفة خلال العام الماضي إلى جانب مناقشة التوجهات والمبادرات الاستراتيجية الداعمة لقطاع الأعمال.

واسـتهل رئيـس مجلـس الإدارة الاجتماع بكلمـة أكد فيها أن الغرفة تواصل ترسـيخ دورهـا كممكـن رئيسـي لقطـاع الأعمال وشريك فاعل في صناعة القرار الاقتصادي، موضحا أن العام الماضي شهد إطلاق حزمة من المبادرات الاستراتيجية من أبرزها مركز التميز والاستشراف الاقتصادي الذي يعمل كعقل مفكر لدعم صناعة القرار، ومكتب إدارة البيانـات الذي يعمـل على بنـاء منظومة متكاملـة تعتمد على اسـتنطاق البيانات، إضافة إلى مكتـب التمكين والدعم الذي يقـود معالجة تحديات قطـاع الأعمال عبر شراكات مع الجهات الحكومية.

وأشار إلى أن الغرفة واصلت تطوير بنيتها التقنية وإطلاق مشـاريع رقميـة متقدمة، من بينهـا بوابة "أعمال" ومنصـات البيانات والتكامل التقني، بما يعزز كفاءة الخدمات ويرتقي بتجربة المشتركين، وبين أن اللجان القطاعية للغرفة أسهمت في تمثيل قطاع الأعمـال من خلال اقتراح الأنظمة وصياغة المرئيات والتوصيـات، وتنظيم العديد من الفعاليات واللقاءات النوعية، بما يعزز تأثير القطاع الخاص في السياسات الاقتصادية.

وأكد رئيس مجلس الإدارة في ختام الاجتماع أن ما تحقق يأتي بدعم القيادة الرشيدة – حفظها الله – وتكامل الجهود بين مختلف الجهات، مشددًا على استمرار الغرفة في أداء دورها كشريك استراتيجي ومحرك للتنمية الاقتصادية، بما يسـهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتمكين قطاع الأعمال من أداء دوره بكفاءة أعلى.







الديوانية التجارية تستضيف رئيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- أكثر من 35 مليار ريال حجم التمويل عبر البنك
- 6 آلاف منشأة مستفيدة و 50 شريكا تمويليا

SME Bank
بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises Bank

استضافت "الديوانية التجارية" في نسختها الأولى، التي أطلقتها غرفة الرياض ممثلة باللجنة التجارية، الرئيس التنفيذي لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة أ. إبراهيم بن حمد الراشد، حيث تحدث عن استراتيجية البنك ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وما يوفره من حلول لمعالجة التحديات التي تواجه هذه المنشآت عبر بوابة التمويل، كما استعرض جانباً من مبادرات البنك منذ تأسيسه وخططه التطويرية لتسهيل إجراءات الحصول على التمويل، وجرى اللقاء بحضور أ. تركي العجلان، عضو مجلس الادارة رئيس اللجنة التجارية ، وعدد من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمهتمين.

وأكد الراشد أن تأسيس البنك يعكس حرص القيادة الرشيدة على تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته، بهدف رفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.



وأضاف أن البنك يواصل دوره في تمكين هذه المنشآت عبر "بوابة التمويل" التي أُطلقت لتكون منصة رقمية تجمع المنشآت بالجهات التمويلية، بما يمكّنها من الوصول إلى الحلول التمويلية المناسبة وتعزيز فرص النمو والتوسع.

وأوضح أن البوابة تهدف إلى تقديم خيارات تمويلية متعددة عبر منصة موحدة تجمع أصحاب المنشآت بالجهات التمويلية، حيث تتيح لهم الاطلاع على مختلف العروض التمويلية واختيار الحلول المناسبة. وبيّن أن القيمة الإجمالية للمبالغ المموّلة عبر البوابة تجاوزت 35 مليار ريال منذ تأسيسها، فيما بلغ عدد المنشآت المستفيدة أكثر من 6 آلاف منشأة، مشيرًا إلى أن البوابة ترتبط بنحو 50 شريكا تمويليا.

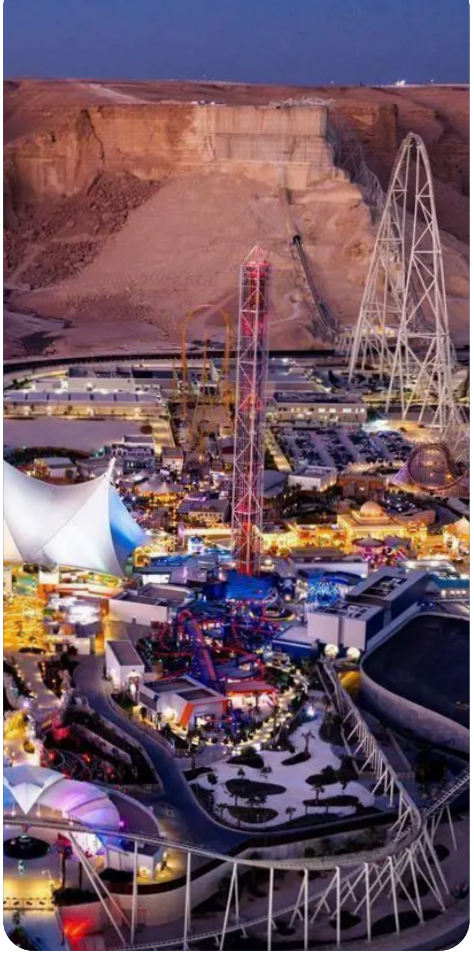
وبيّن الرئيس التنفيذي للبنك أن استراتيجية



البنك تعتمد على ثلاث ركائز رئيسية، تتمثل في: زيادة حجم التمويل ، ومعالجة تحديات البنوك والمنشآت فيما يتعلق بالبيانات والبنية التحتية، وضمان استدامة البرامج المالية لتحقيق الأهداف المرسومة لرفع مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلـي الإجمالي، كما أوضح أن منظومة التمويل في البنك تشمل توفير التمويل غير المباشر عبر الجهات الممولة من خلال المحافظ المالية وفق شروط تضمن سلاسة التمويل، إضافة إلى برنامج "كفالة" لمعالجة مشكلة الضمانات، وكذلك شركة الاستثمار الجريء .

من جانبه، أوضح الأستاذ تركي العجلان أن إطلاق منصة "الديوانية التجارية" يستهدف تعزيز الحوار والتواصل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المشتركة، إلى جانب رصد التحديات التي تواجه القطاع التجاري وإيجاد الحلول لها في جو من النقاش البنّاء مع الجهات ذات العلاقة، مشيرا الى أن المنصة تهدف ايضا إلى توعية المنشآت بالمبادرات الحكومية الداعمة للقطاع، والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات.





السياحة والترفيه ترصد تحديات الأنشطة السياحية وآليات التطوير

عقدت لجنة السياحة والترفيه والفعاليات اجتماعها الدوري برئاسة أ. فالح الفالح، حيث ناقشت خلاله أبرز التحديات التي يواجها القطاع في الوضع الراهن، إضافة إلى بحث آليات تطوير العمل وتعزيز دور اللجنة في دعم القطاع السياحي بمختلف أنشطته.

وتضمنت بنود الاجتماع، مناقشة التحديات التي تواجها منشآت القطاع السياحي المختلفة، واجراء استطلاع لحصر التحديات وتصنيفها وفقا لأنشطة القطاع، وأوصى الاجتماع بأهمية التعاون مع الجهات المختصة لمعالجة تحديات القطاع الراهنة، واطلاق مبادرة جغرافي مدينة الرياض لتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص، وإعداد مقترح لتنفيذ حملة تسويقية للترويج للسياحة الداخلية بالتعاون مع الهيئة السعودية للسياحة.

إضافة الى التواصل مع الجهات ذات العلاقة للنظر في تأجيل أو إعفاءات الرسوم على القطاع، وتوجيه فرق اللجنة بالمشاركة في رصد التحديات والحلول المقترحة لها، ويذكر أن من ابرز التحديات التي استعرضت في الاجتماع وتواجه أنشطة القطاع السياحي تشمل تأخر صرف المستحقات المالية، وارتفاع أسعار بعض المواد، إضافة الى زيادة تكاليف الشحن والتخليص الجمركي، وتصاعد تكاليف الرسوم.



الغرفة تستضيف المعرض السعودي الخليجي للاختراعات

استضافت الغرفة المعرض السعودي الخليجي للاختراعات، الذي تنظمه جمعية التخطيط والابتكار الاجتماعي بالتعاون مع الغرفة ممثلةً بلجنة تقنية المعلومات والاتصالات، حيث شهد المعرض استعراض نحو (70) مشروعاً ابتكارياً.

كما يهدف المعرض إلى تعزيز ثقافة الابتكار الاجتماعي وتطوير منهجياته، عبر تقديم برامج تسهم في بناء القدرات وتمكين المشاريع، ودعم وتمكين المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتقديم الاستشارات للمبتكرين لتطوير أعمالهم مستقبلًا، وإتاحة الفرصة لرواد الأعمال للالتقاء بالمستثمرين، إضافة الى تسليط الضوء على المشاريع النوعية للمبتكرين.

المعرض السعودي الخليجي للاختراعات
SAUDI GULF INVENTIONS EXPO

لقاء يناقش الأفكار الاستثمارية



نظّمت الغرفة بالتعاون مع شركة مشورة بارتنرز لقاء الفرص الاستثمارية 2026م، وتناول اللقاء الذي قدّمه مستشـار الأعمال خالد محمد الحسين عددًا من المحاور التي ركزت على مصادر الأفكار الاستثمارية ونماذج لفرص اقتصادية متنوعة، وذلك بحضور رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويذكر أن اللقاء يستهدف تعزيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة، وتمكين المستثمرين من الوصول للفرص الجديدة، واستعراض الفـرص الواعدة في عدة قطاعات، بجانب تبنّي نهج الابتكار والبحث وفقًا لاحتياجات السـوق، إضافـة الى التعريف بالأسـاليب الحديثة لتوليد الأفكار الاستثمارية.

وتناولت محاور اللقاء الموضوعات التالية آلية تصنيف الفرص الاستثمارية وفقًا لمستوى الابتكار، معايير ومصادر الأفكار الاستثمارية النموذجية، وكيفية الاسـتفادة من فرص الاسـتثمار بنظـام الفرنشـايز، إضافة الى طريقة اكتشاف رواد الأعمال للفرص الجديدة.

التعريف بمنصة مزايا

منشآت monsha'at | مزايا



في إطار دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسـية، نظّمت الغرفة بالتعاون مع "منشآت" ورشة عمل للتعريف بالخدمـات التي تقدمها عبر منصة "مزايا" بأسعار مخفضة، وذلك بهدف تمكين المنشآت ورفع كفاءتها التشغيلية والمالية بما يضمن نموها واستقرارها ونجاح أعمالها.

يذكـر أن المنصـة تهـدف الـى تخفيـض تكاليف التشغيل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تحسين أداء المنشآت وزيادة قدرتها التنافسية، وتوفير خدمات متنوعة بأسعار مخفضة لتعزيز الأداء المالي للمنشآت، بجانب تسهيل الحصول على خدمات القطاع الخاص بجودة أعلى عبر المنصة.

منتـدى الريـاض الاقتـصادي يعقد حلقات نقاش دراسات الدورة (12)



في إطار استعداداته لانعقاد دورته الثانية عشرة، عقد منتدى الرياض الاقتصادي خلال الفتـرة الماضيـة عددا من حلقـات النقاش المتخصصة لمناقشة الدراسات المطروحة علـى جدول أعمال المنتدى، وذلك تمهيدا لعرض نتائجها وتوصياتها خلال أعمال الدورة المقبلة التي ستنعقد في شهر أكتوبر القادم في مدينة الرياض، برعاية كريمة من خادم الحرمين الشـريفين الملك سـلمان بن عبد العزيز – حفظه الله.

وشهدت حلقات النقاش التي اختتمت مؤخرا حضـور الدكتور عبد العزيـز العنقري رئيس مجلس أمناء المنتدى، إلى جانب نخبة من الأكاديميين والباحثين والمهتمين بالشـأن الاقتصادي والتنموي، حيث جرى حوار موسع حول المنهجيات العلمية والنتائج المتوقعة لكل دراسة، ومدى انسجامها مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتناولت الدراسة الأولى "تأثير الازدحام المروري في المدن الكبرى بالمملكة: الأسباب والحلول"، حيث ناقشت التحديات المرورية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وقدمت عددًا من المقترحات العملية للحد من آثارها السلبية، أما الدراسة الثانية فجاءت تحت عنوان "قياس أثر التشريعات والسياسات العامة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة"، وركزت على كفاءة الأطر التنظيمية ودورها في دعم النمو المتوازن.

في حين استعرضت الدراسة الثالثة "تعظيم العوائد الاقتصادية من استضافة المملكة لفعاليات إكسبو 2030 وكأس العالم 2034" الفرص الاستثمارية والاقتصادية المصاحبة لهذه الاستضافات العالمية، وانعكاسها على التنمية الحضرية وقطاع السياحة، والدراسة الرابعة بعنوان "استراتيجية توطين المعرفة والخبرات لدى الكوادر المحلية واثرها في أداء المنظمات السـعودية"، التي ناقشت التحديـات والفـرص المرتبطـة بالمهـارات الوطنية ورفع كفاءة رأس المال البشـري، والدراسة الخامسة "تعزيز استخدام تقنيات الزراعة الذكية من خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتقنيات المؤثرة الأخرى لتحقيق الامن المائي والغذائي في المملكة"

وتأتي هذه الحلقات في إطار تعزيز جودة المخرجات النهائية للمنتدى، بما يسهم في دعم صناعة القرار وتقديم توصيات واقعية تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.





غرفة الرياض
Riyadh Chamber

اعتـمد توقيـعك الكـترونيـاً



ضمن جهودنـا لتسـهيل الإجـراءات وتسـريع الخـدمات

أصبحت خدمة اعتـماد التوقيـع متـاحة الآن إلكـترونيـاً عبر بوابة أعمالي، دون الحاجة لزيارة فروع غرفة الرياض

- سهولة الوصول
- توفير الوقت
- أمان وموثوقية

مركـز الاتصـال الموحـد
920004565
RIYADHCHAMBER

الشريك الدائم | anb | berain بيرين

اتفاقية تعاون بين غرفتي الرياض والجوف



اتفقت غرفتا الرياض والجوف على التعاون المشترك لتحقيق التكامل بين الغرفتين بما يسهم في تطوير الخدمات المقدمة لقطاع الأعمال، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية، وبما يلبي احتياجات مشتركي الغرفتين، وذلك في إطار حرص الغرفتين على تعزيز الشراكات وتبادل الخبرات.

وفي هذا الإطار وقعت الغرفتان اتفاقية تعاون لتحقيق عدد من الأهداف المشتركة لخدمة منتسبي الغرفتين، حيث وقع الاتفاقية م. عبدالله العبيكان رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، و د. حمدان السمرين رئيس مجلس إدارة غرفة الجوف، وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود الغرفتين لدعم بيئة الأعمال وتعزيز التكامل بينها بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتنص الاتفاقية على التعاون وتبادل التجارب والخبرات والاستفادة من تجربة غرفة الرياض في النموذج التشغيلي وتقديم الأدوات المساعدة لغرفة الجوف في هذا الجانب، وكذلك التعاون في المجال الرقمي بما يتماشى مع التحول الرقمي الذي تشهده المملكة تحقيقًا لأهداف "رؤية السعودية 2030".

كما اتفق الطرفان على التعاون في المجال الإعلامي والإعلاني ودعم الاتصال المؤسسي بما يخدم الطرفين، وتشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية.

ابرام اتفاقية تعاون مع غرفة الخرج





أبرمت غرفتا الرياض والخرج اتفاقية تعاون تهدف إلى تعزيز أوجه التعاون المشترك، وتبادل الخبرات والتجارب بين الجانبين، بما يسهم في خدمة منتسبي الغرفتين وتحقيق الأهداف المشتركة.

ووقّع الاتفاقية كلٌّ من المهندس عبدالله العبيكان، رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، والمهندس عبدالعزيز بن ربيع الشريف، رئيس مجلس إدارة غرفة الخرج.

وشملت بنود الاتفاقية العمل المشترك لخدمة منتسبي الغرفتين، والاستفادة من التجارب التطويرية، وتبادل الخبرات في المجال الرقمي، إلى جانب التعاون في المجال الإعلامي، وتشكيل فريق عمل مشترك لتفعيل مجالات التعاون ومتابعة تنفيذها.

تعـــاون بـين الغــرفة ووزارة الاقتصاد في مجال بناء القدرات

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

بحضور معالي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط المهندس عمار نقادي، ورئيس مجلس إدارة غرفة الرياض المهنـدس عبدالله العبيكان وقّعت وزارة الاقتصـاد والتخطيط وغرفة الريـاض مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في التنمية الاقتصادية وبناء القدرات.

وشملت المذكرة تنفيذ ورش عمل وأنشطة تعاونية متخصصـة، وبرامج تدريبية نوعية لتطويـر القدرات المهنية والفنية والإدارية لمنسوبي الطرفين، وتبادل الدراسات والتقارير والخبرات والبيانات، إلى جانب أي مجال تعاون آخر يتفق عليه الطرفان لاحقاً، وذلك لتوحيد الجهود ورفع كفاءة العمل وتحقيق المصالح المشتركة تماشيًا مع رؤية السعودية 2030.

وقّع المذكرة من جانب الوزارة سعادة وكيل الوزارة للتخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي الدكتور فهد بن صالح الحميده، ومن جانب غرفة الرياض سعادة الأمين العام الأستاذ ناصر بن عثمان أبو حيمد.





توقيع مذكرة تفاهم لدعم قطاع النقل والخدمات اللوجستية



وقعت غرفة الرياض والجمعية التعاونية للنقل والخدمات اللوجستية، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون وتوحيد الجهود بين الجانبين لدعم قطاع النقل والخدمات اللوجستية، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، وتطوير المبادرات والبرامج التي تسهم في النهوض بالقطاع ورفع كفاءته بما يواكب مستهدفات التنمية الاقتصادية، وقع المذكرة معالي د. ساعد الحارثي رئيس مجلس إدارة الجمعية، و أ. ناصر أبو حيمد أمين عام الغرفة.

وتضمنت بنود الاتفاقية تعزيز التعاون المشترك لدعم وتطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وتنظيم البرامج والفعاليات وورش العمل المتعلقة بالخدمات اللوجستية، إضافة الى تبادل المعلومات والدراسات بما يحقق التكامل بين الخبرات المؤسسية.

كما نصت على دعم المبادرات والبرامج التدريبية والتأهيلية لرفع كفاءة القطاع، وتعزيز التوعية بأهمية النقل والخدمات اللوجستية ودورهما في التنمية الاقتصادية وتشكيل فريق عمل مشترك لمتابعة تنفيذ بنود المذكرة.

الغرفة توقع مذكرة تعاون مع مركز الدراسات والبحوث القانونية



وقّعت غرفة الرياض مذكرة تعاون مع مركز الدراسات والبحوث القانونية في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، وإثراء البيئة القانونية في المملكة وتطويرها، من خلال تبنّي جهود مشتركة تسهم في تطوير آليات إعداد البحوث والاستشارات، وتبادل الخبرات بما يحقق الرؤى المشتركة في المجال القانوني والتشريعي.

ووقّع المذكرة م. مشاري بن سعود آل عبدالعزيز مدير عام مركز الدراسات والبحوث القانونية، و أ. ناصر بن عثمان أبو حيمد الأمين العام لغرفة الرياض.

وتضمنت المذكرة عددًا من البنود، أبرزها تبادل الخبرات في مجال تدريب المشتغلين بالأعمال التشريعية وتأهيلهم، ومشاركة البحوث والدراسات والكتب والمطبوعات ذات الصلة بالأعمال التشريعية، إلى جانب تنظيم الزيارات الرسمية بين الوفود والخبراء المختصين في مختلف المجالات القانونية.

كما شملت المذكرة إقامة البرامج التدريبية ولقاءات العمل، وعقد الندوات والمؤتمرات القانونية، إضافةً إلى التعاون في نقل الخبرات المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية المرتبطة بإعداد التشريعات وصياغتها.

اتفاقية لتأهيل طالبات قسم التصميم والازياء



عززت اللجنة النسائية للتنمية المجتمعية بإمارة منطقة الرياض وغرفة الرياض وشركة الفاخرة للخياطة الرجالية علاقات الشراكة بينهم بتوقيع اتفاقية تستهدف تعزيز التعاون المشترك بينهم لرفع مستوى الأثر والعائد الاجتماعي والاقتصادي والتنموي في مجال التدريب والتوظيف في قطاع تصميم الأزياء وخياطة الملابس، بما يسهم في تمكين الكفاءات الوطنية ورفع مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة.

وقع الاتفاقية د. وفاء بنت حمد التويجري مستشار سمو أمير منطقة الرياض عضو مجلس إدارة اللجنة النسائية للتنمية المجتمعية بإمارة منطقة الرياض، و أ. ناصر بن عثمان أبو حيمد امين عام الغرفة و أ. مساعد بن حمد اليحيى مدير عام شركة الفاخرة.

تركّز الاتفاقية على تحقيق أثر اجتماعي واقتصادي ملموس من خلال تدريب وتوظيف "60" طالبة من خريجات قسم التصميم والازياء جامعة الأميرة نورة والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وتلتزم شركة الفاخرة بتقديم برنامج تدريبي متخصص، وتوفير فرص عمل للمستفيدات، إضافة إلى إعداد تقارير دورية حول سير خطة التدريب وما يتم بشأن توظيف الطالبات، تُرفع للجنة النسائية وغرفة الرياض.

كما تتضمن الاتفاقية مجموعة من البنود التي تنظّم أدوار الأطراف، حيث تتولى اللجنة النسائية اعتماد المستفيدات والإشراف على تنفيذ البرنامج ومتابعته، بينما تعمل غرفة الرياض على دعم جهود إنجاح المبادرة والتنسيق بين الجهات. كما تم تحديد ضباط اتصال من كل طرف لضمان متابعة دقيقة لمراحل التنفيذ وتقييم الإنجازات.

وتكتسب الاتفاقية اهميتها حيث إن هذه الشراكة تعكس رؤية مشتركة لتعزيز فرص التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، وتطوير مهاراتها في قطاع يشهد نموًا متسارعًا، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الوطنية ويدعم بناء كوادر مؤهلة قادرة على المنافسة في سوق العمل.



غرفة الرياض وجامعة الملك سعود توقّعان مذكرة تعاون لتعزيز الابتكار ونقل التقنية

وقّعت غرفة الرياض ممثلة في الإدارة التنفيذية للشؤون القانونية والالتزام وجامعة الملك سعود ممثلة في معهد ريادة الأعمال مذكرة تعاون تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات الابتكار ونقل التقنية لدعم التنمية الاقتصادية، كما اتفق الطرفان على توظيف قدراتهما لتسهيل ربط الجامعة بالقطاع الخاص من خلال تسهيل التواصل بين المبتكرين ورواد الأعمال والمستثمرين، ودعم فرص نقل التقنية من الجامعات إلى الشركات، مما يسهم في توفير فرص للشراكات التجارية والاستثمار في حقوق الملكية الفكرية ويحقق أهدافهما المشتركة.

وقّع المذكرة أ. ناصر بن عثمان أبو حيمد أمين عام غرفة الرياض، وأ.د. يزيد بن عبدالملك آل الشيخ نائب رئيس جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي، وتضمنت بنود المذكرة إنشاء شراكة استراتيجية لتقديم محاضرات ولقاءات و ورش عمل لدعم التواصل مع المستثمرين، ونشر التوعية في مجال إدارة أصول الملكية الفكرية لدى الشركات الناشئة ورواد الأعمال، وإعداد البرامج والجلسات العلمية والعملية للفعاليات المشتركة، ودعوة الجهات ذات العلاقة ومنشآت القطاع الخاص للمشاركة فيها والترويج لها عبر القنوات الرسمية للطرفين.

ونصّت المذكرة على الاستفادة من مخرجات الإنتاج العلمي بالجامعة بما يخدم أعمال غرفة الرياض والغرف التجارية، وتطوير برامج متخصصة عن نقل التقنية وتطبيقاتها، وعرض تجارب القطاع الخاص في استغلال حقوق الملكية الفكرية المملوكة للجامعة، إضافة إلى تقديم الخبرات الأكاديمية في الابتكار والملكية الفكرية ونقل التقنية، ونماذج تقنية ذات فرص استثمارية محتملة.

كما أكدت المذكرة على تمكين التواصل بين الجامعة والقطاع الخاص عبر قواعد المعلومات المتاحة لدى الغرفة ومن خلالها، ودعم تصميم مبادرات مرتبطة بنقل التقنية، واتفق الطرفان على تقديم تقارير دورية حول احتياجات السوق والفرص الاستثمارية والتجارية، وتشكيل لجنة تنفيذية مشتركة لمتابعة تنفيذ المذكرة.







تعاون بين الغرفة وبنك التنمية لتمويل المشاريع

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK

دعما لقطاع المنشآت الصغيرة والناشئة، أبرمت غرفة الرياض وبنك التنمية الاجتماعية اتفاقية تعاون تهدف إلى دعم وتمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة، لتعزيز منظومة ريادة الأعمال في المملكة، وذلك من خلال تقديم حلول تمويلية وغير تمويلية، بما يسهم في تمكين رواد الأعمال ورفع كفاءة واستدامة مشاريعهم، وتحقيق التكامل بين الجهتين لخدمة القطاع الخاص ودعم الاقتصاد الوطني.

وتشمل أهداف الاتفاقية رعاية وتمويل مشاريع قطاع المنشآت الصغيرة والناشئة، وتقديم الاستشارات والتدريب والتأهيل والدعم التسويقي، التعاون المشترك لتطوير مشاريع تجارية مجدية فنيًا واقتصاديًا، إضافة إلى توفير حلول مالية وغير مالية متكاملة للمشاريع الصغيرة والناشئة، وتعزيز الشراكة بين الجهات الداعمة لريادة الأعمال وخدمة القطاع الخاص، والسعي لرفع كفاءة واستدامة المشاريع الممولة من خلال المتابعة والتأهيل والدعم المستمر.





استكشاف الفرص الاستثمارية بالتجمعات القطاعية





أطلقت هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة حملة جديدة تهدف إلى إبراز التجمعات القطاعية الإستراتيجية في المناطق الاقتصادية الخاصة بالمملكة، داعية المستثمرين حول العالم إلى استكشاف الفرص الاستثمارية التي توفرها.

وتسهم هذه التجمعات في جذب الاستثمارات النوعية وتنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، وتوفير فرص عمل مستدامة في القطاعات الواعدة.

وسارعت كبرى الشركات العالمية، مثل "لوسيد موتورز" و"هيونداي"، إلى توسيع حضورها في المملكة، مستفيدةً من الأثر الناتج عن التجمعات القطاعية، الذي يتيح لها الوصول إلى سلاسل إمداد متكاملة، وكفاءات بشرية مؤهلة، إلى جانب مزايا تعزز كفاءة العمليات التشغيلية.

وتسلط الحملة الضوء على أربعة تجمعات رئيسية وهي: المنطقة الاقتصادية الخاصة بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية تجمع قطاع صناعة السيارات في مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات، الذي يضم نخبة من المستثمرين البارزين، وتتميز المنطقة ببنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية متكاملة، فضلاً عن قربها من ميناء الملك عبدالله، ما يعزز قدرات تصنيع السيارات بما في ذلك السيارات الكهربائية، كما تمكن المنطقة تجمع قطاع النقل والخدمات اللوجستية من خلال حلول نقل متعددة وسلاسل إمداد متقدمة.

وتمثل التجمع الثاني في المنطقة الاقتصادية الخاصة بجازان وتجمع قطاع صناعة الأغذية والأعمال التجارية الزراعية، مستفيدةً من الموارد الطبيعية التي تتميز بها المنطقة ومن موقعها الاستراتيجي على ساحل البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب، أحد أهم الممرات البحرية للتجارة الدولية، الذي يسهل عمليات التصدير ويعزز الوصول إلى الأسواق العالمية.

فيما يقع التجمع الثالث في الصناعات البحرية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة برأس الخير، ويأتي ضمن مجمع الملك سلمان العالمي للصناعات والخدمات البحرية الذي يضم أكبر حوض لبناء وإصلاح السفن والحفارات البحرية، وتتكامل هذه الميزة مع البنية التحتية المتقدمة للمنطقة الاقتصادية الخاصة، فضلًا عن موقعها الإستراتيجي بالقرب من مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية العالمية، ما يمنحها جاذبية وميزة تنافسية لاستقطاب الاستثمارات الإستراتيجية في قطاع الصناعات البحرية.

وتحتضن المنطقة الاقتصادية الخاصة للحوسبة السحابية والمعلوماتية التجمع الرابع المتخصص في قطاع الحوسبة السحابية، ويحظى ببنية تحتية رقمية متطورة، وإجراءات تأسيس ميسرة، وأسعار طاقة تنافسية تجذب شركات التقنية العالمية.

وقال الأمين العام للهيئة نبيل خوجة: "نضع نصب أعيننا توفير البيئة الملائمة لتنمية القطاعات الواعدة واستدامتها، بجانب دعم التجمعات الصناعية المتنوعة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة بالمملكة، مما يضاعف فرص النمو ويسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود تماشيًا مع رؤية المملكة 2030".



غرفة الرياض
Riyadh Chamber

خدمات مركز البحوث والمعلومات



- اعداد وتنفيذ الدراسات والبحوث الاقتصادية
- اعداد وتنفيذ مؤشرات اقتصادية
- اعداد وتنفيذ أوراق عمل
- اعداد وتنفيذ تقارير اقتصادية
- اعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي وتحليل نتائجها
- اعداد نشرة معلوماتية ربعية
- تقديم إحصائيات حول قطاع الاعمال والأنشطة التجارية.
- ارشاد المستفيدين بالإجراءات المطلوبة للمنشآت والأنظمة ذات العلاقة بقطاع الاعمال.

اعرف أكثر: 920004565 | chamber.sa

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER

الشريك الدائم | anb | berain بيرين



البلديات والإسكان طرح أكثر من 21 ألف فرصة استثمارية وعقود تجاوزت 12.6

وزارة البلديات والإسكان
Ministry of Municipalities and Housing

طرحت وزارة البلديات والإسكان أكثر من 21 ألف فرصة استثمارية عبر بوابة الاستثمار في المدن السعودية "فرص" خلال عام 2025، إلى جانب توقيع عقود استثمارية تجاوزت قيمتها الإجمالية 12.6 مليار ريال، وذلك ضمن منظومة الاستثمار المعتمدة في القطاع البلدي.

وأوضحت الوزارة أن الفرص المطروحة شملت مجالات متعددة، من بينها تطوير الأصول البلدية والمرافق الخدمية، وذلك وفق الأطر التنظيمية المعتمدة، وبما يتيح للقطاع الخاص الاطلاع على الفرص الاستثمارية والتقدم لها ضمن إجراءات واضحة، مبينة أن العقود الاستثمارية الموقعة عبر البوابة جاءت ضمن أعمال طرح الفرص واستكمال إجراءات التعاقد، بما يسهم في تفعيل الاستفادة من الأصول، وتنظيم العلاقة التعاقدية مع المستثمرين.

وفي هذا السياق، أشارت الوزارة إلى أنه جرى توقيع أكثر من 185 عقدًا استثماريًا للحدائق البلدية، وذلك في إطار التوسع في استثمار الحدائق العامة، وتطوير مرافقها وخدماتها، ورفع كفاءة تشغيلها وصيانتها، بما يدعم تحسين تجربة الزوار، والمحافظة على استدامة المرافق، دون الإخلال بطبيعتها كمساحات عامة مفتوحة.

وأفادت أن بوابة "فرص" تُستخدم كإحدى أدوات تنظيم الاستثمار في القطاع البلدي، من خلال توحيد إجراءات الطرح، ورفع مستوى الشفافية، وتنظيم دورة الاستثمار، بما يدعم كفاءة إدارة الأصول البلدية، مشيرة إلى أنها تعمل على التطوير المستمر للبوابة ضمن مسار التحول المؤسسي والرقمي؛ بهدف تسهيل الوصول إلى الفرص الاستثمارية، وتنظيم إجراءات الطرح والتعاقد، وفق الأنظمة المعمول بها.

وأكدت الوزارة أن ما تحقق عبر بوابة "فرص" يأتي ضمن مهامها التنظيمية للاستثمار في القطاع البلدي، وبما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة بتنظيم المدن وتعزيز الاستدامة للقطاع.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

قناة واتساب الغرفة



كـــن علـــى اطـــلاع

- المعـــــــارض
- الوفـود الدوليـة
- محـــاضـــــرات
- دورات تدريـبية
- فرص التوظيف
- تقارير ودراسات

مركـــز الاتصـــال الموحـــد
920004565
RIYADHCHAMBER



وفد أوزبكي يبحث تعزيز الشراكة التجارية مع الرياض

استقبلت غرفة الرياض وفدٌ تجاري من جمهورية أوزبكستان، برئاسة معالي محافظ طشقند الدكتور ظاير ميرضاييف، وكان في استقبال الوفد رئيس مجلس الإدارة المهندس عبدالله العبيكان، ورئيس مجلس الأعمال السعودي الأوزبكي محمد أبونيان، وعدد من رجال وسيدات الأعمال.

وشهدت الزيارة عقد لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال في البلدين، جرى خلالها بحث مجالات التعاون التجاري والاستثماري، واستعراض الفرص المتاحة في اقتصاد المملكة وجمهورية أوزبكستان، وسبل الاستفادة منها، والامتيازات التي تمنحها الدولتين لجذب الاستثمارات.

وأكد معالي محافظ طشقند دعم بلاده ورغبتها في جذب الاستثمارات السعودية، مشيرًا إلى توفر فرص واعدة في قطاعات السياحة والطاقة والتعدين وصناعة الأدوية والزراعة، مشيدًا بعمق العلاقات بين البلدين، وبالنهضة التي تشهدها المملكة في ظل رؤية السعودية 2030، موضحًا أن الاقتصاد الأوزبكي يشهد تطورا في مختلف القطاعات حيث حقق نموا بنسبة 7%.

من جانبه، نوّه المهندس العبيكان بأهمية الزيارة في تعميق علاقات البلدين التجارية والاستثمارية، مؤكدًا وجود رغبة حقيقية لدى رجال الأعمال السعوديين للاستثمار في أوزبكستان، مشيرًا إلى أن غرفة الرياض تعتزم تنظيم زيارة لوفد من رجال الأعمال إلى أوزبكستان، إضافة إلى توقيع اتفاقية تعاون مع غرفة طشقند.

بدوره، عبّر أبونيان عن سعادته بهذه الزيارة، مؤكدًا أن حجم وتنوع الوفد الأوزبكي يعكس اهتمام الجانبين بتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وما تحظى به علاقات البلدين من اهتمام كبير من قيادتي البلدين الشقيقين، وتوقع أن تظهر نتائج الزيارة خلال العام المقبل، مشيرًا إلى تنامي الاستثمارات السعودية في أوزبكستان، كما أكد وجود رغبة في أن تكون المملكة في مقدمة الدول المستثمرة في أوزبكستان.

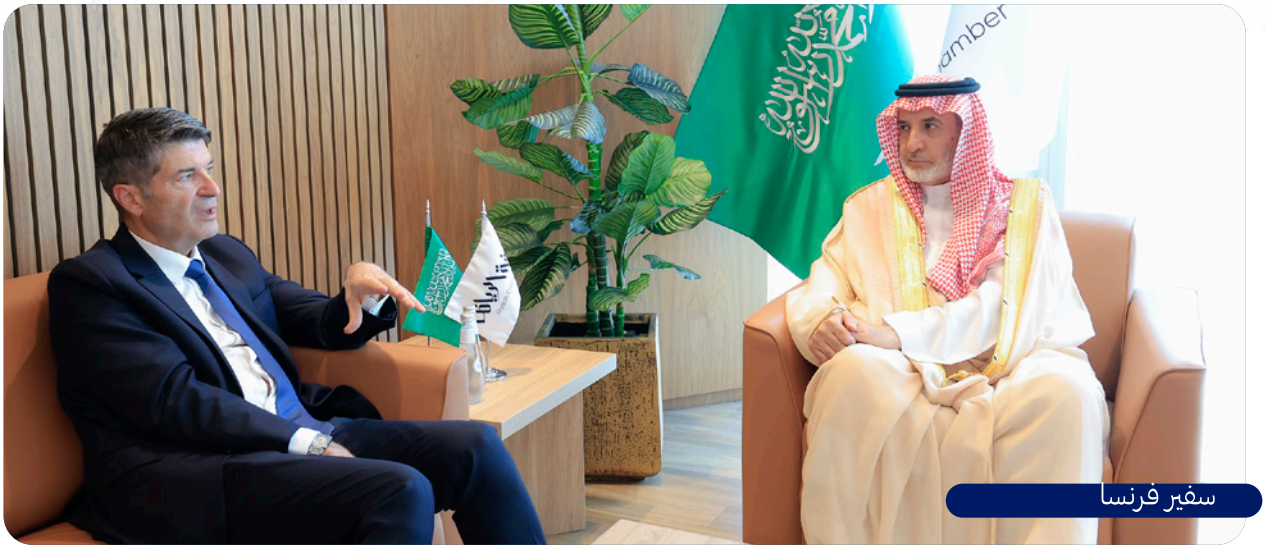




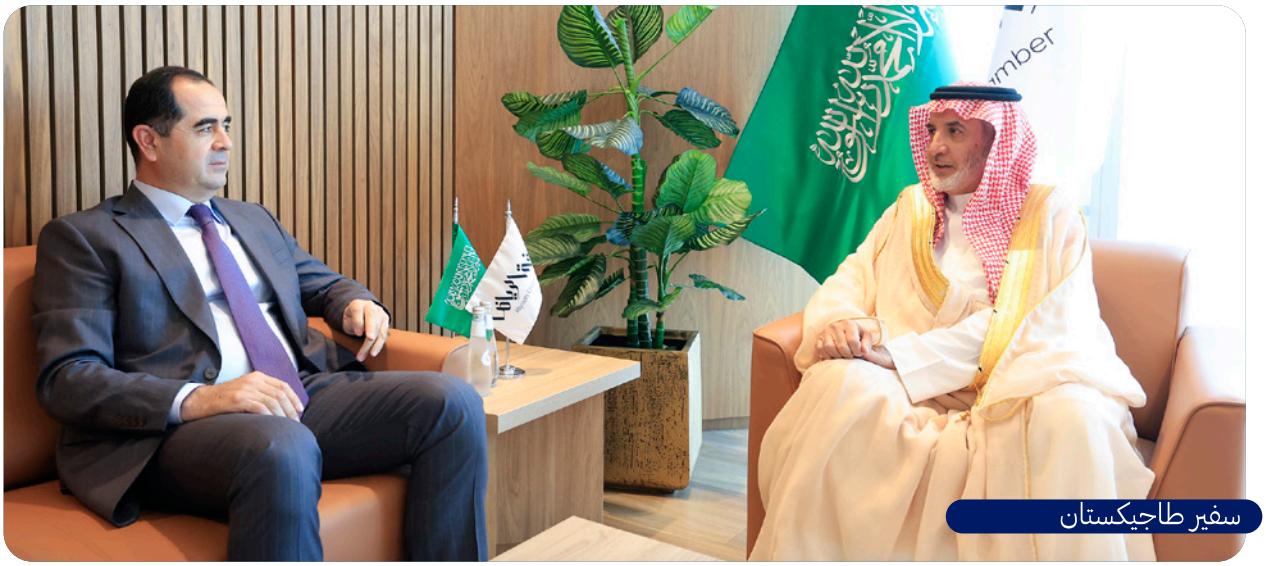
غرفة الرياض
العـــدد 713 مايـــو - أغســـطس 2026م



العبيكان يستقبل سفيري فرنســـا وطـاجيكـستان



سفير فرنسا



سفير طاجيكستان

استقبل رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض، المهندس عبدالله بن عبدالرحمن العبيكان، سفير جمهورية فرنسا لدى المملكة السيد باتريك ميزوناف، حيث جرى خلال اللقاء بحث سـبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين، واستعراض الفرص الاستثمارية المشـتركة، بما يسهم في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين ودعم الشراكات بين قطاعي الأعمال.

ومن جهة بحث رئيس مجلس الإدارة خلال استقباله سفير جمهورية طاجيكستان لدى المملكة السيد أكرم كريمي، وناقش اللقاء أوجه التعاون المشترك بين قطاعي الأعمال في البلدين، وسبل تعزيز التواصل بين أصحاب الأعمال، بما يدعم توسيع مجالات الشراكة التجارية والاستثمارية.

وتأتي هذه اللقاءات في إطار حرص غرفة الرياض على تعزيز علاقاتها الدولية، وفتح قنوات تواصل فعالة مع البعثات الدبلوماسية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، وتحفيز الاستثمارات، وتوسيع فرص الأعمال للقطاع الخاص.



بحث زيادة التبادل التجاري مع جمهورية أنغولا

ناقش رئيس مجلس الإدارة م. عبدالله العبيكان مع معالي الدكتور روي ميغينس دي أوليفيرا وزير الصناعة والتجارة في جمهورية انغولا، خلال لقائه بمقر الغرفة وبحضور سفير أنغولا لدى المملكة د. فريدريكو كاردوسو، سبل تعزيز التعاون بين قطاعي الأعمال بالبلدين.

وأعرب الجانبان عن تطلعهما إلى أن تسهم الزيارة في فتح آفاق جديدة للتعاون، وتأسيس شراكات فاعلة تخدم المصالح المشتركة وتدعم التنمية المستدامة في البلدين.

ويذكر أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ نحو 176 مليون ريال حتى نوفمبر 2025م، كما ان أنغولا حققت نموا إيجابيا في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر مع المملكة والذي بلغ 5.6 مليون ريال بنهاية العام 2024م.





الخريف يستقبل سفير جمهورية موريشيوس



بحث أ. عبدالله الخريف النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة خلال لقائه سفير جمهورية موريشيوس لدى المملكة محمد رياض برويز هوليموت، علاقات التعاون بين قطاع الأعمال في البلدين، وسبل تطوير الشراكات التجارية في عدد من القطاعات الواعدة.

وناقش الجانبان الفرص الاستثمارية المتاحة، وتعزيز الروابط التجارية، حيث تم التأكيد على أهمية استمرار التواصل بين رجال الأعمال لفتح آفاق تعاون جديدة تخدم المصالح المشتركة.

العبيكان يبحث مع رئيس غرفة تجارة عمـــان تعزيـــز التعـــاون التجـــاري

غرفة تجارة عمّان
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE

أكد م. عبدالله العبيكان، رئيس مجلس الإدارة، خلال لقائه أ. خليل محمد الحاج توفيق، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة عمّان بمقر الغرفة، على أهمية تعزيز العلاقـات التجارية بين السعودية والأردن من خلال تشجيع التعاون بين منتسبي الغرفتين، بما يسهم في تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشـقيقين، وذلك بحضور سـفير المملكة الأردنية لدى الرياض د. هيثم أبو الفول.

كمـا ناقـش اللقاء سـبل تقويـة علاقات التعاون التجاري والاستثماري بين قطاعي الأعمال السعودي والأردني، والاستفادة من الفرص الواعدة في اقتصاد الدولتين. وأكد الجانبان أهمية العمل المشترك بين الغرفتين لمعالجـة التحديات التي تواجه المستثمرين، من خلال تبادل الزيارات وتنظيم اللقاءات المشتركة، بما يسهم في تقوية الروابط التجارية والاستثمارية.

وأوضـح العبيـكان أن اللقاء يجسـد عمق العلاقات الأخويـة والتاريخية التي تجمع المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية، وما تشهده من تعاون متنام في مختلف المجالات، وفي مقدمتها المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مؤكدا أن الشراكات الاقتصادية تمثل ركيزة أساسية في دعم التنمية المستدامة وفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.

ومن جانبه، أكد أ. خليل أن علاقات البلدين هي علاقات أخوة قبـل أن تكون علاقات مصالح، مؤكدا أنها علاقات تاريخية راسخة تجـاوزت الأطر التقليدية للعلاقات، وبنيت على الثقة والتفاهم والتنسيق، معربا عن سـعادته بهذه الزيارة منوها بما تشـهده المملكة عامة والرياض على وجه الخصوص من حراك اقتصادي طموح.



تعزيز التعاون التجاري مع روسيا

استقبل رئيس مجلس الإدارة، م. عبدالله العبيكان، السيد ستانسلاف يانكوفيتس، الممثل التجاري في سفارة روسـيا الاتحادية لدى المملكة، وجرى خلال اللقاء بحث سـبل تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري بين قطاعي الأعمال في البلدين، إلى جانب مناقشة فرص تطوير الشراكات الاقتصادية بما يخدم المصالح المشتركة ويعود بالنفع على الشعبين الصديقين.



أبو حيمد يلتقي نائب حاكم نوفغورود الروسية





استقبل أمين عام غرفة الرياض أ. ناصر بن عثمان أبو حيمد في مقر الغرفة نائب حاكم منطقة نوفغورود الروسية السيد يفغيني يوغانـدك، وجرى خلال اللقـاء بحث آفاق تعزيز التعـاون الاقتصـادي والاسـتثماري وفـرص تطوير الشراكات ودعم المبادرات ذات الاهتمام المشترك بين قطاعي الأعمال في البلدين.

تقـوية الروابـط بين قطـاعي الأعمـال السعـودي والمصري

التقى أمين عام غرفة الرياض الأسـتاذ ناصر بن عثمان أبو حيمد، في مقر الغرفة، الوزير المفوض التجاري في السفارة المصرية لدى المملكة العربية السعودية، السيد عمرو هزاع.

وجـرى خلال اللقـاء بحث سـبل تعزيـز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين قطاعي الأعمال السعودي والمصري، وبحث الفرص المشتركة بما يسهم في تنمية العلاقات التجارية بين البلدين.





تعاون سعودي أردني عبر غرفتي الرياض عمان

أكـدت غرفـة الريـاض وغرفة تجـارة عمان بالمملكة الأردنية الهاشـمية، على أهمية تعزيز العلاقات التجارية وتوسيع آفاق الاستثمار بين الجانبين، وذلك من خلال تشجيع التعاون بين منتسبي الغرفتين بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين.

وكانـت الغرفتان قد وقعتـا مذكرة تعاون استهدفت تعزيز التعاون المشترك بينهما، وقد وقّع المذكرة رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض المهندس عبدالله العبيكان، ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة عمّان السيد خليل محمد الحاج توفيق، وتركز المذكرة على دعم وتعزيز التعاون بين رجال وسيدات الأعمال المنتسبين للغرفتين، وتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالقضايا التجارية والاسـتثمارية والاقتصادية المهمة، بما يعزز علاقات التبادل التجاري والتعاون بين منتسبي غرفة الرياض وغرفة تجارة عمّان.

كما نصت المذكرة على تعاون الطرفين في تنظيم الفعاليات المشـتركة، بما في ذلك الندوات والملتقيات والمعارض، إضافة إلى دعم الوفود التجارية والاقتصادية عبر الزيارات المتبادلة. ويشـمل ذلك التعاونَ في دعم منتسبي الغرفتين لتنمية أعمالهم التجارية في سوق الطرف الآخر من خلال توفير المعلومات اللازمة، إلى جانب تقديم الدعم لبعثات التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي.

واتفق الطرفان كذلك على إقامة المعارض التجارية، وإصدار المنشورات التعريفية، والنشر عبر المنصات الإلكترونية لتشجيع العلاقات التجارية بين البلدين، إضافة إلى تشكيل فريق عمل مشـترك لمتابعة تنفيذ بنود المذكرة وتفعيل مجالات التعاون المتفق عليها.



غرفة الرياض تستقبل وفداً تجارياً ألمانياً

تعزيـزا للروابط التجارية مع قطـاع الأعمال في الدول الصديقة والشـقيقة، اسـتقبلت غرفة الرياض وفدا تجاريا ألمانيا ضم (11) شركة متخصصة في عدد من القطاعات الصناعية والخدمية، حيث بحث مع قطاع الأعمال سبلَ تعزيز التعاون التجاري واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في اقتصاد البلدين.

كذلك استهدفت الزيارة التعرف على بيئة الأعمال في المملكة وبحث الشراكات المحتملة بين الشركات الألمانية ونظيراتها السعودية، فـي ظل النمو المتزايد للتبادل التجاري بين الجانبين، والذي بلغ 36.9 مليار ريال حتى أكتوبر 2025م.

هذا بالإضافة الى تعزيز الروابط التجارية وتوسيع مجالات التعاون بين قطاعي الأعمال في البلدين، حيث بلغت صادرات المملكة إلى ألمانيـا 2.7 مليار ريال، مقابـل واردات تجاوزت 34 مليار ريال حتى أكتوبر 2025م، مما يؤكد عمق العلاقات التجارية بين الدولتين.



الرياض تشهد وضع حجر الأساس لأكبر مركز بيانات حكومي في العالم

SDAIA
الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي
Saudi Data & AI Authority

في خطوة تعزز الريادة الرقمية للمملكة، أعلنت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي عن وضع حجر الأساس، عن وضع حجر الأساس لإنشاء مركز بيانات سدايا "هيكساجون" الذي يعد أكبر مركز بيانات حكومي في العالم مصنف Tier IV، ويمتلك أعلى مستوى تصنيف لمراكز البيانات حسب معهد الجهوزية العالمي "Uptime Institute"، بطاقة استيعابية إجمالية تقدر بـ 480 ميجاواط، وسيتم إنشاؤه على مساحة تتجاوز 30 مليون قدم مربع بمدينة الرياض.

وقد صُمم وفق أعلى المعايير العالمية، لتوفير أعلى درجات التواجدية والأمان والجاهزية التشغيلية لمراكز البيانات الحكومية، وتلبية متطلبات الجهات وتنامي الاعتمادية على الخدمات الإلكترونية، بما يُسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، ودعم مكانة المملكة بصفتها لاعبًا رئيسًا في مستقبل الاقتصاد الرقمي العالمي.

وأوضح معالي رئيس الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" الدكتور عبدالله بن شرف الغامدي أن هذا المشروع الوطني العالمي يأتي ضمن الدعم المتواصل والمستمر من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، لتضطلع الهيئة بدورها، بوصفها الجهة المختصة في المملكة بالبيانات (بما في ذلك البيانات الضخمة) والذكاء الاصطناعي، والمرجع الوطني في كل ما يتعلق بهما من تنظيم وتطوير وتعامل، لكي تسهم في الارتقاء بالمملكة إلى الريادة ضمن الاقتصادات القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي.

وقال "إن مركز بيانات (هيكساجون) هو باكورة مبادرات إستراتيجية "سدايا" لمراكز البيانات، حيث سيعقبه إنشاء مراكز أخرى، ويعد هذا المركز دفعة إستراتيجية نوعية نحو جعل المملكة مركزًا عالميًا للبيانات، بما يكفل لها سيادة البيانات وأمنها، وتمكين الابتكار والاقتصاد الرقمي، فضلًا عن تحقيق الأثر الاقتصادي الاجتماعي في المملكة، وتمكين الجهات الحكومية، بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030، نحو الارتقاء بالمملكة العربية السعودية ضمن أفضل الاقتصادات العالمية القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي".

وأضاف "أن المركز علامة فارقة في مراكز البيانات بالمنطقة، وصمم وفق معيار TIA-942 الهندسي العالمي الذي يعد أحد أبرز المعايير الهندسية لمراكز البيانات، والذي يعتمد على منظومة تشغيلية بمسارات وأنظمة مزدوجة مستقلة تضمن موثوقية العمليات تقنيًا، بما يعزز كفاءة البنية التقنية ويضمن جاهزيتها العالية حتى في أقصى الظروف التشغيلية، وبما يضمن استمرارية التشغيل وكفاءة الخدمات، كما سيضم بنية حوسبية عالية الأداء تُتيح دعمًا متقدمًا لتقنياته، بغية تعزيز قدرات القطاعات الحيوية والتنموية في المملكة في تبني تطورات الذكاء الاصطناعي المتسارعة وجذب الاستثمارات التقنية وزيادة موثوقية الخدمات الرقمية في المملكة".



العدد 713 مايو - أغسطس 2026م



هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
Communications, Space & Technology Commission

المملكة ترسخ ريادتها العالمية في الاتصالات والفضاء والتقنية خلال عام 2025

رسخت المملكة خلال عام 2025 حضورها العالمي في مجالات الاتصالات والفضاء والتقنية، مستندة إلى منظومة متكاملة من الإنجازات النوعية التي حققتها هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، والتي أسهمت في تعزيز موقع المملكة كأحد أبرز الاقتصادات الرقمية نموًا وتأثيرًا على مستوى العالم، فقد حققت المملكة المرتبة الأولى عالميًا في مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية (IDI) لعام 2025 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، والثانية عالميًا في مؤشر النضج التنظيمي الرقمي 2025، مواصلةً بذلك تصنيفها في المستوى "القيادي" الأعلى في مستويات التصنيف العالمي، كما جاءت في المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين في مؤشر تطور تنظيمات قطاع الاتصالات والتقنية، بما يعكس نضج البيئة التنظيمية وكفاءة البنية الرقمية الوطنية.

الحوكمة الرقمية

وشهد العام تحقيق المملكة لجائزة وثلاث شهادات تميز في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات "WSIS"، إضافة إلى انضمامها لعضوية مجلس إدارة شبكة التنظيم الرقمي التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات، وإعلان ترشحها لعضوية مجلس الاتحاد، بما يؤكد حضورها الإستراتيجي في منظومة الحوكمة الرقمية العالمية، كما استضافت الرياض أعمال الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR25) بمشاركة أكثر من 190 دولة، وحضور تجاوز 6500 مشارك وزائر، و55 متحدثًا دوليًا ومحليًا، ضمن أكثر من 30 جلسة حوارية، مما جعل الحدث أحد أكبر التجمعات الدولية المؤثرة في مستقبل تنظيمات القطاع.

وفي مجال الفضاء، عززت المملكة ريادتها عبر إطلاق هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية منافسة Space Up العالمية بالشراكة مع وكالة الفضاء السعودية، والتي جمعت أكثر من 690 مشاركة من 50 دولة، وبقيمة فرص تعاقدية بلغت 28 مليون دولار، ضمن ست مسارات تقنية أسهمت في تحفيز الابتكار واستقطاب حلول فضائية متقدمة تخدم مختلف القطاعات الحيوية، كما أطلقت الهيئة منصة الرصد الفضائي للأرض (EO)، أول سوق وطني مخصص لبيانات الرصد الفضائي، في خطوة تعزز نمو اقتصاد الفضاء وتمكن استخدام تقنياته المبتكرة.

وعلى صعيد التقنيات اللاسلكية المتقدمة، حققت المملكة إنجازًا بارزًا من خلال نجاح أول تجربة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للنطاق الترددي 7 جيجا هرتز المُمكّن لتقنيات الجيل السادس (6G)، وذلك بالشراكة مع مجموعة stc وشركة نوكيا، مما يعزز جاهزية المملكة المبكرة لاعتماد تقنيات الاتصالات المستقبلية، كما شاركت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية مع الاتحاد الدولي للاتصالات في إطلاق دليل عالمي شامل لتطوير السياسات والتنظيمات الإلكترونية لإدارة النفايات الإلكترونية، دعمًا للجهود الدولية في تبني ممارسات تقنية مستدامة.

سوق الاتصالات

وتواصل المملكة تعزيز أسواق الاتصالات والفضاء والتقنية، إذ يعد سوق الاتصالات والتقنية فيها الأكبر والأسرع نموًا في المنطقة، حيث يتوقع أن يصل إلى 190 مليار ريال بنهاية العام 2025، وبنسبة نمو (5%) عن عام 2024، كما أطلقت الهيئة خطة الاستخدام التجاري والمبتكر للطيف الترددي (2025-2027) لضمان الاستفادة المثلى من الطيف، ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز تنافسية المملكة عالميًا.

وفي إطار دعم الاستثمار وتوسيع البنية التحتية الرقمية، سلّمت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية أربعة تراخيص استثمارية جديدة تتجاوز قيمتها الإجمالية مليار ريال، لكل من شركة نقل المياه (WTCO) والشركة السعودية للخطوط الحديدية (SAR) وشركة رقيم للحلول الذكية وشركة SKY Five Arabia، مما يسهم في استقطاب المزيد من الشركات إلى السوق الرقمية الوطنية، كما واصلت الهيئة تمكين المنتجات المحلية عبر مبادرة العضوية التقنية السعودية التي شهدت ارتفاعًا في عدد المنتجات المعتمدة ليصل إلى 188 منتجًا، بنسبة نمو بلغت 84% مقارنة بالعام الماضي، إضافة إلى جمع أكثر من 100+ ألف جهاز إلكتروني تم جمعه في النسخة الثانية من مبادرة "دوّر جهازك"، بقيمة سوقية تتجاوز 120 مليون ريال، تعزيزًا لممارسات الاستدامة الرقمية.

تمكين الابتكار

وانطلاقًا من دورها الإستراتيجي في تمكين الابتكار، حققت الهيئة بالشراكة مع شركة أرامكو الرقمية نجاحًا بارزًا في تطبيق تقنيات





الذكاء الاصطناعي والاتصالات المتخصصة لإدارة الحشود في المشاعر المقدسة، بما يعكس قدرة المملكة على تحويل الابتكار إلى حلول تشغيلية واسعة الأثر، كما حافظت الهيئة على صدارتها بحصولها على المركز الأول للمرة الثالثة على التوالي في مؤشر تبني التقنيات الناشئة لعام 2025 بنسبة بلغت 94%، إلى جانب حصولها على المستوى الفضي في جائزة الملك عبدالعزيز للجودة، وتحقيق التصنيف الأعلى "الإبداع" في مؤشر قياس التحول الرقمي لعام 2025 بنسبة 93.30%، فضلًا عن الحصول على شهادتي النضج في البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر، والتميز في فئة أفضل مبادرة للمشاركة الإلكترونية.

كما سجلت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية إنجازًا نوعيًا بحصولها على جائزة "SCF Mobile Network Award 2025" عن الحل الابتكاري "5GXtreme"، الأول من نوعه في المنطقة، والذي يسهم في خفض التكاليف بنسبة تصل إلى 60% وتقليل استهلاك الطاقة بنسبة 70%، وتم تطويره بالشراكة مع أيسس، ونوكيا، وموبايلي، وزين، كما استعرضت الهيئة خمسة حلول متقدمة ضمن مشروع التقنيات التنظيمية RegTech خلال أعمال الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR25)، والتي تسهم في معالجة التحديات التنظيمية باستخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة مما يعزز الرقابة والامتثال التنظيمي في مختلف القطاعات.

وتؤكد هذه الإنجازات المكانة التي وصلت إليها المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ودورها المتنامي في صياغة مستقبل الاتصالات والفضاء والتقنية، بما يعزز ازدهار الاقتصاد الرقمي، ويرسخ الدور القيادي للمملكة في المنظومة العالمية للابتكار والتنظيمات التقنية.



غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الآن..

جميع خدماتك بضغطة واحدة
عبر تطبيق غرفة الرياض



- تصديق الخطابات المفتوحة
- تصديق خطابات PDF
- طباعة شهادة الاشتراك
- طباعة شهادة تعريف المنشأة
- النماذج الجاهزة
- شهادة إعادة التصدير

حمل التطبيق
وواصل أعمالك

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER

الاستثمار الجريء يعزز صدارة المملكة إقليميًا في 2025

أعلنت الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC) أن الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية حقق خلال عام 2025 قفزتين تاريخيتين، من حيث حجم الاستثمار وعدد الصفقات، في حين عززت المملكة صدارتها في منطقة الشرق الأوسط للعام الثالث على التوالي، من حيث حجم الاستثمار الجريء، في أثر واضح لرؤية المملكة 2030.

وأوضحت الشركة أن المملكة حققت تاريخيًا أعلى عدد صفقات استثمار جريء بواقع 254 صفقة خلال عام 2025، كما سجّلت رقمًا تاريخيًا آخر في حجم الاستثمار الجريء بلغ 1.66 مليار دولار خلال عام 2025، بينما لم تتجاوز 60 مليون دولار في عام 2018، مما أسهم في تضاعف حجم الاستثمار 25 مرة، وذلك منذ تأسيس SVC وظهور أثرها في المنظومة، وتأكيد دورها كصانع للسوق.

وقال معالي الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة الشركة الدكتور نبيل كوشك: "إن هذه الأرقام تمثل تحولًا هيكليًا في الاستثمار الجريء، وما شهدته المملكة اليوم في قطاع الاستثمار الجريء هو نتيجة للدعم غير المحدود من القيادة الرشيدة - حفظها الله -، للقطاعات كافة، الذي تُرجم اليوم كتحول اقتصادي مدروس، انتقل فيه الاستثمار الخاص إلى مرحلة أكثر نضجًا، إذ إن هذه الأرقام تعكس قوة الاقتصاد السعودي، ووضوح الرؤية، وثقة المستثمرين، وتؤكد أن منظومة الاستثمار الجريء أصبحت ركيزة أساسية للنمو والتنوع الاقتصادي".

وأفاد معاليه أن حجم الاستثمار تضاعف 25 مرة منذ عام 2018، وحقق رقمين تاريخيين في حجم الاستثمار وعدد الصفقات، مما يعكس نضج السوق من حيث تنافسية صناديق الاستثمار المحلية والإقليمية، وجاذبية الاستثمار في المملكة من قبل صناديق الاستثمار العالمية، إلى جانب جاهزية الشركات وتنوّع القطاعات، مشيرًا إلى أن الاستثمار الجريء يسهم في بناء شركات قادرة على التوسع، ويوفر وظائف نوعية، ويحول الابتكار إلى قيمة اقتصادية مستدامة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة.

نشاط توصيل الطلبات يواصل نموه خلال الربع الرابع من 2025



سجّل نشاط توصيل الطلبات في المملكة خلال الربع الرابع من عام 2025 أداءً متقدمًا، بعد أن بلغ إجمالي عدد الطلبات أكثر من 124 مليون عملية طلب في مختلف مناطق المملكة بارتفاع بلغ 60 في المئة مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، مما يعكس الإقبال المتزايد على هذا القطاع والتوسع الذي يشهده خلال الفترة الماضية، وفق ما كشفت عنه الهيئة العامة للنقل عبر نشرة إحصائية.

وأوضحت الهيئة أن هذا النمو يأتي في ظل التطور المتواصل في قطاع توصيل الطلبات في المملكة، إلى جانب دعم الابتكار في الخدمات اللوجستية، والتوسع في استخدام الحلول التقنية، وارتفاع الاعتماد على التجارة الإلكترونية، بما أسهم ذلك في زيادة الطلب على الخدمات.

وأظهرت الإحصائية أن منطقة الرياض استحوذت على النسبة الأعلى من إجمالي عدد الطلبات خلال هذا الربع، بنسبة بلغت 44.45%، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.17%، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 15.90%.

إلى ذلك، بلغت نسبة عدد الطلبات في منطقة المدينة المنورة نحو 4.95%، فيما سجلت منطقة عسير نسبة 3.31%، وجاءت بعدها منطقة القصيم بنسبة 2.62%، ثم منطقة تبوك بنسبة 1.81%، تلتها منطقة حائل بنسبة 1.67%، ثم منطقة جازان بنسبة 1.13%، بينما بلغت النسب في كل من مناطق نجران، والجوف، والحدود الشمالية، والباحة 0.68%، و0.61%، و0.49%، و0.21% لكل منهم.

وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

الملح السعودي.. يُغذي الأسواق المحلية والعالمية بقيمة 3.7 مليارات ريال

يشهد قطاع صناعة الملح في المملكة تطورًا واهتمامًا كبيرًا من وزارة الصناعة والثروة المعدنية، التي أطلقت العديد من الفرص الاستثمارية شملت رخص الكشف الجيولوجي لخام الملح، ورخص تشغيلية للمصانع لإنتاج الملح وتعبئته في مختلف مدن ومحافظات المملكة.

صناعة الملح

وأنتج (27) مصنعًا وطنيًّا للملح (الذهب الأبيض) حتى منتصف العام الجاري 2025، الملح الخام متعدد الاستخدامات، التي غذت الأسواق بقيمة إجمالية بلغت (3.7) مليارات ريال، إذ صُدِّر الملح الخام السعودي المستخدم في الصناعية والدوائية والغذائية، إلى الأسواق المحلية والدولية، شملت المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وجمهورية السودان، وجمهورية الصومال، ودولة الكويت، وجمهورية اليمن، وجمهورية اليونان، وجيبوتي، وسلطنة عمان، ودولة قطر، وليبيا، وماليزيا، وموريتانيا، وإندونيسيا، بقيمة تجاوزت (18) مليون ريال، من عام 2024 حتى النصف الأول من العام الجاري 2025م.

وتوجد مخازن الملح الطبيعية في السبخات الملحية المحاذية لساحل الخليج العربي بالمنطقة الشرقية، الممتد بطول أكثر من (1200) كيلومتر من شمال محافظة الخفجي إلى ميناء العقير في محافظة الأحساء، إذ تحتضن المنطقة العديد من السبخات المنتجة للملح، وأقدمها وأبرزها، سبخة (رأس القرية) الساحلية في محافظة بقيق، وتبعد عن البحر قرابة (4) كيلومترات، وتنتج ملحًا طبيعيًّا عالي النقاوة، يطفو طبيعيًا على سطح الأرض، ويمتد بعمق (5) أمتار في باطن الأرض.

ويُستَخرج الملح البحري في فصل الصيف بتجفيف مياه الأمطار ومياه البحر في السبخات الملحية بأشعة الشمس وتبخير المياه للحصول على الملح الخام، ويُغلف ويُعبّأ وينقل للأسواق المحلية والعالمية، ويُستَخرج من الصخور الغنية بكلوريد الصوديوم مثل الهاليت، إضافة إلى استخراجه من مناجم الملح الطبيعية، وأيضًا يُسْتَخْرَج من بعض البرك الطبيعية أو المناجم.

وتسهم صناعة الملح في دعم الصناعات التحويلية والبتروكيميائية، وإنتاج ملح الطعام المكرر عالي النقاوة، كما يُستخدم المكرر منه في دعم الصناعات الغذائية، أما الخام منه يستخرج من سبخة رأس القرية في دعم الصناعات التحويلية والبتروكيميائية، وإنتاج ملح الطعام يجري تحويله إلى ملحٍ صناعي خالٍ من الشوائب بنسبة تفوق (99%) من كلوريد الصوديوم.

مخزون استراتيجي

بدوره، أكد المدير العام لشركة مسفر للتعدين والخدمات اللوجستية فهد القحطاني، أن المملكة تنعم بالخيرات الكثيرة، وتحظى بمخزون إستراتيجي كبير في قطاع التعدين، ومنه صناعة الملح الذي يمثل مرتكزًا أساسيًا يستخدم في العديد من المجالات الصناعية والغذائية والدوائية، مبينًا أن رؤية المملكة 2030 أولت قطاع التعدين اهتمامًا بارزًا لدوره الداعم في الاقتصاد الوطني.

وأوضح أن السبخات الملحية توجَد في العديد من مناطق المملكة، خاصة في المنطقة الشرقية وأقدمها سبخة (رأس القرية) في محافظة بقيق، الذي أسهم موقعها الجغرافي على ضفاف الخليج العربي في وجود الملح البحري والصخري فيها بشكل كبير، مبينًا أن خام الملح يتكون من آلاف السنين، وذلك من خلال دخول ماء البحر على السبخات الرملية منخفضة الارتفاع عن سطح البحر، حيث يُبَخَّر ماء البحر بحرارة الشمس، ومن ثم رفع الترسب الملحي وإعادة غسله داخل المنجم واستخراج الملح النقي الخالي من الشوائب الرملية، ومن ثم يُعاد تكريره وتهيئته حسب الاستخدام الغذائي والصناعي.

أنواع الملح

بدوره، تناول المتخصص في مجال التعدين المهندس أحمد العوض، أنواع الملح في المملكة التي تتكون من نوعين أساسين: هما الملح الصخري، ويتكون من مياه البحر، وتكون نقاوته عالية ومتعدد الاستخدامات في الجانب الصناعي والغذائي، وتكون كمية إنتاجه كبيرة، والنوع الثاني من الملح يتكون بتبخير المياه الجوفية، وتكون كميته قليلة وجودة أقل.

وأكد المهندس العوض أن مناجم الملح في المنطقة الشرقية تُخْتَار وفق مسح جيولوجي لتحديد كمية مخزون الملح في الموقع (سبخات الملح)، مشيرًا إلى أن بعض المواقع في سبخة رأس قرية يفوق مخزون الملح فيها (5) ملايين طن من الملح الخام المتجدد، متطرقًا إلى طريقة استخراجه من خلال حفر خنادق يصل عمقها إلى (4) أمتار داخل المناجم وبمواصفات تراعي الحافظ على البيئة والثروة المعدنية.





المملكة تصنع المستقبل عبر الفعاليات العالمية

الفعاليات العالمية: نافذة المملكة نحو مستقبل واعد

تشهد المملكة تحولًا تاريخيًّا في مجال استضافة الأحداث العالمية، إذ أصبحت محط أنظار العالم بفضل ما تقدمه من تجارب فريدة في شتى المجالات، جامعة بين الأصالة والحداثة، فمن كأس آسيا 2027 إلى إكسبو 2030، مرورًا بالألعاب الآسيوية الشتوية 2029 م ووصولًا إلى استضافة كأس العالم 2034 م، لتكتب المملكة فصولًا جديدة في قطاع الفعاليات الدولية.

دعم النمو الاقتصادي

وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي الذي أكد أن استضافة المملكة للأحداث العالمية الكبرى ستُسهم في دعم النمو الاقتصادي غير النفطي، إذ من المتوقع أن تُحفز هذه الفعاليات زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والمرافق، وتوسعًا في نشاط القطاعات المرتبطة مثل التشييد والضيافة والنقل، مشيرًا إلى أن هذا النمو سيكون مدعومًا بزيادة تدفق العمالة الأجنبية وارتفاع أعداد السيّاح، مع توقع في تسارع وتيرة النمو غير النفطي إلى 3.5 % على المدى المتوسط مع نمو الاستثمار الخاص غير النفطي بوتيرة ثابتة، وذلك في إطار مساعي المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، لتنويع القاعدة الاقتصادية، وستُسهم هذه المناسبات والفعاليات العالمية في إيجاد فرص عمل متنوعة، سواءً كانت مباشرة من خلال الوظائف التي تنشأ في إطار هذه المناسبات، أو غير مباشرة عبر القطاعات المرتبطة بها.

تمكين المرأة

ويُعد تمكين المرأة السعودية من الركائز الأساسية في هذا الإطار؛ لتحظى المرأة السعودية بفرص وظيفية متعددة تُسهم في تعزيز دورها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، كما أن هذه المبادرات تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة، التي تهدف إلى رفع مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل، بما يتوافق مع التوجهات الإستراتيجية للتنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

المسابقات الرياضية

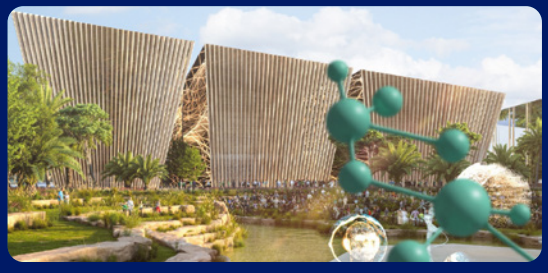
وتستعد المملكة لاستضافة كأس آسيا 2027 م، بإنشاء وتطوير الملاعب وفق أحدث المعايير الدولية، أما الألعاب الآسيوية الشتوية 2029 م فستكون الأولى من نوعها في المنطقة، إذ تعمل المملكة على تطوير مرافق متكاملة في "تروجينا" في نيوم لتكون أنموذجًا عالميًّا في تنظيم الفعاليات الشتوية، إذ تُعد "تروجينا" محفزًا للنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل في المملكة، وفقًا لأهداف رؤية المملكة 2030.

وأجمعت التقارير الاقتصادية الدولية على أن تأثير هذه الأحداث الكبرى سيمتد لعقود قادمة؛ مما يعزز مكانة المملكة قوةً اقتصادية وسياحية ورياضية رائدة على الساحة العالمية، وبفضل التخطيط الإستراتيجي الدقيق والرؤية الثاقبة لقيادتنا الحكيمة، تكتب المملكة اليوم رواية جديدة من النجاح في سجل إنجازات الوطن.











انخفـاض مـدة تنفيذ أعمـال البنية التحتية بمنطقة الرياض خلال 2025

سجّل مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض انخفاضًا بنسبة 24% في مدة تنفيذ أعمال مشاريع البنية التحتية خلال عام (2025) مقارنة بعام (2024)، حيث انخفض متوسط مدة التنفيذ مـن (34) يومًا إلى (26) يومًا في 2025، في مؤشر يعكس التعاون بين مختلف الشركاء والجهات ذات العلاقة، وذلك بالتوازي مع نمو مستمر في حجم الأعمال.

وجاء هذا الانخفاض رغم ارتفاع إجمالي عدد التراخيـص من أكثر من (150) ألف ترخيص في 2024 إلى أكثر من (195) ألف ترخيص في 2025، بنسبة نمو بلغت (29%) لمشاريع الطاقة والمياه والاتصالات والطرق بالمنطقة.

وأوضح المركز أن هذا التحسن يرتبط بشكل مباشر بتطبيق المخطط الشامل لأعمال البنية التحتية، وتعزيز التخطيط المسـبق، ضمن توجهه الإسـتراتيجي نحو تنظيم الأعمال عبر سلسـلة قيمة متكاملة تغطي مراحل التخطيط والتنسيق والتمكين، وتستند إلى تحديثات تنظيمية ومعيارية مستمرة ترفع كفاءة الإجراءات، وتحد من التعارضات الزمانية والمكانية، وتقلل تكرار الأعمال.

وبيّن أن هذا النهج يُترجم دور المركز التنظيمي في توحيد الرؤية التشغيلية، وتحسين تنسيق أصحـاب المصلحة، وتفعيـل الأدوات التي ترفـع جودة التنفيـذ، وتضمن مواءمته مع مستهدفات جودة الحياة وحماية الأصول.

وبيّن المركز أن المؤشرات التشغيلية سجّلت نموًا أيضًا في أطوال الأعمال المنفذة من (9.490) كيلومترًا إلى (11.784) كيلومترًا، بنسبة نمو بلغت 24%، إلى جانب ارتفاع إجمالي عدد البلاغات المعالجة من (101.102) إلى (233.101)، بنسـبة نمو 131%، بما يعكس اتساع نطاق المتابعة وتحسّن كفاءة التعامل مع البلاغات المرتبطة بأعمال البنية التحتية.

كما ارتفع عدد الزيارات الرقابية من (84.316) زيارة في 2024 إلى (292.794) زيارة في 2025، بنسـبة نمـو (247%)، بالتوازي مع تحسّـن معدل الالتزام بمدة الترخيص من (91%) إلى (92%)، وهو ما يدعم مستهدفات المركز في تعزيز الامتثال لمعايير السلامة والجودة عبـر الرقابة الفاعلة والإرشـادات الموحدة للامتثال.

وأشار المركز إلى أن هذه النتائج مجتمعة تُجسـد توجهـه الإسـتراتيجي في خفض المعوقات الناتجة عن أعمال مشاريع البنية التحتية، وتقليل أثرها الحضري أثناء التنفيذ، بما يسـهم في تحسين المشهد الحضري، والحد من الإغلاقات والتداخلات، ورفع جودة التجربة اليومية لسكان مدينة الرياض.

وأكد استمراره في تطوير آليات التخطيط والتنسيق والرقمنة وإدارة البيانات، وتحديث الإطار التنظيمي والمعياري، ضمن خارطة طريق إستراتيجية ممتدة، بما يواكب توسّع الأعمال، ويعزز كفاءة التنظيم والاستدامة، ويخدم بناء مستقبل حضري أكثر انسجامًا للمدينة وسكانها.

ميناء نيوم يحقق 50% خفضاً في زمـن وصـول الشحـــنات



أعلن ميناء نيوم عن نجاح تجربة تشـغيلية لممر تجاري إقليمي جديد متعدد الوسائط، يربط بين مراكز تجارية رئيسية في المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية العراق.

وأسهمت التجربة التي نفذها الميناء بالتعاون مع "مجلس الشراكة اللوجستي مع القطاع الخاص" في تقليص زمن نقل الشحنات بأكثر من 50% مقارنة بالمسارات التقليدية، وضمن المشروع التجريبي، انطلقت أولى الشحنات من العاصمة المصرية القاهرة مرورًا بميناء سفاجا، ومنه عبر البحر الأحمر إلى ميناء نيوم، قبل أن تواصل رحلتها برًا إلى وجهتها النهائية في مدينة أربيل العراقية، قاطعة مسافة تتجاوز 900 كيلومتر.

وتجسد المبادرة نموذجًا للتكامل الفاعل بين عدد من الجهات الحكومية والتنظيمية، من ضمنهـا الهيئة العامة للنقل، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، إلى جانب شـركاء من القطاع الخاص، مثل ملاّك السفن، والمصدرين والمستوردين الرئيسيين، ومجالس التصدير، وشركات الخدمات اللوجستية.

وقد حقق هذا التعاون المشترك مستويات عالية من الكفاءة التشـغيلية في مختلف مراحل النقل والمناولة، وأتاح تقديم حلول لوجسـتية متكاملة وفعّالة ترفع مستوى التنافسية بشكل ملحوظ، حيث تجلى نجاح المشروع التجريبي في تقليص زمن العبور بأكثر من 50% على الطرق القادمة من مصر مقارنة بالمسـارات التقليديـة، ويفتح هذا الإنجاز آفاقًا واسـعة أمـام إمكانية خفض التكاليـف وتقليـص أوقات العبور بشـكل كبير، مما يعزز فـرص تطوير ممرات تجارية إقليمية وعالمية مستقبلية.

ويُعدّ هذا المشروع التجريبي خطوة محورية فـي تنفيذ رؤيـة طويلة الأمـد لتعزيز دور ميناء نيوم مركزًا لوجسـتيًا وبحريًا رئيسـيًا في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هذا الهدف، يستفيد ميناء نيوم من موقعه الجغرافي الاستراتيجي المتميز على البحر الأحمر، بالقرب من حدود عرعر التي تُعد نقطة الدخول الرئيسية إلى العراق.



نمو الاقتصاد العالمي 2.7% في 2026

توقع تقرير الأمم المتحدة "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاقه لعام 2026" أن ينمو الناتج الاقتصادي العالمي 2.7% في 2026، أقل من 2.8% في 2025، وأدنى بكثير من متوسط ما قبل الجائحة البالغ 3.2%.

وأوضح التقرير أن المرونة غير المتوقعة في مواجهة الزيادات الحادة في الرسوم الجمركية الأمريكية -بدعم من قوة الإنفاق الاستهلاكي وتراجع التضخم- أسهمت في استمرار النمو، لكنه حذر من نقاط ضعف هيكلية تتمثل في ضعف الاستثمار وضيق الحيز المالي، ما قد يثبت مسارًا أبطأ للنمو مقارنة بفترة ما قبل الجائحة.

وأفاد أن التخفيف الجزئي للتوترات التجارية حدّ من الاضطرابات في التجارة الدولية، لكنه توقع أن يصبح أثر الرسوم المرتفعة، مع تصاعد عدم اليقين الاقتصادي الكلي، أكثر وضوحًا خلال 2026.

وأشار التقرير إلى تحسن الأوضاع المالية مع التيسير النقدي وتحسن المعنويات، مع بقاء المخاطر مرتفعة بسبب ارتفاع التقييمات، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي، بينما تقيد الديون وتكاليف الاقتراض المرتفعة خيارات السياسات لدى كثير من الاقتصادات النامية.

وبحسب المناطق، توقع التقرير في 2026: الولايات المتحدة 2.0% (مقابل 1.9% في 2025) مع احتمال إبطاء ضعف سوق العمل لوتيرة النمو، شرق آسيا 4.4% (مقابل 4.9% في 2025)، الصين 4.6% (أقل قليلًا من 2025) , أفريقيا 4.0% (مقابل 3.9% في 2025) مع مخاطر الديون وصدمات تغير المناخ، وغرب آسيا 4.1% (مقابل 3.4% في 2025) مع استمرار التعرض للتوترات الجيوسياسية والمخاطر الأمنية.

وأكد التقرير أن التجارة العالمية نمت 3.8% في 2025 رغم تصاعد عدم اليقين السياسي وارتفاع التعريفات، بينما ظل الاستثمار ضعيفا في معظم المناطق، وفي التضخم، تراجع المعدل العام من 4.0% في 2024 إلى نحو 3.4% في 2025، ومن المتوقع أن يتباطأ إلى 3.1% في 2026.

القدية Qiddiya

Six Flags Qiddiya City

القدية تُعلن افتتاح أول أصولها Six Flags Qiddiya City

تُعد مدينة القدية أول وجهة عالمية تُبنى بالكامل على مفهوم قوة اللعب (Power of Play)، وتتميز المدينة بموقعها في قلب جبال طويق، على بعد 40 دقيقة من الرياض، وستجمع المدينة النابضة بالحياة بين الترفيه والرياضة والثقافة في تجربة غير مسبوقة على مستوى العالم.

وسيكون متنزه "Six Flags مدينة القدية" أولى الوجهات الترفيهية في مدينة القدية، لتقدم مستويات جديدة من المتعة والتشويق وتجارب لا تنسى للعائلات والأفراد ومحبي المغامرة من داخل المملكة وخارجها، ويضم المتنزه 28 لعبة وتجربة تشمل تجارب وألعابًا عالمية محطمة للأرقام القياسية.



ترفيه متكامل

ويشتمل المتنزه على 18 لعبة وتجربة مخصصة للعائلات والأطفال لضمان تقديم تجربة ترفيهية متكاملة ومناسبة لجميع الأعمار، ويمكن للزوار الاستمتاع بتشكيلة واسعة ومنوعة من المطاعم العالمية، ويحتوي المتنزه على العديد من المتاجر موزعة داخل العوالم الستة التي بإمكانهم شراء الهدايا والمنتجات الحصرية من "متنزه Six Flags مدينة القدية".

وقال رئيس "متنزه Six Flags مدينة القدية" براين ماكامر: "يمثل 31 ديسمبر 2025 بداية فصل جديد في عالم الترفيه بالمملكة العربية السعودية، وافتتاح (Six Flags مدينة القدية) لا يعني فقط فتح أبوابها للزوار لأول مرة، بل هو بداية لكل ما تمثله مدينة القدية، الخيال والتجارب التي لا تُنسى ومعيار جديد للترفيه العالمي".

ومع خيارات التذاكر المتوفرة في (Six Flags مدينة القدية) بإمكان الزوار الآن الاستمتاع بتجربة لا تُنسى مليئة بالتشويق والمتعة المستمرة التي تعكس كل مفاهيم اللعب في مدينة القدية.

ويعد متنزه (Six Flags مدينة القدية) أول متنزه ترفيهي من نوعه خارج قارة أمريكا الشمالية، ويقدم تجربة استثنائية تجمع الإثارة والثقافة والاستدامة في قلب مدينة القدية في المملكة، ويضم المتنزه 28 لعبة ومعلمًا ترفيهيًّا حصريًّا، موزعة على ست مناطق ألعاب مختلفة، وتتمحور حول قلعة نابضة بالحياة؛ مما يوفر للزوار تجربة فريدة تستعرض التراث الغني للمملكة في بيئة مستدامة.

وتُعد مدينة القدية أول مشروع تطوره شركة القدية للاستثمار، وهي وجهة عالمية جديدة بُنيت بالكامل من الصفر على أسس "قوة اللعب"، وتقع المدينة في قلب جبال طويق على بُعد 40 دقيقة فقط من الرياض، وتجمع الترفيه والرياضة والثقافة بطريقة غير مسبوقة.

وستوفر مدينة القدية عند اكتمالها لسكانها وزوارها جودة حياة استثنائية من خلال مئات الوجهات والتجارب، ومن ذلك مركز عالمي للألعاب والرياضات الإلكترونية، واستاد متعدد الاستخدامات، وملاعب جولف، ومنطقة مخصصة لرياضة المحركات مع مضمار للسباقات، وأكبر منتزه مائي في المنطقة، إضافة إلى متنزه Six Flags الترفيهي.



ترسية عقد أعمال البنية التحتية في موقع إكسـبو 2030 الرياض



أعلنت شركة إكسبو 2030 الرياض عن ترسية العقد الرئيسي لأعمال البنية التحتية والمرافق الأساسية في موقع إكسبو 2030 الرياض على مجموعة نسما وشركائهم، في خطوة تُسـهم في تسريع وتيرة تنفيذ المشروع، وتمثـل محطة رئيسـية فـي الانتقال من مرحلة التخطيط والأعمال التمهيدية إلى مرحلة التنفيذ الفعلي واسـع النطاق في موقع المعرض.

وتهـدف أعمـال البنية التحتيـة والمرافق الأساسية إلى تهيئة موقع إكسبو 2030 الريـاض للمراحـل اللاحقة من الإنشـاءات والتطوير، ودعم المتطلبات التشغيلية للمعرض، حيث يشـمل نطاق الأعمال إنشـاء الطرق الداخلية للموقع، وتنفيذ شبكات المرافق والبنية التحتية الرئيسة التي تشكّل الهيكل الأساسي للمشروع.

وتتضمن هذه المرحلة تنفيذ ما يصل إلى (50) كيلومترًا من شـبكات البنية التحتية والخدمات الأساسية، تشمل شبكات المياه والصرف الصحي، والأنظمة الكهربائية، وشبكة محطات شحن السيارات الكهربائية، إضافة إلى شبكات الاتصالات، وتُعد هذه الأعمال أساسـية لدعم المراحل التالية من تطوير المخطط العام للمشـروع، وتمكين البدء بتشييد أولى الأعمال الإنشائية التي سترسم ملامح التجارب التي سيوفرها معرض إكسبو 2030 الرياض لزواره.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة إكسبو 2030 الرياض المهندس طلال المرّي، أن ترسية هذا العقد تمثل مرحلة محورية في تسـريع وتيرة الأعمال في موقع إكسـبو، مشـيرًا إلى أن البدء بإرساء البنية التحتية الأساسـية يضع الأسـس اللازمة لضمان تنفيذ متكامل وعالي الجودة وفق أفضل الممارسـات العالميـة، إلى جانـب بناء إرث مستدام يمتد أثره إلى ما بعد عام 2030.

وبيّن أن ترسـية العقد تمـت قبل الموعد المحدد في الجدول الزمني المخطط له، في إطار نهج مرحلي يستهدف تسريع عمليات التنفيذ للمشـروع ضمـن نهج تقدم أعمال إنشاء البنية التحتية والمباني والمساحات العامة خلال عام 2026 وبدايات عام 2027.

من جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي لمجموعة نسما وشركائهم المهندس سامر عبدالصمد عن اعتزازه بثقة شركة إكسبو 2030 الرياض، مؤكدًا أن المشروع يُعد من المشاريع النوعية التي تتطلب أعلى درجات التكامل والدقة فـي التنفيذ، والعمل وفق أفضل المعايير والممارسات، بما يدعم رؤية إكسبو 2030 الريـاض ويؤسـس لقاعدة متينـة لمراحل التطوير اللاحقة.

وأكدت شركة إكسبو 2030 الرياض التزامها بتطبيـق أعلى معاييـر الجـودة والابتكار، والالتـزام بممارسـات الاسـتدامة، ورعاية العمـال، وضمان صحتهم وسلامتهم خلال مختلف مراحل تطوير المشروع، بما يعكس نهج البناء المسؤول وتوفير بيئة عمل آمنة وشاملة لجميع الفرق المشاركة في التنفيذ.



القصيم زراعة العنب تعزز تنوع المحاصيل وتدعم الاقتصاد المحلي

تُعدّ زراعة العنب في منطقة القصيم من المحاصيل الرئيسة التي تحتل موقعًا مميزًا ضمن بساتين الفاكهة المتنوعة في المنطقة، حيث تُسهم في تنويع الإنتاج الزراعي وتعزيز القيمة الاقتصادية للقطاع، بما يواكب تطلعات التنمية الزراعية المستدامة.

وتتميّز مزارع العنب في القصيم ببيئة زراعية ملائمة، وتربة خصبة، ومناخ يساعد على إنتاج ثمار ذات جودة عالية، ما جعل العنب يحتل مكانة بارزة إلى جانب التين والنخيل ضمن سلة الفواكه التي تشتهر بها المنطقة. وتتركّز زراعته في عدد من المحافظات، من أبرزها: عيون الجواء، والبدائع، والمذنب.

وتتنوع أصناف العنب المزروعة في القصيم، مثل العنب النباتي الأخضر والأحمر، والبلاك ماجك، والحلواني، التي أظهرت قدرة عالية على التكيّف مع البيئة المحلية، وأثمرت منتجات ذات جودة عالية من حيث الحجم والطعم، تلبي احتياجات السوق المحلي.

وأوضح أمين منطقة القصيم المهندس محمد بن مبارك المجلي، أن أمانة المنطقة، بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، ومتابعة معالي وزير البلديات والإسكان الأستاذ ماجد بن عبدالله الحقيل، تحرص على تنظيم المهرجانات الزراعية الموسمية التي تُسهم في دعم المزارعين وتعزيز الحراك الاقتصادي والسياحي.

وبيّن أن ما تشهده المنطقة من وفرة في إنتاج العنب وتنوّع منتجاته يُعدّ مصدر فخر واعتزاز، ويعكس نجاح الجهود الزراعية التي بها، مؤكدًا في الوقت ذاته اهتمام الأمانة بالأسر المنتجة وحرصها على دعمها وتمكينها من خلال إشراكها في مختلف الفعاليات، بما يُسهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

من جانبه، أوضح مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة القصيم المهندس سلمان بن جارالله الصوينع، أن زراعة العنب تُعدّ من الموارد الزراعية الواعدة، وتحظى باهتمام ودعم من سمو أمير المنطقة، من خلال تحفيز الاستثمار في هذا المجال، وتشجيع الصناعات التحويلية المرتبطة به.

وتطرق إلى أن المنطقة تنتج ما يقارب (30) ألف طن من العنب في الموسم، ما يُسهم في تغذية الأسواق المحلية، ويفتح آفاقًا مستقبلية للتصدير، لا سيّما في ظل التوجه المتزايد نحو تصنيع مشتقات العنب مثل العصائر، والدبس، والزبيب، والخل الطبيعي، ما يرفع القيمة المضافة ويعزّز فرص الأسر المنتجة.

وأشار المزارع عساف الهويملي إلى أن مهرجان العنب بالمنطقة يُعدّ رافدًا اقتصاديًا مهمًا للمنطقة، لما يتيحه من فرص تسويقية مباشرة للمزارعين، فضلًا عن إسهامه في توفير فرص عمل موسمية للشباب من خلال مشاركتهم في بيع العنب وتحضير العصائر داخل الأكشاك.

وأضاف أن العديد من المزارعين توجهوا إلى المنتجات التحويلية، وتميّزوا بإنتاج الدبس، وورق العنب الأخضر الطازج، إضافة إلى المربى والزبيب، ما يعزّز القيمة المضافة لمحاصيلهم ويواكب تطلعات المستهلكين، وتواصل منطقة القصيم جهودها في التوسّع بزراعة العنب، وتقديم الدعم الفني والإرشادي للمزارعين، بما يُسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.



غرفة الرياض
Riyadh Chamber



أبلغنا ..

عن التحـديات التي تواجه
نشـاطك من خلال خدمة
تواصـــل مـع قطـاعك
(مركـــز التحـــديات)

الخدمة تقدم للمشتركين وغير المشتركين

عبر منصة بوابة اعمالي mybusiness.chamber.sa

عبر موقع الغرفة الالكتروني / قطاع دعم الاعمال

مركـــز الاتصـــال الموحـــد
920004565
RIYADHCHAMBER

الشريك الدائم | anb | berain بيرين



تدشين المرحلة التطبيقية الأولى للمركبات ذاتية القيادة

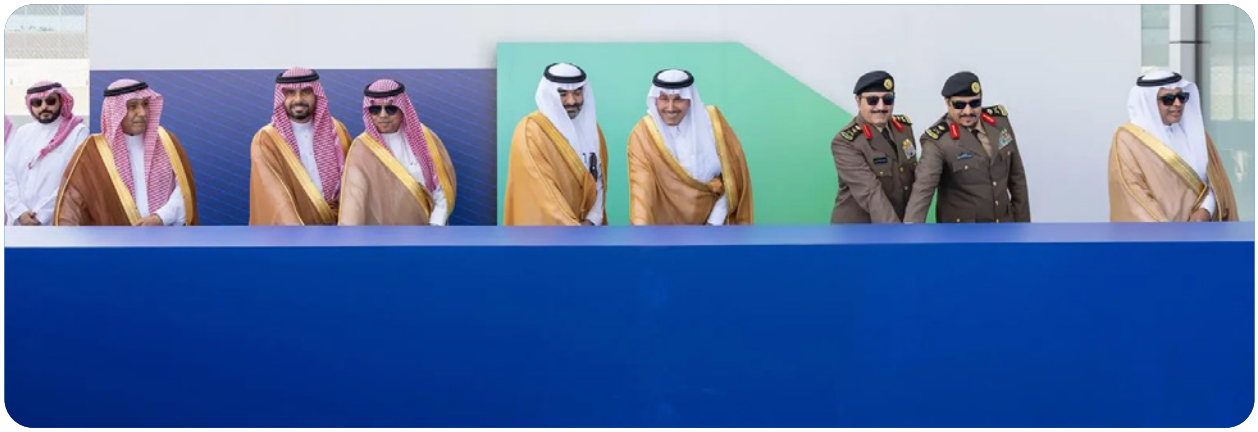
دشّن معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للنقل المهندس صالح بن ناصر الجاسر في مدينة الرياض، المرحلة التطبيقية الأولية للمركبات ذاتية القيادة، في خطوة نوعية تهدف إلى تمكين التقنية والتوسع في تطبيق وتطوير منظومة ذكية وآمنة لقطاع النقل في المملكة، ضمن توجهات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وامتدادًا لرؤية المملكة 2030 نحو تبني حلول تنقل مستدامة تعتمد على أحدث ما توصلت إليه تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ويأتي هذا المشروع ثمرة شراكة تكاملية جمعت منظومة النقل والخدمات اللوجستية والجهات ذات العلاقة، بما يشمل وزارة الداخلية، ومنظومة الاقتصاد الرقمي والفضاء والابتكار، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، والهيئة العامة للمساحة والمعلومات الجيومكانية، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، إلى جانب القطاع الخاص ممثلًا بشركاء التقنية والتشغيل أوبر، وWeRide، وAiDriverg.

وتنطلق المركبات ذاتية القيادة في هذه المرحلة ضمن بيئة تشغيلية واقعية تغطي مطار الملك خالد الدولي وعددًا من المواقع الحيوية في مدينة الرياض، وتشمل طرقًا سريعة ووجهات مختارة في وسط المدينة.

وتُنفذ المرحلة تحت إشراف تنظيمي وفني مباشر من الهيئة العامة للنقل، حيث تعمل المركبات خلال هذه المرحلة على نقل الركاب مع وجود مسؤول أمان داخل كل مركبة، لضمان السلامة ومتابعة أداء الأنظمة الذكية في الظروف الفعلية.

وأكّد معالي المهندس صالح بن ناصر الجاسر أن إطلاق هذه المرحلة التطبيقية الأولية يُجسد الرؤية الطموحة للمملكة نحو بناء منظومة نقل ذكية ومتكاملة تدعم النمو الاقتصادي وتحسّن جودة الحياة، مشيرًا إلى أن تمكين التقنيات الحديثة وتطوير الأطر التنظيمية والتشغيلية يمثلان محورًا رئيسيًا للتوسع في تطبيق هذه التقنية ويدعم التحول الذي يشهده قطاع النقل، وامتدادًا لجهود المملكة نحو تعزيز الاستدامة، ورفع كفاءة التنقل، وتوطين الابتكار، مؤكدًا أن هذا المشروع يُعد نموذجًا يُحتذى به في الشراكة بين القطاعين العام والخاص نحو مستقبل تنقل أكثر ذكاءً وأمانًا.









تحول خريطة السفر السعودي نحـــو الوجهـــات الناشـــئة

شهد السفر الخارجي من السعودية خلال عام 2025 تحولًا لافتًا في توجهات المسافرين، مع تزايد الإقبال على وجهات دولية جديدة خارج المسارات السياحية التقليدية، خصوصًا في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية. ويكشف تحليل صادر عن شـركة Airalo لاستخدام شرائح الاتصال الإلكترونية (eSIM) الخاصة بالمسافرين السعوديين، والذي يغطي الفترة من نوفمبـر 2024 حتى أكتوبر 2025، عن نمو سـنوي ملحوظ في عدد من الوجهات الناشـئة، من بينها فيتنـام ولبنان وليتوانيا وأوغندا، ما يعكس تغيرًا واضحًا في تفضيلات السفر لدى السعوديين خلال عام 2025.

تغير أنماط الحياة

ورغم استمرار الوجهات الأوروبية وتركيا في استقطاب أعداد كبيرة من المسافرين، تشير البيانات إلى تنامي ثقة المسافر السعودي في استكشاف وجهات أقل تقليدية، في دلالة على تغير أنماط الحياة وازدياد الانفتاح على العالم. وفي هذا السـياق، قال أحمد الفقي، المدير الإقليمي لشركة Airalo، إن عام 2025 كشف عن مسافر سعودي أكثر وعيًـا بالعالم وأكثر انفتاحًا على اكتشـاف ثقافات جديدة، مشيرًا إلى وجود اهتمام متزايد بالوجهات التي تقدم تجارب أصيلة وعمقًا ثقافيًا، وهو ما يعكس تطورًا حقيقيًا في طريقة تعامل السعوديين مع السفر الدولي.

التجارب الثرية

ويتوافق هذا التوجه نحو الوجهات الناشئة مع التحولات الاجتماعية ونمط الحياة المتغير في المملكة. فمع ازدياد سهولة السفر الدولي وتكراره خلال عام 2025، أصبح المسافرون السعوديون أكثر تنوعًا في اختياراتهم، مع تركيز أكبر على التجارب الثرية والمرونة أثناء السفر. وقد برزت دول في جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية كخيارات مفضلة، مدفوعة بغناها الثقافي وتنافسية تكاليف السـفر وارتفـاع حضورهـا علـى المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تحسّن الوصول إلى خدمات الاتصال الرقمية الموثوقة أثناء التواجد خارج البلاد.

تشكيل أنماط السفر

ومع توسّع خريطة الوجهات التي يقصدها السعوديون، أصبح الاتصال الموثوق بالإنترنت عنصرًا أساسيًا في تجربة السفر، خصوصًا في الأسواق الجديدة وغير المألوفة. فالقدرة على الاتصال تسهّل التنقل والتواصل والوصول إلى الخدمات الرقمية المختلفة، ما يعزز شعور الثقة لدى المسـافرين. وأوضح الفقي أن الاتصال الرقمي، سـواء كان السفر بدافع الترفيه أو الاستكشـاف، يمنح المسافرين راحة البال، إذ يتيح لهم التركيز على التجربة نفسـها مع الاطمئنان إلـى إمكانية البقاء على اتصال أينما كانت وجهتهم.

ومع استمرار نمو السفر الخارجي من المملكة، يُتوقع أن تلعب الوجهات الناشئة دورًا أكبر في تشكيل أنماط السفر خلال السنوات المقبلة. ويعكس هذا التوجه مسافرًا سعوديًا أكثر عالمية، وأكثر اعتمادًا على الحلول الرقمية، وأكثر شغفًا بالتفاعل مع العالم خارج المسارات السياحية التقليدية.





القمة العالمية للصناعة تختتم أعمالها بـ "إعلان الرياض" لتعزيز التعاون الصناعي الدولي

اختتمت في الرياض أعمال الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بإصدار "إعلان الرياض" وثيقة تاريخية لرؤية عالمية موحدة تعزّز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة، في خطوة تعكس ريادة المملكة على الساحة الصناعية العالمية، وقيادتها لأجندة التنمية الصناعية في العالم.

وانعقدت أعمال المؤتمر تحت مسمى "القمة العالمية للصناعة" التي استضافتها المملكة خلال الفترة من 23 إلى 27 نوفمبر 2025، بمشاركة وزراء وصنّاع قرار وممثلين عن منظمات دولية وقادة قطاع الصناعة من مختلف دول العالم في أسبوع حافل بنقاشات مثمرة، وقرارات تشكل مستقبل الصناعة العالمي.

التحول الصناعي

وأشاد المشاركون في القمة بحسن تنظيم المملكة للمؤتمر، وقدرتها على مواءمة مخرجاته، مع أولويات التنمية الصناعية العالمية والمتغيرات المتسارعة في مشهد التحول الصناعي.

وفي كلمة له خلال الجلسة الختامية للمؤتمر عبّر معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر إبراهيم الخريّف، عن اعتزاز المملكة باستضافة هذا الحدث الصناعي التاريخي، إلى جانب تشرّفه شخصيًّا برئاسة أعمال الدورة الحادية والعشرين من المؤتمر العام لمنظمة اليونيدو.

وقال: "روح الشراكة والتعاون كانت حاضرة في كل نقاش وتفاوض وقرار، وميّزت أعمال المؤتمر من بدايته حتى ختامه، وأبرزت ما يمكن أن يحققه المجتمع الدولي عندما يعمل بوصفه شريكًا واحدًا، كما أن الرؤى والأفكار التي طُرحت خلال القمة كانت ملهمة، واتسمت المفاوضات بالجدّية والبناء، وعكست التوصيات التي خرج بها المؤتمر تصميم الدول الأعضاء على تسريع وتيرة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة".

تحديات الحاضر

ووصف معالي الخريف الإعلان بأنه تجسيد للطموح الجماعي للدول المشاركة، وإطار إرشادي يساعد الدول على التعامل مع تحديات الحاضر واغتنام فرص المستقبل، معربًا عن ثقته في أن الزخم الذي انطلق من الرياض سيتحوّل إلى نتائج ملموسة في مختلف أنحاء العالم.

وشكّل اتفاق الدول الأعضاء بالإجماع على "إعلان الرياض" الإنجاز الأبرز في اليوم الختامي للمؤتمر، إذ يركز على تعزيز التعاون الصناعي الدولي، وتسخير الابتكار والتكنولوجيا والتحديث الصناعي لمواجهة التحديات العالمية.

ومن بين أبرز مخرجات المؤتمر تحديد تاريخ 21 أبريل من كل عام يومًا عالميًّا للمرأة في الصناعة، بما يؤكد الدور المحوري الذي تؤديه النساء في تشكيل مستقبل القطاعات الصناعية، إذ أوصى المؤتمر بزيادة مشاركة المرأة في مختلف القطاعات الصناعية، وتوسيع مساراتها القيادية، وتعزيز السياسات المنصفة للتنوع الاجتماعي، إلى جانب الارتقاء بمستوى الاعتراف الدولي بمساهمات النساء من خلال هذه المبادرة.

وفي هذا السياق، شدّد معالي الوزير على أنه لا يمكن لأي مستقبل صناعي أن يكون مستدامًا دون مشاركة كاملة وفاعلة للمرأة، مؤكدًا أن أفكار النساء وقيادتهن وابتكارهن عناصر أساسية لبناء اقتصاد عالمي أكثر تنافسية وشمولًا، مضيفًا أن أعمال المؤتمر جدَّدت التأكيد أن تمكين المرأة في الصناعة ليس مجرد أولوية اجتماعية، بل ضرورة اقتصادية لتعزيز النمو والاستدامة.

نجاح الدورة

وأعرب الخريّف عن تقديره العميق لالتزام جميع الوفود المشاركة وقيادة اليونيدو، وفي مقدمتهم المدير العام غيرد مولر، موضحًا أن نجاح هذه الدورة يعكس حجم مساهمة كل وفد وكل شريك شارك في الإعداد والنقاشات البناءة، مثمنًا الاحترافية العالية وروح التعاون التي أظهرتها فرق عمل اليونيدو، والدعم المستمر الذي قدمته للمملكة طوال مراحل التحضير والتنفيذ.

ونوّه معاليه بالدور المحوري للمؤسسات الوطنية في إنجاح المؤتمر، مقدمًا شكره للبعثة الدائمة للمملكة لدى اليونيدو، وجميع الرعاة والشركاء الوطنيين الذين أسهمت جهودهم المتواصلة في نجاح تنظيم مؤتمر بهذا الحجم، وبمستوى رفيع من الإتقان والجودة.

وفي نهاية اليوم الخامس من القمة العالمية للصناعة 2025، أعلن معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية عن اختتام أعمال الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة UNIDO المقامة في الرياض، في نسخة شهدت نجاحًا لافتًا، وتُهيئ مخرجاتها لمستقبل صناعي مستدام عالميًّا.





غرفة الرياض
العدد 713 مايو - أغسطس 2026م

وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

وزير الصناعة يطلق إطاراً مهنياً شاملاً لـ 500 مهنة لتعزيز تنافسية الاقتصاد السعودي



أكد معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر بن إبراهيم الخريف، الدور المحوري للحكومات في ضبط وتيرة التحولات المرتبطة بسوق العمل، في ظل تسارع التقنيات والنماذج الاقتصادية الجديدة، مشيرًا إلى أن بناء أسواق عمل جاهزة للمستقبل يتطلب منظومة متكاملة تجمع بين القطاعين العام والخاص والنظام التعليمي.

وكشف معاليه، خلال مشاركته في الجلسة الوزارية بـ المؤتمر الدولي لسوق العمل بالرياض، عن إطلاق إطار مهن ومهارات الصناعة والتعدين الذي يغطي أكثر من 500 مهنة. مبينا أن هذا الإطار صُمم لتحديد المهارات المطلوبة بدقة، وليكون حجر زاوية في دعم منظومة التدريب، مما يسهم في مواءمة مخرجات الكوادر البشرية مع احتياجات سوق العمل، ويعزز من التنافسية الاقتصادية للمملكة على المدى الطويل.

وشدّد الخريف على أهمية وعي القطاع الخاص بالتحولات الحالية، وقدرته على التكيّف معها من خلال توفير بيئات عمل محفّزة، ومنح الشباب على وجه الخصوص الدعم اللازم للتعلّم والتدريب والنمو المهني، إلى جانب وضوح الرؤية بشأن المسارات الوظيفية المستقبلية، مبينًا أن الأفراد بدورهم مطالبون بأن يكونوا على علم مباشر بما يشهده العالم من تغيرات متسارعة، وأن ينظروا إلى أنفسهم بوصفهم أطرافًا فاعلة على الصعيد الدولي، وليس المحلي فقط.

ونوه معاليه بأن مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية ضمن رؤية المملكة 2030 تؤكد هذا التوجه، من خلال التركيز على إعداد "مواطن عالمي" قادر على المنافسة في أسواق العمل الدولية، مؤكدًا أن بعض القطاعات الصناعية الواعدة، ومنها صناعة السيارات، لا تواجه تحديات جوهرية في توفر القدرات البشرية، في ظل ما تمتلكه المملكة من إمكانات وكفاءات وطنية مؤهلة.





وزارة الصناعة والثروة المعدنية
Ministry of Industry and Mineral Resources

وزارة الصناعة تبرم اتفاقية لتوفير حلول تمويلية للمنشآت الصناعية

أبرمت وزارة الصناعة والثروة المعدنية، اتفاقية مع شركة "دينار" للاستثمار؛ لتوفير حلول تمويلية للمنشآت الصناعية، ضمن جهود الوزارة ومبادراتها المستمرة لتمكين الاستثمارات الصناعية، ودعم النمو والتوسّع في القطاع الصناعي.

وتستهدف المذكّرة إيجاد حلول مالية مُبتكرة، تُسهم في تحقيق النمو والاستدامة للمصانع المحلية، بما يتماشى مع مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للصناعة، إلى جانب تطوير المنتجات المقدمة من "دينار" لتواكب احتياجات المنشآت الصناعية المستهدفة.

وتسهّل الوزارة إجراءات التواصل بين شركة دينار والمنشآت المستفيدة.

ووفقًا للاتفاقية، تقدّم شركة "دينار" عبر منصتها للتمويل الجماعي، منتجات تقنية مالية متنوعة، مع ضمان الكفاءة العالية للخدمات التمويلية، وتشمل تلك المنتجات تمويل رأس المال العامل، وتمويل التوسّع.

ومثّل الوزارة في توقيع الاتفاقية، وكيل الوزارة للتمكين الصناعي المكلّف المهندس البدر بن عادل فودة، فيما مَثّل الشركة رئيسها التنفيذي الدكتور أحمد بن سليمان القفاري.

وتأتي الاتفاقية في إطار جهود الوزارة لبناء قطاع صناعي مستدام ماليًا، تتوفر للمنشآت الصناعية فيه جميع الحلول التمويلية التي تضمن نمو أعمال تلك المصانع وتطورها.



76.1 مليار ريال إجمالي حجم الاستثمارات في المصانع الجديدة

استعرض تقرير وزارة الصناعة والثروة المعدنية السنوي للعام المالي 2025، أهم مؤشرات الأداء والمنجزات المتحققة في قطاعي الصناعة والتعدين، وأبرز المبادرات التي أُطلقت لتعظيم أثرهما في مسيرة تنويع الاقتصاد الوطني، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وكشف التقرير عن توسُّع القاعدة الصناعية في المملكة، حيث وصل إجمالي عدد المصانع إلى 12,946 مصنعًا بنهاية عام 2025، منها 10,394 مصنعًا منتجًا، و2,552 مصنعًا تحت الإنشاء، فيما وصل إجمالي حجم الاستثمارات في المصانع الجديدة إلى 76.1 مليار ريال.



وفي قطاع التعدين، أوضح التقرير أن عدد التراخيص التعدينية السارية في المملكة بلغ 2,925 رخصة تعدينية، بإجمالي استثمارات في الرخص الجديدة يصل إلى 44 مليار ريال، وبلغت قيمة صادرات قطاع التعدين 56 مليار ريال.

ويعكس التقرير السنوي لوزارة الصناعة والثروة المعدنية لعام 2025، التقدم المتسارع في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 في قطاعي الصناعة والتعدين، التي تركّز على تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة، ومركز عالمي للتعدين والمعادن، إضافة إلى تطوير قطاع التعدين ليصبح ركيزة ثالثة في الصناعة الوطنية، ورافدًا مهمًا لتنويع اقتصاد المملكة.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الخدمة الإلكترونية

نتطلع لخدمتكم
عبر بوابة أعمالي



- توسيع الفرص الاستثمارية خارج وداخل المملكة
- الاشتراكات وتحديث البيانات
- تصديق المعاملات
- اصدار شهادات إعادة التصدير
- اصدار تصاريح المسابقات والاشراف على عمليات السحب

عبر منصة بوابة اعمالي mybusiness.chamber.sa

مركز الاتصال الموحد
920004565
RIYADHCHAMBER

الشريك الدائم | anb | berain بيرين



السعودية تحتفل بذكرى الرؤية



عبدالله العلمي
كاتب اقتصادي سعودي

من ضمن أهم التطورات في السعودية استمرار توسع السوق في أحجام التداول والسيولة، مما يعزز دوره في تنويع مصادر التمويل والنمو. النتائج إيجابية، ومنها ارتفاع ثقة المؤسسات المالية في قوة واستدامة الاقتصاد الوطني. كذلك تستمر الرياض باستقطاب استثمارات طويلة الأجل لتعميق التمويل بالعملة المحلية. نجحت السعودية بتقليل الاعتماد على الإصدارات الخارجية وتخفيض الكلفة على المدى المتوسط، وبالتالي تحسين كفاءة تسعير الصكوك السيادية. كذلك تعمل على تعزيز المنافسة بين المستثمرين الدوليين بما ينعكس إيجاباً على شروط الإصدارات ويعزز من تدفقات الاستثمار وتحقيق مستهدفات النمو ويدعم الاستدامة المالية، بالتالي، تسعى الرياض لتجسيد الثقة في كفاءة إدارة الدين العام، مما يعكس متانة الاقتصاد السعودي والربط الجيد مع المنصات العالمية. تعمل المملكة على تطبيق الإصلاحات التنظيمية والتشريعية الأدلة واضحة، ومنها اعترافات أبرز المؤشرات الدولية بقوة أوضاع المملكة المالية. من الأمور الإيجابية الأخرى الإشادة بفاعلية المملكة كأحد أبرز المصدرين ضمن الأسواق الناشئة، وتعزيز حضورها عالمياً، مثل تنويع الأدوات التمويلية المتاحة، مما يعزز ثقة المستثمرين ويبرهن على قدرة الرياض في الالتزام بالمعايير الدولية. كذلك من الواضح نجاح تطوير سوق الدين في المملكة مما يعكس تقدم الإنفاق التنموي، وبالتالي تحسين جودة الحياة.

من التطورات الجديدة أيضاً إبرام السعودية وسويسرا، اتفاقية لتشجيع الاستثمارات، وبحث سبل التعاون الاقتصادي بين الرياض وجنيف، لتطوير الفرص المشتركة. لعلي أذكر هنا أيضاً ترحيب وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، بإعلان جي بي مورغان إدراج الصكوك الحكومية بالريال ضمن المؤشرات الحكومية ابتداءً من يناير 2027. العملية ستتم بشكل تدريجي تزامناً مع إعلان الشركة إدراج الصكوك السعودية بالعملات المحلية. الانضمام يعزز مكانة المملكة دولياً، كما يُعد دليلاً ملموساً على تطوير وتعميق السوق المالية.

لم يعد خافياً أن السعودية تتجه لتصبح الاقتصاد العربي المدرج على أحد أبرز مؤشرات السندات المحلية في الأسواق اعتباراً، ما يفتح المجال أمام تدفقات استثمارية أجنبية في المملكة. كذلك يسهم الإدراج بتعزيز السيولة، ورفع مستوى التنافسية. هنا أيضاً ستجتذب السعودية خمسة إلى ستة مليارات دولار أو أكثر من التدفقات المالية. هكذا تحقق الرياض هدفها لتطوير أدوات الدين بالريال والعملات الأجنبية، وتسهيل التداول عبر الحدود، لتشمل البنوك الدولية تزامناً مع الإنفاق على الخطط المرتبطة برؤية 2030. يأتي هذا الإدراج لفتح قنوات جديدة لتمويل احتياجات المملكة المتزايدة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق المحلية.

ختاماً، ونحن نحتفل بذكرى تدشين "رؤية السعودية 2030" في الخامس والعشرين من أبريل، نتذكر بكل فخر أن السعودية تتمتع اليوم بأحد أقل مستويات الدين العام بين دول مجموعة العشرين. كذلك يتوقع صندوق النقد الدولي ان يزداد الاقتصاد السعودي نمواً في 2026، وأن يستقر معدل التضخم وتتحسن ظروف العمل وينخفض معدل بطالة السعوديين وتتراجع بطالة الإناث تدريجياً، مما يبرهن على قوتها رغم الظروف الجيوسياسية عالمياً وفي المنطقة.



غرفة الرياض
Riyadh Chamber



سرّعناها

من دعـم البدايـات
إلى توسـع النجاحات

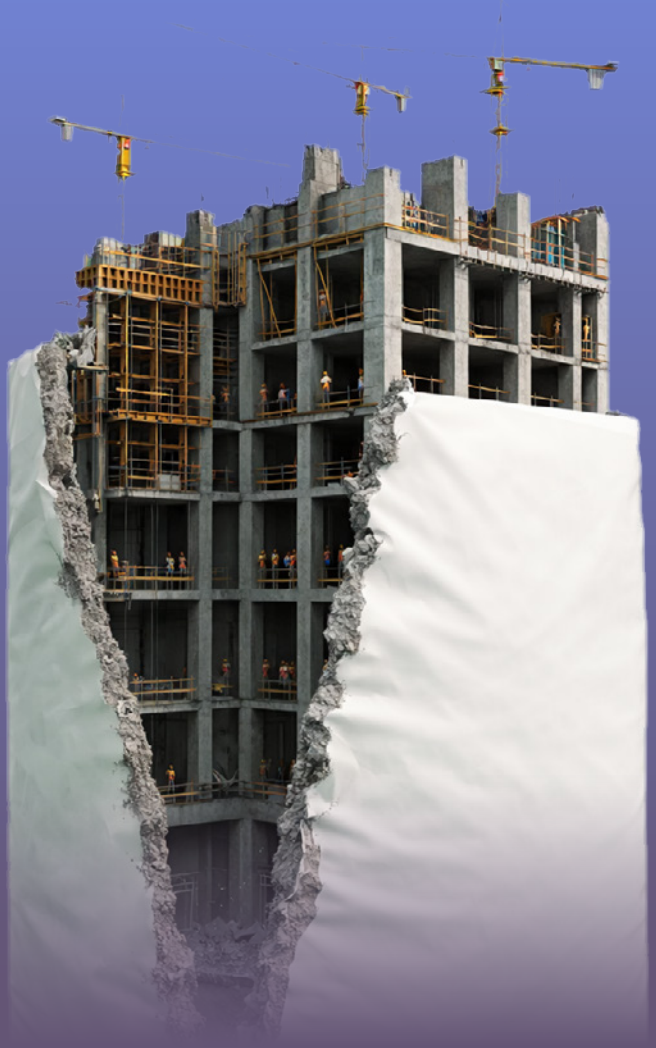
غرفـة الريـاض معـك

حمـل التطبيـق
وواصـل أعمالك

مركـز الاتصـال الموحـد
920004565
RIYADHCHAMBER

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

بنك التنمية الاجتماعية
SOCIAL DEVELOPMENT BANK



لـرواد الأعمـــــال وأصحاب المشاريع تحت التـــأسيـس

بنـك التنـمية الاجتـــماعي يوفر لكـــم
حلـولاً تمويليـة بمرونة عالية لدعم أعمالكم

مبـادرة تمـويل رواد الأعمـــــال

المـمول بنك التنمية الاجتـماعية

تمويـل يصـل إلى **500** ألف ريال

فترة سماح تصل إلى **12** شـــهر

فترة سداد تصل **9** ســنوات

رســوم إداريــة **9%**
ورسوم خدمة سنوية 2%

التسـجيل

مركـز الاتصـال الموحـد
920004565
RIYADHCHAMBER